بيار غيرو

عِلمُ الدَّلالة

Mngool.com

ترجمة
انطوان أبوزيد

منشورات عويدات
بيروت - باريس

الطبعة الأولى ١٩٨٦

المقــدمــة

I ـ علوم الدلالة الثلاثة

علم الدلالة هو علم يهتمّ بدراسة الكلمات. بيد أن ملاحظات ونظريات ووجهات نظر حديثة أعادت طرح هذه المسألة القديمة، ويشكو علم الدلالة، كغيره من العلوم الأكثر قدماً وجدَّة في آن، من أنه لم يحدِّد غايته بدقة، ولم يوضِّح إلى ذلك ماهية مجموعة اصطلاحاته. ولذا يضلُّ المختص والجاهل سبيلهما إلى هذا العلم لما يكتنف هذه التسمية (Sémantique) من مغالطات في الواقع.

فها هي «النيويورك تايمز» تصرِّح على متن اعمدة ثلاثة: «ليس علم الدلالة سوى سلاح في يد الحُمْر يستلونه في حربهم ضد المبادرة الحرّة».

وتضيف الجريدة ذاتها: «وفي حال شكَّلت الفلسفة علم دلالة ونحو الكلام العلمي، كيف يمكن، بعدئذٍ، لصراخات الطفل الوليد أن تكون «ردَّ فعل دلاليّ»؟ و«إذا صحَّ هذا التساؤل فما هو علم دلالة موسيقى «الجاز»، وعلم دلالة المصارعة الحرّة والملصق؟

ويُعزى سبب هذا التخبّط إلى أن الكلمة التي تحدد في الأصل فرعاً خاصاً في دراسة الكلام قد استعارها المنطقيّون وعلماء النفس وصاغوها بحسب معارفهم، ولذا فهي تنتمي إلى ثلاثة سلوكات متمايزة.

والكلمة علم الدلالة (Sémantique) المشتقة من الكلمة اليونانية (Sêmainô) «دلَّ على» والمتولّدة هي الأخرى من الكلمة «Sêma» أو «العلامة»، هي بالأساس الصفة المنسوبة إلى الكلمة الأصل (Sens) أو «المعنى»:

فالتغيّر الدلالي هو التغيّر في المعنى، والقيمة الدلالية لكلمة تكمن في معناها. ويسعى المرء من ثم إلى تطبيق هذا التغيّر الدلالي على كل علامة، هناك من يؤكّد وجود وظيفة دلالية تؤدّيها الألوان في شعارات النسب أو في أعلام البحرية. وثمة من يشير أيضاً الى القيمة الدلالية، لصرخةٍ، ولعلامة ما نبعث عبرها برسالة وندخل، على ذلك، في اتصال مع الآخر. نسمّي دلالياً كلّ ما يتعلق بمعنى علامة اتصال وبخاصّة الكلمات.

ويمكن لنا أن نصنّف المسائل الدلالية إلى ثلاثة انساقٍ رئيسية:

أ) المسألة النفسانية ـ لماذا وكيف نتّصل؟ ما هي العلامة وماذا يطرأ على نفس المتحدِّث والمستمع على السواء حينما يتصلان؟ ما هو الأساس والآليّة الفيزيولوجية والنفسانية لعملية التخاطب هذه؟ إلخ...

ب) المسألة المنطقية ـ ما هي العلاقات التي تحكم العلامة بالواقع؟ وفي ظل أية ظروف يمكن للعلامة أن تكون قابلة لتطابق موضوعاً أو موقفاً يتعينّ أن تدلّ عليهما؟ وما هي القواعد التي توفر دلالة حقيقية؟ إلخ.

ج) المسألة الألسنية ـ وقد تنشأ مسائل ألسنية متعدِّدة، لأن لكل نظام علامات قوانينه المختصَّة به والتي تتلاءم وطبيعته ووظيفته.

لذلك فإن علم الدلالة الألسني، كونه علم دلالة بامتياز وغاية هذا الكتاب، يدرس الكلمات داخل اللغة: ما هي الكلمة، وما هي العلاقات التي تربط شكل ومعنى الكلمة وما هي العلاقات بالتالي بين الكلمات كافة، وكيف تضمن هذه الكلمات وظيفتها؟ إلخ.

ينشأ علم الدلالة، إذاً، من علوم متمايزة ثلاثة: علم النفس المنطق والألسنية ويسعى كل علم وانطلاقاً من زاويته الخاصة، إلى دراسة مسألة دلالة ومعنى العلامات. غير أن هذه العلوم لم تكن لتشير في أبحاثها تلك إلى «علم الدلالة» منفصلاً، وكثيرون هم العلماء الذين «مارسوا علم الدلالة دون أن يدروا». ولكن قبل فترة وجيزة عمدت مدرسة من المنطقيين وفريق من علماء النفس إلى الإعتراف بهذا العلم، أي علم الدلالة. وقد استحدثوا إلى جانب علم الدلالة (الألسنيّ) علم دلالة فلسفيّ ناشئاً عن المنطق الرمزي، كما انشأوا علم دلالة عاماً وهو بمثابة دراسة للعلامة من

وجهة نظر نفسانية ـ اجتماعية.

وتظلّ استعمالات الكلمة الثلاثة والتي تتعلّق بالمظاهر الثلاثة للقضيّة ذاتها، في علاقة ترابط وثيقة.

II ـ علم الدلالة الألسنيّ

إن الالتباس الذي يغشى علم الدلالة بشكل عام، ينعكس سلباً، داخل الألسنية حيث ما يزال مضمون هذا العلم (علم الدلالة) غامض التحديد. ولئن نشأ علم الدلالة جرّاء دراسة تغيّرات المعنى، فإنّهُ يتماهى وبشكل متفاوت، وتحليل «الصُوَر» في علم البيان القديم، ومن ثم بسط هذا العلم ميدانه في اتجاهات جديدة، حينما استعان بملاحظات وأطروحات المنطق وعلم النفس: نظرية العلامة الألسنية، وظيفة الكلام النفسيّة ـ الاجتماعية، البُنَى القاموسيّة إلخ... مما أدّى إلى غموض في التسمية المهدّدة في البدء.

ولقد سبق واستخدم علماء القواعد، منذ بداية القرن التاسع عشر، عبارة (Sémasiologie) أو دراسة الدلالات، المشتقّة من الأصل ـ الكلمة اليونانية «Séma» أي العلامة.

على أن الألسنيّ الفرنسيّ «ميشال بريل» استبدل العبارة الآنفة الذكر بالكلمة Sémantique ليعني بها «علم الدلالات» و«القوانين

التي تسود التغيّر في المعاني»[1] أو «تلك الدراسة التي لم تتخذ لها بعدُ اسماً، بسبب جِدَّتها؛ والواقع ان الفضل يعود للـ «Sémasiologie» أو علم العلامات للتجديد والغنى اللذين يسبغهما هذا العلم على علم الدلالة.

ولن يسعنا بعدئذٍ، أن نميّز التسميتين، اللتين غالباً ما تستعملان بحيث ألغتا الكثير من العبارات الجديدة: Rhémato-logie, Rhématique , glossologie , Sématologie والتي ليست سوى تمظهرات مشتّتة. إلى ذلك فعلم الدلالة الذي اعتمدت صورته الجديدة بدأ يخلف علم العلامات (Sémaséologie) أقلّه في فرنسا وفي البلدان الناطقة باللغة الانكليزية حيث انتشرت أعمال «بريل» انتشاراً ملحوظاً.

وأحاول، تحت هذا العنوان، أن أعرض مجموع المسائل التي تفرضها دراسة الكلمات من خلال معناها؛ ويرى البعض تحديد غرض الكتاب على هذا النحو واسع جداً، في حين يراه البعض الآخر مختصراً جداً. ولن يدهش القارىء إذا ما صادف خلال تصفُّحه الكتاب، بعضاً من المسائل والنظريات التي لم يعيِّنْها كاتبوها ملحقة بعلم الدلالة أو التي وضعوها بالتحديد خارج اطار

---

(١) ـ م. بريل ـ القوانين الفكرية للكلام، مقاطع من علم الدلالة، في حوليّة جمعيّة تشجيع الدراسات اليونانية في فرنسا المجلد السابع عشر (١٨٨٣).

علم الدلالة الذي حدّدوه بدورهم.

علم الدلالة هو دراسة معنى الكلمات: الكلام هو وسيلة اتّصال، على أن اللغة هي الاداة التي نستعين بها لننقل الأفكار.

فعبارة «أيّها الخادم، نبيذ معتّق» التي اتفوّه بها تنقل لشخص آخر رغبتي في الحصول على شيء ما، وتوصل إلى هذا الشخص كامل تفاصيل هذه الرغبة بحيث يستوعب كل ما يقال له: الفكرة إذا، إتعني صورة كأس الخمرة التي كوّنتها في وعيي وقد نجحت في نقلها إلى وعي المستمع.

بيد أن قضية نقل هذه الصورة ليست بالأمر السهل: فهي تتضمّن الأشياء، والصورة الذهنية للأشياء، وتكوّن الأصوات وانتظامها ضمن ترتيب معيّن، والاستماع، وتكوّن الصورة في ذهن المستمع، تلك هي مسائل تهمّ مبحث العلوم والمنطق وعلم النفس والفيزيولوجيا، وعلم الأصوات والألسنية.

وبناء على ذلك فقط، أمكن لنا تقسيم تسَلسُل الكلام إلى عناصر ثلاثة:

ـ الأصوات، الكلمات، البناءات النحويّة والتي يحدّدها شكلها ووظيفتها.

علم الدلالة، إلى ذلك، دراسة وظيفة الكلمات، فوظيفتها تكمن في نقل معنى.

	وظيفة	شكل
أصوات		
كلمات	علم دلالة	
بناءات		

وسيتعيّنَّ أن نعود، لاحقاً إلى هذا الرسم البيانيّ، ونتمعَّن في شرحه واكتشاف ابعاده، إلا أن ما نلحظه الآن، أن علم الدلالة المحدَّد آنفاً، يطرح مسألتين أساسيتين:

١ ـ مسألة المعنى: لِمَ لا تعني كلمة «Beaujolais» في الفرنسية إلّا كأس خمرة؟ ألا يمكن أن تكون لها معانٍ أخرى؟ كيف ولماذا ومتى اكتسب هذا المعنى المحدَّد، وما هي علاقاته (المعنى) بباقي الكلمات؟ إلخ..

٢ ـ مسألة الدلالة: ما هي الكلمة؟ وما وظيفتها؟ وكيف توفِّرها؟ على أن عبارة الدلالة Signification بحد ذاتها قد اتَّخذت معنى الأصل الفعلي المتعدِّي: Signification. الدلالة، إذا، هي أقرب ما تكون قضيةً نفسانية، بينما يحتفظ المعنى بقيمة سكونية فهو الصورة الذهنية الناشئة عن هذه القضيّة. يتوجَّب بالتالي أن نميِّز بين العبارتين، فنتجنَّب ما وقعت فيه اللغة السائدة التي

تتحدَّث عن دلالة ومعنى كلمة ما دون أن تتغير إلى أي تمييز بينهما[١].

والواقع أن الدلالة تنشأ عن علم النفس، ويكون بالتالي هدف علم الدلالة الأساسي دراسة معنى الكلمات. بيد أن المعنى في علاقة وثيقة بالآليّة التي يتمّ فيها الإشارة إلى الدالّ؛ ولكن قبل أن نلج تحليل أو تحديد المعنى وعلم الدلالة على السواء، لابدَّ أن نعالج مسألة الدلالة في مجموعها، معتبرين الكلام حالة خاصة ناشئة عنها.

هذا العلم، كما ارتأيناه، يغطِّي حقلاً فسيحاً للغاية، بحيث يتعدَّى حدود المنطق، وعلم النفس ونظرية المعرفة وعلم الاجتماع والتاريخ، على الرغم من أنه يراعي حدود اللغة الضيِّقة.

ولقد كان هذا العلم، أي علم الدلالة، هدف أدب متنامٍ صادر عن صنوف المعرفة العديدة غير أن الحدود التي ألزمتها في هذا الكتيب دفعتني إلى أن أضحِّي ببعض من المسائل (البلاغة، علم الاشتقاق، علم دلالة «بريل» (BREAL) لصالح بعض المظاهر الأقل شهرة والأكثر حداثة مختصراً خطوطها الكبرى، بأن أجعلها صوراً بيانية مبسَّطة. فأعالج مسائل تتسم بالدقة والالتباس والتعقيد.

---

(١) ليست التسمية محدَّدة بعد، فبعض الألسنيين يعنون بعبارتيْ معنى ودلالة ما أسمِّيه لاحقاً معنىً قاعديّاً ومعنى سياقيّاً.

فلا يسعني، في هذا الكتاب، إلاّ أن أصوغ مقدِّمة لأبحاث أكمل. وهذه بعض من عناوين الأبحاث: «المعنى وتبدّلات المعنى» لـ «ستيرن» يوفر مجموع الأمثلة الأغنى. كما يؤدي التصنيف الأكثر تماسكاً والأكثر تنويعاً بين كل الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع حتى الآن؛ بينما أضحى كتاب «The principles of Semantie» أو «مبادىء علم الدلالة» «لأولمان» وقد ألحق به كتاب «موجز علم الدلالة الفرنسي»، الموجز الأكثر دقَّة والأقرب إلى معالجة مواضيع علم الدلالة المعاصرة.

وسيلحظ القارىء، في الصفحات التالية، ذِكْراً لهذين المصدرين لأني حينما نهلتُ من امثلتهما تتبعتُ أثرهما.

الفصل الأول

الدلالة

قضيَّة علم الدلالة

I ـ علامات ودلالة

الـدلالة هي القضيَّـة التي يتمُّ خلالهـا ربطُ الشيء والكائن والمفهوم والحدث بعلامة قابلة لأن توحي بها: فالغمامـة علامـة المطر، وتقطيب الحاجب علامة الارتباك والغضب، ونباح كلب علامة غضبه، وكلمة «حصان» علامة الانتماء إلى فصيلة الحيوان.

العلامة، إذا، هي منبِّهٌ، وقد دعاها علماء النفس «بالمثير»، الذي، يدفع بدوره الجسد إلى الإنفعال، مما يؤدي إلى بروز صورة ذاكريَّة لمثير آخر، فالغمامة توحي بصورة المطر، والكلمة توحي بصورة الشيء ذاته.

إن ما ندعوه بالاختبـار أو المعرفـة ليس إلاّ «الدلالـة» على الواقع. وليست التقنيّات بالتالي، والعلوم، والفنون، والكلامات إلاّ أنماطاً خاصَّة لهذا الواقع، وعلى ذلك فقد طرحت أهمية، بل كونيَّة مسألة الدلالة كما ارتئيت سابقاً؛ فنحن نعيش بين العلامات

وثمة علم دلالة عام يتناول بالتحليل مختلف النشاطات والمعارف الانسانية.

ولكن ما أردنا أن نقصر اهتمامنا عليه هو صنف من العلامات، وهي العلامات الاجتماعية؛ أن تكون الغمامة علامة المطر، فهذا مردّه إلى العلامة الطبيعية القائمة أساساً؛ كما يمكن أن ينبح الكلب عفوياً، دون أن تكون لديه نية إعلامنا عن غضبه أو أن يحذرنا من هجومه؛ إلا أنه حينما يئنُّ لنفتح له الباب، فهو يوصلنا رغبته في الخروج ويدرك أننا نفهمه؛ تصير العلامة بذلك أداة اتصال. ولكن قبل أن ننتقل إلى معالجة هذا التمايز الأساسي علينا أن نحدِّد طبيعة العلامة التي تُحدَّد من خلال عموميّتها.

إلى ذلك فالعلامة «مثير» يُربط بمثير آخر يوحي بصورته الذهنية، والدلالة لذلك هي قضيَّة نفسانية: كل شيء يحدث في النفس.

على أن طبيعة هذا الترابط أو التداعي تشكِّل المسألة الأساسية لنظريَّة العلامات وعلم النفس معاً؛ وقد منحت السلوكيّة أو علم نفس السلوك وعلم النفس الاختباري بشكل عام أهميّة متعاظمة للعلامة، بحيث جعلاها مركز ملاحظاتها ونظرياتها؛ وكلنا يعلم باختبار «بافلوف» الكلاسيكي للكلب.

ويفترض هذا الاختبار أن يخلّف كل مثير أثراً ذاكرياً في الجسد. ويمكن لهذا الأثر الذاكريّ أن ينشق من جديد في حال تعرّض الجسد لمثير جديد مماثل للأول أو مرتبط به.

وهكذا فإن رؤية الغمامة توحي بصورة غمامة أخرى كان المرء قد رآها سابقاً، كما توحي بالصور المرتبطة بهذه الغمامة وبخاصة صورة المطر؛ وتوحي قرقعة الأواني بالطعام ورؤية النار بذكرى لسعة الإحتراق ونباح الكلب صورته؛ كما يمكن أن توحي كلمة «الكلب» بحد ذاتها، أي الأصوات التي منها تتشكل الكلمة حينما تطرق اسماعنا، بصورة الحيوان الذي ارتبطت به تلك الأصوات. وسنعاين لاحقاً الملاحظات النقديّة التي وجّهها علم النفس الحديث لتصوّر التداعي هذا، بأن أعتبره بالياً. بيد أن هذا التصوّر كان صادراً عن «سوسّور» ذاته.

والواقع أن هذا التداعي هو من طبيعة نفسانية. فما يتداعى في ذهننا ليست الأشياء، وإنما الصور الذهنية للأشياء والفكرة التي ننشئها عنها؛ ويعتبر «سوسّور» أن «العلامة الألسنية تجمع بين مفهومٍ وصورة سمعية، لا بين الشيء واسمه».

II - علامات ورموز

كل علامة، إذاً، هي مثير متداعٍ. ولكن ثمة نموذجين كبيرين من التداعيات الدالّة: العلامات الطبيعية والعلامات المصطنعة.

وقد أسست العلامات الأولى على علاقات قائمة في البدء بين الطبيعة والظواهر المرتبطة بها، كالتداعي «الغمامة ـ المطر»، والحق يقال أن كل معارفنا وتقنياتنا وعلومنا تشكل عملية وعي لهذه

العلاقات الطبيعية متفاوتة الدقّة والصحّة. إذ لا تتخذ هذه أهمية أن تكون علامةً إلّا بمقدار ما نربطها بذهننا.

على أن العلامات المصطنعة هي تلك التي أنشأها الإنسان (أو الحيوان) وتنقسم بدورها إلى مجموعتين: تساعدنا الأولى على تمثل الواقع - رسمٌ، تصميم، تسجيل صوتيٌّ؛ بينما تعيننا العلامات الأخرى على الاتصال مع الغير - الكلام المنطوق، علامة دالة على اللياقة، إشارة؛ غير أن الحدّ بين هاتين الوظيفتين ليس محكم السدّ، فغالباً ما نستخدم علامات تمثل قصداً الاتصال: المثال على ذلك صورة شمسية. ولكن طبيعتهما هي التي تحدِّد تمايز أي هاتين المجموعتين.

فالأولى هي بمثابة إعادات تكوين للخصائص الطبيعية للواقع - كالصور والأيقونات - أما المجموعة الثانية فهي بمثابة علامات اصطلاحية - رموز[1]. لذلك فإنّ رسماً وصفياً «لدوران» «Durand»، وهو اسمٌ علم، يُعدُّ ايقونة؛ والعبارة «الرسم الوصفيّ لدوران «Durand» هي قيد التحليل، فالمثير السمعي « duran » لا يلتمس أية علاقة طبيعية مع «Durand»، كذلك الأمر بالنسبة للكلمة «Dupon»؛ إن المثير السمعي لا يُحدث ما يحدثه في المسامع من تداعيات إلّا لأن ثمة توافقاً بين الذين

(١) لم تُحدَّد التسمية لسوء الحظ؛ وقد اتُّخذت الكلمة - الرمز عبر المعاني المتعدِّدة بتعدّد المؤلّفين.

اصطلحوا أن تعينَ الكلمة المنطوقة « duran » الرسَّام «Durand»، هذا هو الرمز إذاً.

على ذلك تندرج كل انماط التمثل المباشر للواقع ضمن العلامات الايقونية ـ التصويرية: التصوير الفوتوغرافي، التسجيل الصوتي، شتى التسجيلات، يضاف إليها الفنون. فالرسم يعيد انتاج خطوط والوان الأشياء، بينما يعيد النحتُ انتاج احجامها وكثافتها. على أن الموسيقى تمثّل الصورة الكاملة للأشياء حيناً، وتسعى غالباً إلى تمثل صورة علاقات ارتفاعات الأصوات، وأحجامها وأزمانها كما تتمثل في الطبيعة.

إلا أن ذلك لا يحول دون وجود جزء متفاوت الحجم من الترميز والإصطلاح في الفنون والشاهد على ذلك التحوّل في القنوات الجمالية(١).

إن علامات الاتصال بحدّ ذاتها اصطلاحيّةٌ بالأساس: فمعناها ينشأ دائماً عن توافق بين الذين يستخدمونها. وإذا افترضنا وجود رسم يمثل، طبيعياً، ولدين خارجين من المدرسة، فإن الفضل يعود إلى الاصطلاح الذي جعل من اللافتة الطريقيَّة «تدلُّ على» وجود مدرسة وقد أوعزت بوجود الحذر.

(١) إن الفنون التي تدعى فنوناً «محضة»، هي مثيرات غير متداعية، لا تمثّل الواقع ولكنها تشكل واقعاً في حد ذاتها؛ فهي ليست علامات بل أشياء، وتكون الفنون التجريدية ايقونية بمقدار ما تعيد انتاج بعض مميزات الواقع.

فأمكننا، بناءً على ذلك، معاينة تمايز جديد؛ فقد توحي بعض الرموز بخصائص الأشياء الطبيعية كما هي الحال بالنسبة للافتات التأشير الطريقيّ بينما لا تعدو الأخرى كونها إصطلاحية محضة.

ثمة رموز معلّلة أو ايقونية ـ تصويرية ورموز اعتباطية أو تجريدية؛ غير أن الرموز هي اصطلاحية في الحالين، ولكن التداعي الاصطلاحي لا ينفي (ولا يتطلب في الآن ذاته) وجود تداعيات طبيعية بين العلامة والشيء المدلول.

إلى ذلك فانظمة رموز اللياقة، والأزياء، والطقوس، والإصطلاحات الاجتماعية هي رموز ايقونية ـ تصويرية أو معلَّلة، كأن نخفض الرأس علامة على الخضوع أو نتجشّأ علامة على الهضم الجيّد؛ ثمة إذا، رباط طبيعي بين العلامة ومعناها، غير أن وجود هذا الرباط لا يكفي ولا يحتم بالتالي إيحاء المعنى إذ أنه هو الآخر وليد الإصطلاح.

الكلامات لذلك هي رموزٌ اصطلاحية محضة ينعدم فيها التداعي الطبيعي أو لا يُحسُّ. بيد أن الحدود تكاد تكونُ غامضة بين رموز الجبر المحضة أو الرسوم البيانية وبين أنساق الإشارات. ويتضمَّن الكلام المنطوق ذاته حصَّة كبيرة من التعليل: فالكلمات الصوتية هي بحد ذاتها علامات أيقونية ـ تصويرية؛ ولما كان الشعر فناً كلامياً، أمكنه استغلال تلك المهارات الايقونية القادرة على تمثل الطبيعة: أنغام مقلِّدة أو موحية، إيقاعات خطت درجاتها

على الحركة والايقاع الداخليين لعواطفنا.

والواقع أن غالبية أنساق الرموز مختلطة ونادرة هي الانساق الخالصة؛ وتنتمي كل مجموعة من هذه الأنساق إلى نموذج من النماذج الأربعة الكبرى: (راجع الرسم البياني الخامس).

أ - العلامات الطبيعية التي صنّفتها أو أعترفت بها علومنا ومعارفنا وتقنياتنا.

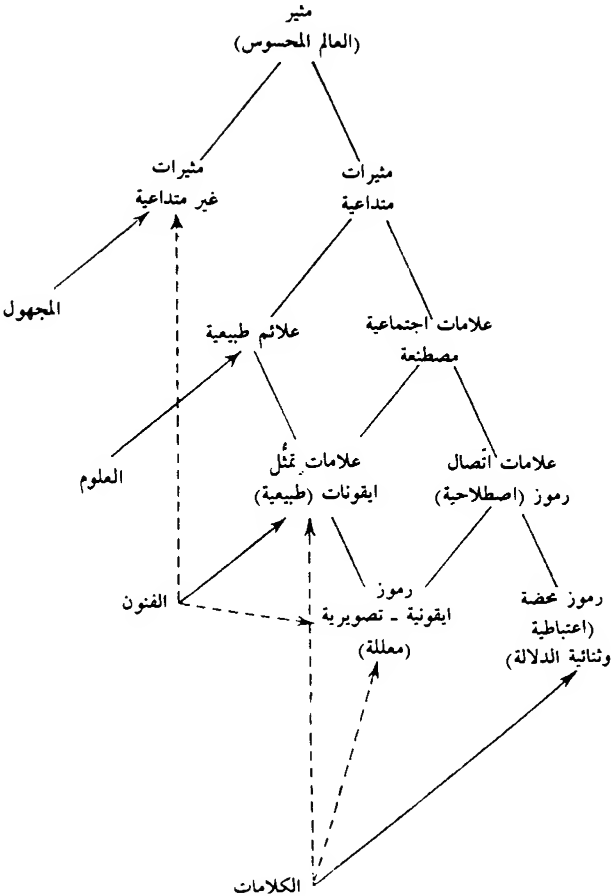
ب - علامات التمثّل أو الصور، تلك التي تعيد انتاج خصائص الأشياء الطبيعية والتي عنها تنشأ الفنون.

ج - علامات الاتصال أو الرموز المرتبطة اصطلاحياً بالأشياء التي تحدِّدها والتي تنتمي إلى نموذج الكلام المنطوق وإن كان هذا الكلام قد تلوَّن بتداعيات طبيعية في بعض من أشكاله.

هـ - علامات الاتصال الايقونية - الرمزية، كالطقوس وأنظمة الرموز الاجتماعية، والأزياء إلخ...

فإذا تناولنا العلامات الاجتماعية بالتحليل، فإننا نلحظ تعارضاً أوّلَ بين الصورة بحد ذاتها والرمز، وهذا التعارض يقابل آخر قائماً بين تمثّل طبيعي وتمثل اصطلاحي (ما بين صورة شمسية او فوتو- غرافية وبين قاعدة جبريّة)؛ وبين حدّي الصورة والرمز لدينا صور اصطلاحية ورموز مصوّرة (المثال على ذلك تصميم وكلمة صوتية).

وعلى ذلك، فالكلام المنطوق، وهو غاية دراستنا الوحيدة،


مثير
(العالم المحسوس)
مثيرات
غير متداعية
مثيرات
متداعية
المجهول
علائم طبيعية
علامات اجتماعية
مصطنعة
العلوم
علامات تمثُّل
ايقونات (طبيعية)
علامات اتّصال
رموز (اصطلاحية)
الفنون
رموز
ايقونية - تصويرية
(معللة)
رموز محضة
(اعتباطية
وثنائية الدلالة)
الكلامات

العلامات

ينتمي إلى فئة الرموز المحضة ومعه جزء لا يُستهان به من عنصر التمثّل الطبيعي.

وثمة تعارض آخر بين العلامات التقنيّة والعلامات الجماليّة. فقد تُخُطّت في هذه الأخيرة وظيفتها الأولية في التمثّل؛ وقد سِيمت العلامة خصائص ثانوية تسمح لها بالتمثّل بطرائق شتى. عندئذٍ ينشأ تعارض بين الصورة الفوتوغرافية الدالة على هويّة الشخص وبين الصورة الفنية الفوتوغرافية، كالتعارض الحاصل بين فن الرسم وبين التقنيَّة البسيطة لاعادة الانتاج الفني، أو كالتعارض القائم بين الاسطوانة وبين الأداء الصوتي؛ فالأدب وبشكل خاص الشعر، وما يتفرَّع عنه، هو فنونُ الكلام. غير أن دراسة هذه الأخيرة لا تهمنا إلا عرضاً، كونها غاية الأسلوبية.

III ـ الدلالة الألسنية
معنى ومفهوماً

لقد ترك لنا «فردينان دوسوسّور» في كتابه «مبحث في الألسنية العامة» رسماً بيانياً عن الاتصال الألسني، والذي صار أساس كل النظريات وكل المعالجات العصرية التي تتناول علمِ الدلالة بالدراسة، على الرغم مما طرأ على هذا الرسم من تعديل في بعض نقاطه التفصيلية.

فالاتصال يحتّم وجود متكلّم، ومستمع، وشيء يريد المتكلّم

إيصاله إلى المستمع، كما يستتبع وجود علامات ألسنية عبرها يتم الاتصال.

إن رؤية أو تذكر شجرة ليوحي في ذهن المتكلّم بالصورة المرئية أو بمفهوم الـ «شجرة» (Arbor 1) وهذا المفهوم يوحي بدوره، عبر طريقة التداعي، بصورة الكلمة الصوتية «ش - ج - ر - ة» (Arbre) حين يتناقلها الأثير تحت اشكال ذبذبات صوتية فإنها تطرق آذان السامع فتوحي إليه بصورة الكلمة «شجرة» (arbre) الصوتية وهذه الأخيرة توحي، عبر التداعي، بصورة الكلمة المفهومية «شجـر + ة» (Arbor 1).

ثمة إذاً، تداع نفساني ثنائي الأقطاب والذي يستدعي وجود عبارتين: الشكل الدالّ والمفهوم المدلول؛ ومرحلتين هما:

- مرحلة الاسم المدلول عليه بالاسم. القضيّة إذاً متعاكسة.

إذ لا يقوم اتّصال فعّال إلّا إذا حدث تلاق بين الصورتين المفهومين «شجرة ١» (Arbor 1) «شجرة ٢» أو (Arbor 2).

وسنعمد فيما يلي إلى صياغة رسم بياني يعتمد على نظام من العلاقات كثير التعقيد:

١ - علاقات ما بين المفهوم والشيء، كيف تنشأ الصورة المفهومية في ذهن المرء؟ ما هي علاقاتها بالشيء ذاته؟ تلك مسائل تهم

علم النفس والعلم (او معرفة الشيء) ومبحث العلوم (أو نقد هذه المعرفة).

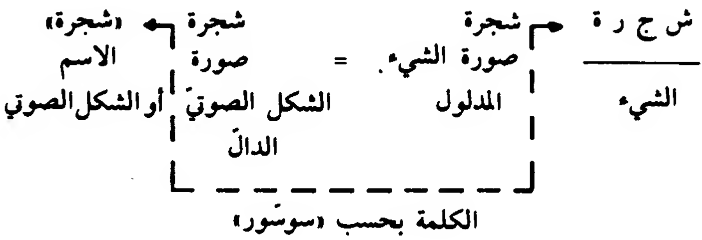
٢ - علاقات بين المفهوم والصورة السمعية للعلامة، تلك هي مسألة الدلالة التي تتعلق على التوالي بعلم النفس والمنطق والألسنية (علم الدلالة).

٣ - علاقات بين الصورة السمعية للعلامة وشكلها الرنّان المفعَّل (المحيَّن): وتنشأ عن ذلك مسألة التصويت التي تهمّ كلا من الفيزيولوجيا وعلم اللفظ او الفونيتيكا.

٤ - تحويل واستقبال العلامة: هذان العاملان يهمّان فيزياء الأصوات ونظرية الاعلام وفيزيولوجية الاستماع على السّواء.

٥ و٦ و٧ - تكوُّن الصورة السمعية ونشوء المفهوم في ذهن السامع وعلاقة المفهوم المتلقى بالشيء.

إن ما تعارفنا عليه في كلامنا السائد عن «الكلمة»، إنما هو شكل صوتي (أو خطي) يوحي بشيء بموجب اصطلاح. والواقع أن هذه «الكلمة» تتضمّن أربعة عناصر متمايزة:



الكلمة بحسب «سوسّور»

فالشيء «ش ج ر ة» والشكل الصوتي «شجرة» إنما هما مادتان محسوستان ولا تنتميان إلى نظام اللغة من حيث كونه «مجموعة سمات ذهنية» وشجرة من حيث كونها شيئاً تتعلق بعلم النبات وعلم البستنة وعلم الجمال إلخ؛ أما «شجرة» الإسم فتصنيفها يتعلّق بالفيزيولوجيا وعلم الأصوات وفيزياء الأصوات؛ إذ أن «العلامة الألسنية تجمع بين مفهوم وصورة سمعية لا بين شيء واسمه».

ويعتبر «سوسّور» أن مسائل المفهمة (١ و٧) والتصويت والاستماع (٣ و٤ و٥) مسائل خارجة عن نطاق الألسنية؛ إلا أن مسألة واحدة تكاد تهمّ الألسني ألا وهي دراسة العلاقات القائمة بين الدالّ «Arbor» «شجر» والمدلول « arbre» «شجرة».

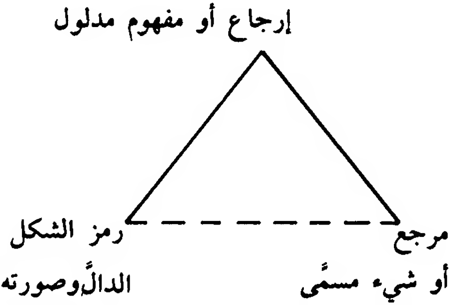
وتبدو هذه الدراسة متشعِّبة الغايات، فهي نفسانية ومنطقية وألسنية بالمعنى الحصري للكلمة:

في الدراسة النفسانية يكون الدالّ والمدلول صورتين ذهنيتين مترابطتين، أما الدراسة المنطقية فتقوم على تحليل الدال الذي اتخذ وظيفة ألا وهي تحديد هوية المفهوم والايحاء به ونقله دون أن يشوِّهه أو يخلط بينه وبين غيره؛ لكن الدراسة الألسنية تتناول بالمعالجة العلامات التي تؤلف نظاماً من الرموز ذا طبيعة خاصَّة، ألا وهو اللغة.

لم يكن ليُقبل هذا الرسم البياني على هذا الشكل، إذ إن

كثيرين اتّهموه باستبعاد الشيء المدلول من قائمته.

ويبدو مثلث «أوغـدن وْريتشاردز» أحد أهم البـدائل. وقـد ارتكزت ابحاث حديثة كثيرة على ما يؤدّيه من عناصر وبخاصة أبحاث ستيرن.



فالمثلث كما نرى يستبعد المرجع او الشيء المسمًّى، إلا أننا نلاحظ في الآن ذاته عبر خط القاعدة المنقَّط، إنه لا علاقة مباشرة بين المرجع والرمز؛ والحقيقة أننـا نقع هنـا على عـلاقة ثنـائيّة الأقطاب ومن طبيعة نفسانية أوضحها «سوسّور» مسبقاً.

على أنه ليس ثمة تناقض بين الرسمين البيانيين، إلا أن الأوّل يريد التأكيد على الطابع النفساني لكل ظاهرة ألسنية بينما يريد الثاني إبراز استقلال كل منَ الكلمة والشيء؛ فالكلمـة ليست الشيء غير ان هذه النظرة التي يؤيدها كل من عالم النفس وعالم المنطق تجد من يعارضها (سوسّور) ويؤكد على استقلالية الألسنية.

إنّ للمثلث «أوغـدن» المشار أليه آنفاً الفضل في إعادة إدماج الشيء المسمَّى، والذي، بالرغم من اعتباره يتعدى نطاق الألسنية أولاً، يستحيل أن يتناساه عالم الدلالة.

ولكن الحق يقال أن «سوسّور» لم يكن لينشىء علم الدلالة الذي التمس ضرورة وجوده استناداً إلى ما ورد في كتابه «مبحث في الألسنية العامة» بل جهد في توسيع أسس تحليله بأن جعله يطول مسائل عمليّة.

إلا أن تحديد «سوسّور» للعلامة، كان موضع تساؤل من قبل علم النفس الحديث؛ فوضعت الأفكار التي تتناول المفهوم والصورة الذهنية والأثر الذاكري، موضع النفي والرفض من قبل الطب والفيزيولوجيا، دون أن تتوصَّل هذه العلوم إلى صياغة وصفٍ أو تعريف بهذه الظواهر التي تثبتها وتقبل بها معطيات اختبارنا.

ولئن ألزمت هذه العلومُ الألسنيَّ بكثير من الحذر في استعمال هذه العبارات نافيةً عنها كل قيمة علوميَّة (ابيسيتمولوجيَّة) فإنه لمن الممكن المحافظة عليها (العبارات) وذلك في المجال العملي في سياق الكلام على المفهوم.

ونحن على يقين تام بأننا لا نلمُّ بطبيعة هذه الفكرة كلَّ الالمام ـ وبالصورة الذهنية في آن معاً ـ ونحن على يقين أيضاً بأننا لا نملك

آلة عرض سينمائية في دماغنا.

إلى ذلك ثمة نقد آخر للرسم البيان «السوسّوري» تناول مختلف مستويات قضية الدال؛ وقد انطلق هذا النقد من وجهة علم نفس تجاوزه الزمن، فيه يتمّ التمييز بين الاحساس والادراك الحسي والتذكر إلخ... وهنا يجد الألسني نفسه خاضعاً لعلم الفيزيولوجيا ـ النفس دون أن يتحرَّر مطلقاً من أسر المصطلحات التقليدية.

IV ـ معنى وعلاقة

وفي حين يضع علم النفس موضع التساؤل المحتوى الذهني للعلامة، ترفض الألسنية الحديثة، ومن موقع بيانيّ فكرة «المعنى» بالذات، الذي تعتبره صورة ملحقة بالدال يكون حاملها بالتالي.

فليس للكلمات معنى انما استعمالات شتى. ولقد عالجتُ هذه المسألة في ابحاث شتى وبخاصة في كتابي «قواعد» (الفصل الثالث) وفي كتابي «النحو» (الفصل الأول). وخلصت فيهما إلى ان المعنى كما يصلنا في الخطاب، يخضع لعلاقات الكلمة مع غيرها من الكلمات المتواجدة ضمن السياق ذاته وتحدد بنيةُ النظام الألسني هذه العلاقات.

إن معنى او بالاحرى معاني كل كلمة تحدِّدها مجموعة هذه العلاقات، لا الصورة الذهنية التي يصير حاملها فالعبارة «معنى»

او «Sens» تستعيد دلالتها الأولية «الاتجاه» «Direction»، أي التوجه نحو علامات أخرى.

وهـذه الرؤيـة انما تنبـع من مفهوم «القيمـة» الـذي اطلقـه «سوسّور» ذاته، أي علاقة العلامة بغيرها من أشكال اللغة (راجع كتابي «القواعد» الفصـل الثالث)، نورد لذلك مثلاً مبسَّطاً؛ إن قيـم وبالتالي استعمالات الكلمة «أحمر» تتعلَّق بوجود (أو عدم وجود) عبارات من مثل برتقالي، ورديّ، مخملي إلخ . . .

إذا توفّر غياب هذه العبارات، فإن عبارات أخرى من مثل الدم والقمر وليمونة هي حمراء بالتساوي دون تعيين نسبة الاحمرار في كل منها، تلك هي حالة اللغة التي تحدِّد قيم الكلمة وهذه القيم ليست إلاّ امكانات علاقة تحدِّد حقل استعمال العبارات في الخطاب.

وثمة السنيون آخرون يتابعون ما اختطَّه «سوسّور» من تحليل، فيعتبرون اللغة نظاماً محضاً من القيم ويجدِّدون الكلمات من أيّ معنى إلاّ ما كان قد حُدِّد سابقاً «بالصورة» أو «بالمحتوى الذهني» الذي تكون علامته حاملة له؛ وهذا ما أراده «سـوسّور» ذاته.

لكني أعـود لأقول، مـا أؤمن به، ويؤمن بـه سوسـور على السّواء ـ بضرورة وجود فكرتي القيمة البنيوية والمحتوى الدلالي. فهما إلى التكامل أقرب منهما إلى التنافي. والواقع أن الكلمة منفتحة

من ناحية على إمكانات علاقة وفرّتها بنية النظام الألسني؛ ولكن بمقدار ما تصير هذه العلاقات المضمرة محققة في الخطاب ومعترفاً بها من قبل المتحدثين يكون أثر المعنى الناتج عن هذه العلاقات راسخاً في الذاكرة ويثبت تعلقه بالعلامة بأن يهبها مضموناً.

٧ ـ الاعتباطيّ والتعليل

العلامة اعتباطيّة بقدر ما تنعدم العلاقات بين الدالّ والمدلول إلاّ ما كان اصطلاحاً محضاً يعترف به المتحدثون؛ أما في الحالة المعاكسة يقال عن العلامة بأنها معلَّلة.

أن تكون اللغة نظاماً من الرموز الاعتباطية وغير المعلَّلة هو مسَلَّمة من احدى مسلّمات الألسنية الحديثة؛ كما تفترض هذه المسلّمة أيضاً أن تنعدم العلاقة الطبيعية بين الاسم والشيء المسمَّى وأن الفضل يعود للعلاقة الاصطلاحية القائمة بين كل من الأسماء «حصان» Pferd, Cheval, Horse وبين الحيوان المحدَّد، في ابلاغ السامع المعنى المراد.

على أن مسألة اعتباطية العلامة الألسنية اثارت منذ «سوسّور» نقاشات كثيرة. وكان من الواضح أن «سوسّور» يستهدف بخاصة من وراء اعتباطيّة العلامة، تفنيد نظرية الأصوات، السائدة آنذاك، ذات الجذور المحاكية، دون أن يستبعد فكرة التعليل على صعد أخرى.

والـواقع أننـا نستخدم ثـلاثة مفـاهيم: اعتبـاطيّ، تعليـل، إصطلاح. فالاعتباطيّ يتعارض والمعلّل، بينما الاصطلاحي هـو بمثابة لازمة للمعلَّل، إذ أنه في غياب كل تعليل تقوم الدلالة على الاصطلاح وحده. ولكن الاصطلاحي لا يستبعد المعلّل.

والحالة هذه فإن جوهر العلامة الألسنية هو الاصطلاحيّ لا الاعتباطي. هذا الاصطلاحي الذي يسعى إلى تجريد العلامة من التعليل فتميل (العلامة) إذ ذاك إلى الاعتباطيّ إلا أنها لا تستبعد التعليل؛ وفي هذه الحالة يشكل التعليل، ببساطة، خاصِّية ثانوية ليست بوارد الضرورة المباشرة، وهي، لذلك، غالباً ما تميلُ إلى أن تتشوه وتغمض وتمحي.

بيد أن ملاحظة الظواهر الألسنيةتسمح بتأكيد واقعين لا نقاش حولهما. أول ما نلحظه أن قسماً كبيراً من الكلمات التي نستعملها هو في الحقيقة معلَّل، وأن هـذا التعليل، وإن تفـاوت وعيه، يحـدد استعمال هذه الكلمات ويعينٍّ تحولها. ثانياً إن كل ابداع فعليّ[1] هو معلَّل بالضرورة؛ فكل كلمة معلَّلةٌ بالأساس وتحتفظ بهذا التعليل، زمناً تتفاوت مدّته إلى حين تسقط في الاعتباطيّـة ويكف التعليل بالتالي عن أن يُرى.

هنا يكمن الفرق الشاسع بين أنظمة الرموز والكلمات فكل

---

(١) نسبة إلى «فعل».

عبارة جديدة داخل نظام الرموز تتخذ تحديداً معيّناً (واللغات العلمية كالجبر والفيزياء هي أنظمة رموز بشكل أو بآخر) إلا أنه يبدو بالمقابل أن الاصطلاح داخل لغة الاتصال غير صريح؛ فمعنى العبارة الجديدة قد يوحَى خلال الموقف الذي يسمح للمتحدِّث بالتعرّف إلى هذه العبارة وتأويلها بالتالي؛ وبمقدار ما يكون التعرّف إلى الكلمة الجديدة شاملاً ومقبولاً ومكرّراً يكون تأسيس الاصطلاح في غاية الرسوخ؛ وهذا الاصطلاح المضمر في البدء سيدفع بالتعليل الأولي إلى أن يفقد وظيفته الأصولية وتميل منذئذٍ إلى أن تغمض.

والواقع أن كلّ الكلمات معلَّلة في البدء، والكثير منها يبقى على هذا التعليل مدة تتراوح امتداداً. يشكل التعليل، إذا، إحدى خاصيّات العلامة الألسنية الأساسية. ويمكن أن يتخذ التعليل أربعة أشكال؛ الصوتي، المتعدِّد الدلالة، الأصوليّ الجناسيّ، ويكون الشكلان الأوّلان خارجييّن بينما الأخيران داخليين.

١ ـ يكون التعليل داخلياً حينما يرتكز على علاقة بين الشيء المدلول والشكل الدالّ وخارج النظام الألسني.

أ ـ ثمة تعليل صوتي أو لفظي، مباشر وطبيعي في الأصوات المحاكية التي تستند إلى تماثل بين الشكل الصوتي والشيء المسمَّى.

فالأصوات المحاكية سمعية لأنها تحدث صوتاً (رفرف، سقسق ، طرطق)؛ وغالباً ما تكون صوتية، حركية حينما تحدث أعضاء النطق الحركة المسمّاة (قرقعة، رفرف) وهي أخيراً «صوتية ـ مجازيّة» حينما تجمع الصوت أو الحركة بالأشكال، والألوان والعواطف إلخ. . .

وترتكز العلامة المحاكية دائماً على اصطلاح وتسعى إلى أن تتجرَّد من التعليل، ويبقى أن كل اللغات تستغل التعليل الصوتي الذي يؤدِّي دوراً مهماً جداً في التعبير، متخذاً أشكالاً شتى. وهذا ما هو حتميّ بخاصة في مجال اللغة الشعرية؛ على أني قد بيَّنت وجود وأهمية الحقول المحاكية التي تتشكَّل داخل النظام الألسني.

ب ـ أما في حال وجود تغييرات في المعنى فإننا نقع على تعليل كنائي، تكون فيه الدلالة مبدّلة. ففي المجاز الذي يعينُ «سمكة» متخذة اسم «كلبٍ» نقع على دالّ سمعي أوّلي (الشكل اللفظي لكلمة كلب) يعينُ نوع الثدييات وهذا المدلول الأوّل يشكل دالاً ثانياً يقودنا إلى مدلول ثان ألا وهو السمكة، ثمة نظام ثنائيّ للعلامة إذ إن المدلول الأوّلي يشكل دالاً ثانيا، وإذ تنوجد بين المدلول والدالّ الثاني المشكلات الدلالية ذاتها التي تكتنف التعليل وإظلامه اللاحق.

ولهذه القضية أهميتها الكبرى في عملية الخلق الشعري، الأسطوري والرمزي وقد وصفتها تفصيلياً في مقالي عن سيمياء

التعبير الشعري(١).

٢ ـ ويكون التعليل داخلياً حينما نجد جذوره داخل النظام الألسني. ولن تكون العلاقة المعلَّلة هنا بين الشيء المدلول والشكل الدالّ، بل ستكون بين الكلمة وغيرها من الكلمات الموجودة داخل اللغة.

أ ـ التعليل الأصولي هو النموذج الأعمّ والأغزر للتعليل الداخلي، فهو يرتكز على الاشتقاق والتأليف. على ذلك يمكننا أن نصوغ عبارة «مفتاح» انطلاقاً من فعل «فتح» على منوال الكلمات التي على وزن مفعال، منطاد، مصباح، مرآب إلخ...

ب ـ التعليل الجناسيّ وهو الأقل انتظاماً والأكثر عرضيةً يرتكز على التداعي أو على التباس بين شكلين متماثلين أو متقاربين (مجانسين)؛ فالمعنى الذي نستخلصه من العبارة «النهار القابل للانفتاح» قد «أفسده» فعل «فتح».

وفي كثير من الحالات يتّحِدُ التعليل الداخلي بالخارجي، وبناء على ذلك يمكن للكلمات المحاكية أن تكون مندفعة ومحيَّنة بفضل وجود بنيات داخل القاموس بالذات، والحال كذلك بالنسبة للمجازات أو لبعض الاستعارات. ولمزيد من الاطّلاع يمكن أن

(١) راجع ب ـ غيرو ـ «من أجل سيمياء للتعبير الشعري» جامعة لياج ١٩٦١ ـ ومقالاتي في نشرة «مؤسسة الألسنية في باريس».

يعود القارىء إلى الفصل الخامس من كتابي «علم الاشتقاق».

٣ ـ **تعليل وتجرّد من التعليل**: الواقع أن كل الكلمات استناداً إلى علم الاشتقاق معلَّلة أكانت هذه الكلمات استعارات (معلّلة في لغتها الأساسية) أو كلمات محاكية أو اشتقاقات أو تركيبات، أو تبدّلات في المعنى؛ وإن كان لا يعترض شيء طريق خلق الكلمات الاعتباطيّ المحض، والواقع أنه لا يوجد أي اعتراض البتة.

كلّ الكلمات هي، إذاً، معلَّلة اشتقاقياً، وهنا تكمن أهميتها الرئيسية. إلى ذلك فهذا التعليل ليس محدَّداً ولا محدِّداً.

على أن هذا التعليل ليس محدَّداً بالكامل لأن الابداع غالباً ما يبقى حراً داخل حدود مراعاة: فهو محتملٌ؛ ويبدو أن كل نمط تعليل ممكن التطبيق دوماً؛ فنحن نسمِّي الطير «كوكو» عِبر كلمة محاكية، بينما نسمِّي «خوري» إستناداً إلى مجاز مركّب «خوري صغير». والحال كذلك بالنسبة للطير «قبرّة» «Huppe»، فهو يسمَّى كذلك استناداً إلى المجاز المرسل وقوامه أن نذكر الجزء في حين نريد الكلّ، فالقبّرة هي التي يعلو رأسها عرفٌ أشبه «بالتاج» لذي هو أساس الكلمة باللغة الفرنسية «Huppe»، ثمة في لعربيّة ما يماثل هذا الوضع، فأن يُسمَّى طائر «أبو منجل» يعني ن مجازاً مرسلاً كان في أساس الكلمة ومؤداه أن هذا الطائر سُمِّي الجزء، أي بمنقاره الذي يشبه المنجل.

والذي يبيع الحلوى، هو الحلواتيّ، غير أنَّ من يبيع التبغ هو تاجر التبغ، لكن من يبيع الأدوية هو الصيدليّ.

ومن جهة أخرى لا يبدو التعليل محدِّداً، ولن يكون ذلك ضرورياً للمعنى الذي حيَّنهُ[1] تداع اصطلاحيّ، ويحدث إذاً أن ننسى هذا التعليل؛ فنحن نكفُّ عن أن نرى الترابط الاشتقاقيَّ ما بين «خوري» (أي عصفور «الخوري») وبين الكلمة الأصل «الخوري» (أو الكاهن، الراهب)، ومن منّا يربط فعلاً بين كلمة «سندويش» والاسم «اللورد سندويش».

إنّ امّحاء هذا التعليل يكاد يكون عاماً بل وضرورياً؛ إذ لو فرضت هذه التعليلات ذاتها لأدّى ذلك إلى التضييق من نطاق المعنى. فطير «الكوكو» ليس عصفوراً ذا غناء مميّز فحسب؛ والحلواني لا يبيع الحلوى فقط؛ على الكلمة إذاً، أن تلمَّ بمجموع ميزات الشيء المسمَّى وليس الصفة المعلَّلة وحدها، والتي غالباً ما تفقد أهميتها (انظروا السلحفاة مثلاً، فهي حيوان من الزواحف ذات قوائم معوجَّة).

على التعليل، إذاً، أن يمّحي لصالح المعنى، وفي حال لم يراع هذا الامّحاء فقد يخشى من التضييق على المعنى بل ومن التحريف. لذلك فالعلامة الاعتباطية شرطٌ لأداء وظيفتها بشكل حسن. كما

---

(١) حَيَّنَ: جعله خاضعاً للحِين، للزمن الحاضر.

تصوغ الكلامات المحضة كالجبر مثلاً، أنساقاً من الرموز متحررة من كل التداعيات الخارجة عن نطاق الاصطلاح.

على أن التعليل قوّة خلّاقة لازمة للكلام الاجتماعي الذي هو جهاز عضوي حيّ ذو جذور تجريبية. وحالما يتمّ خلق الكلمة وتعليلها (طبيعياً ومن داخل الألسنية) سرعان ما تؤدّي متطلبات الوظيفة الدلالية إلى تغميض هذا التعليل الاشتقاقي، والذي يمكن في حال أمّحائه أن يؤدي إلى إفساد المعنى.

إن دراسة هذه القضية الثنائية الأوجه، والتي نلقاها متكرِّرة داخل هذا الكتيِّب، يشكل إحدى مسائل علم الدلالة الأساسيّة.

VI خلاصة

اللغة بما أنها نظام علامات تخدم إيصال أفكارنا، بأن توحي لأذهان الغير بصور الأشياء المفهومية التي تتشكّل في أذهاننا. فالكلمة لا تنقل الشيء بل صورة الشيء.

وبناء على ذلك فالعلامة الألسنية هي تداع لصورتين ذهنيتين، وشكلٌ سمعي دالّ أو اسم ومفهوم مدلول أو معنى.

وهذا الترابط أو التداعي قضيَّة نفسانية ثنائية الأوجه ومتعاكسة، يتوجب حلّها، إذ إن الاسم يوحي بالمعنى والمعنى يوحي بالاسم.

بيد أن التداعي الدالّ اصطلاحيّ هو، لأنه ينشأ عن توافق بين مستخدمي اللغة.

على أن الكلمة في بدئها دائمة التعليل أكانت تحكم الشكل السمعي والشيء المدلول علاقة طبيعية (كلمات محاكية) أم علاقة ألسنية ـ داخلية بين الكلمات الموجودة داخل اللغة، علاقة يمكن أن تكون من طبيعة شكّلية (إشتقاق، تركيب) أو دلالية (تبدّل في المعنى).

إلا أن هذا التعليل الاشتقاقي، كونه إحدى قوى الكلام الخلّاقة يظلّ محتملاً أو جائزاً، في حين يظل خالق الكلمة حرّاً في الاختيار بين مختلف أنماط التعليلات الخلّاقة؛ وليس هذا التعليل اساسياً ولا محدَّداً (من وجهة نظر علم الدلالة). بل يسعى إلى أن يمّحي لصالح التداعي الاصطلاحي القادر وحده على إعطاء المعنى.

الفصل الثاني

الدلالة
الوظيفة الدلالية

يتطلَّب الاتّصال؛ نظرياً، اسماً واحداً لكل معنى ومعنىً واحداً لكل اسم. والواقع أن الناس يلهجون بعبارات من مثل، عملية (عسكرية) وعملية (جراحية)، أو عين (الحوريّة) وعين (الضيعة)؛ إلى ذلك فثمة العديد من الكلمات، على سبيل المثال، «فعل»، «إنسان»، «كائن»، ما تعجز القواميس عن أن تقصر معانيها بعبارتين أو ثلاث، حتى تبلغ معانيها المختلفة الخمسين أو الستين.

هذه التعدّدية في المعاني Polysémie، أي وجود عدة معانٍ لاسم واحد قد يتضاعف أثرها بالمجانسة، أي وجود كلمات هي مختلفة في الأساس ولكنها انتهت بعد التحّول الصوتي إلى أن تتمازج مثلاً: (عَلَا، عَلَى)، صَبُرَ، صَبرٌ إلخ. دون أن يتناول الحديث المترادفات أو المفاهيم ذات الأسماء الكثيرة.

I ـ معنى ومفاعيل معنى

١ ـ المعنى الأساسي والمعنى السياقيّ: إذا أمكن لاسم أن يتخذ

معاني كثيرة فهذه تكون مضمرة، إلّا أنه لن يتحينً[1] سوى معنى واحد في سياقٍ بمعطى.

لكل كلمة معناها الأساسي ومعناها السياقيّ[2]؛ فالسياقُ هو الذي يحدِّد معنى الجملة «رولان ينفخ في البوق» أو «العمليات تتلاحق في الدلتا»؛ أما الاسم فيوحي في كل حالة من هذه الحالات بمفهوم معينً.

ولن يكون ثمة تورية خارجاً عن ألعاب الكلمات أو التوريات؛ وقد تظل القاعدة الداعية إلى اعتبار المعنى الواحد ناشئاً عن اسم واحد ناهيةً واللغة بذاتها تلغي كل إمكانيات الإلتباس التي يمكن أن تنشأ أثناء تطوّرها؛ وذلك هو أيضاً أحد أسباب التبدّل في المعنى.

كل كلمة، إذاً، مرتبطة بسياقها الذي يهبها المعنى؛ ويمكن لهذا المعنى السياقي أن يلتبس والمعنى الأساسي للكلمات التقنيّة من مثل «سولفات الصودا» أو «الانسيفاليت» والتي تمتد مساحتها السياقيّة، ولكن غالباً ما تنشأ من السياق اختلافات في المعنى؛ «انصرف عن التفكير» لا تقارب البتة في المعنى «انصرف إلى الغناء»؛ وتلافياً لذلك يمكن أن تتحدَّد كل هذه التلوينات

(١) جعله خاضعاً للحين، للزمن الحاضر ـ Actualiser.

(٢) تختلف التسمية؛ فبعض المؤلفين يتحدّثون عن معانٍ ومفاعيل معان؛ وبعضهم عن المعنى والدلالة.

الكلامية، فتتحدَّد الكلمة عبر تداعيات مفهومية متميِّزة كما في عبارة «عملية عسكرية، مصرفية، حسابية، جراحية، إلخ...».

ويمكن لهذه الاختُلافات السياقية أن تؤدي إلى انقسام بين المعاني الأساسية، «السلك الكهربائي» و«السلك الديبلوماسي» كلمتان نحسّهما مختلفتين وغير متماسَّتين.

٢ ـ معنى وقِيَم أسلوبية[1]: المعنى الأساسي والمعنى السياقي لا يتراكبان؛ ثمة دائماً معنى واحد في موقف معطى، وهو المعنى السياقيّ؛ وتتعلق كل كلمة في سياقها بصورة مفهومية واحدة.

إلا أنه تتشكَّل في الآن ذاته تداعيات خارجة عن نطاق المفهوم المعنيّ والتي تلوِّنه دون أن تفسده. ففي الجملة التالية «تلقَّى ضربة على قرعته» تتخذ الكلمة «قرعة» معنى «الرأس» في سياقها الخاص هذا. ولكن الكلمة توحي في الوقت نفسه وعبر التداعيات، ببعض الأفكار الهزلية بقصد الاستهزاء إلخ... ونسمِّي هذه التداعيات قِيماً كونها تتعارض مع المعنى؛ فالقيم هي بمثابة تداعيات خارجة عن نطاق الدلالة. ولما كانت هذه متمايزة على المعنى أُفردت لها دراسة خاصة سمِّيت بالأسلوبية؛ وتبقى هذه التداعيات في علاقة وثيقة مع القضية الدلالية كونها

(١) استخدمت الكلمة «قيمة»، هنا، انطلاقاً من معنى مخالف للذي أعطاه «سوسّور» فهذا الأخير يعتبر القيمة تلك العلاقة التي تربط الكلمة بغيرها من الكلمات في نظام اللغة.

تشكل أحد عواملها الأساسية.

وتتوزّع هذه القيم الأسلوبية على نموذجين: فمن جهة ثمة الكلمات وطرائق للتعبير عن الانفعالات والرغبات والنوايا، والأحكام التي يصدرها المتكلم؛ وبناء على ذلك أمكننا استنتاج مقصد هزلي وانتقادي من وراء الكلمة «قرعة»؛ ومن جهة أخرى توحي هذه الكلمة بمحيط ما، حيث يقتصر استعماله على قاطنيه، وبعضهم لا يستخدمون هذه العبارة إلاَّ في موقف محدَّد؛ إلى ذلك فهي مرتبطة بالجماعة وبالسياق الاجتماعي اللذين صدرت عنهما ثمة إذاً قِيَمٌ تعبيريَّة وقيم اجتماعية أو إجتماعية ـ سياقيَّة.

أ ـ القيم التعبيرية ووظيفة الكلام الثنائية: للكلام، كما رأينا، وظيفة منطقيّة أو معرفية، فهو يُستخدم لإيصال مفاهيم إلى الغير، حينما يوحي إلى المحادِث بالصُوَر التي تتشكّل بدورها في نفوسنا.

غير أن هذا الاتصال المفهومي، وهو غاية العلم أو المعرفة العلمية، ليس سوى الاتصال الاجتماعي الإرادي أساساً؛ فنحن نوصل أفكارنا لنحصل على بعض ردّات الفعل. فلا يكفي أن نقول «أحبكِ» أو «لا تخافوا المهاجمين»، بل علينا أن نوصل حرارة هذا الهيام أو الإحساس بأهمية التصدّي للهجوم، لكننا حين نقول: «أحبكِ كلَّ الحب» أو «إنه لمن المهم جداً أن تتصدّوا للهجوم» فإننا ما نزال نتعامل مع مفاهيم أو صور بيانية ومجدَّدة للأشياء، نتواصلها (المفاهيم). «فالكلمة ليست الشيء» ولا هي

توحي به إلّا بطريقة غير مباشرة، فكأنما تصل عبر شاشة، بينما الأشياء وحدها هي القادرة على إثارتنا.

لذا ترافق الاتصال المفهومي بعض الحركات والايماءات والالتواءات في الصوت فيزيد هذا من صلابة الاتصال كونه يعبّر «طبيعياً» عن انفعالاتنا ورغائبنا ونوايانا إلخ. . .

وبعض هذه العلامات الطبيعية تتواجد في حالة كامنة داخل اللغة ذاتها.

ففي الجملة التالية: «إني مندهش جداً لرؤيتك» مفهومان أو تصوّران تحت شكل صورتين مفهوميتين: حضورك + دهشتي العظيمة.

إلا أن الجملة «أنت هنا!» تدلُّ دوماً على الحضور لكنها تعبِّر بشكل عفويّ عن الدهشة عبر استدارة أو طريقة تحيي طبيعياً حركة الانفعال الداخلية تلك التي يثيرها هذا الحضور. وإلى ذلك فهي حينما تجعل هذا الحضور ملموساً ومحسوساً فإنها تصدِّق عليه وتهبه قوّتها الانفعالية. تلك العبارة إذا تجسيد لانفعال طبيعي، عفويّ لا واعٍ، غير تصوّري وهي لذلك لا تنتمي إلى نظام اللغة؛ ولكن حالما يتم الاعتراف بقدرات التعجب والإيجاز الموحية، فإنه يمكن استخدام العبارات الداخلة في إطارهما كعلامات مفهومية. فيتفق حينئذٍ أن تعني العبارة «أنت هنا!» «إني

مندهش لرؤيتك هنا، لكني مندهش جداً، إني لمندهش حقاً، غمرتني الدهشة. . . ».

ولئن ارتبطت العبارة اصطلاحياً بمفهوم الدهشة فإنها لاتزال تحتفظ ببريق أصلها الطبيعي من التداعيات الاستطرادية: دهشة + نفس متقطِّع، انتفاضة جسد إلخ. . كلها تداعيات من المحتَّم أن تضعف حينما تقع في فخ العقد الألسني، بعدما تتخذ لذاتها معنى اصطلاحياً، فتتحوّل إلى عنصر دالّ فحسب.

على أن السيرورة ذاتها تنطبق على تغيّرات المعنى التعبيري فالاستعارة التي على مثال «القرعة» لها دائماً جذور طبيعية وعفوية؛ ثم إننا ننتهي إلى الاعتراف بمعناها الاصطلاحي الذي يحتفظ ببريق المقصد الانتقادي الأول.

القيم التعبيرية، إذاً، هي صور استطرادية تواكب المعنى، إنها تداعيات خارجة عن نطاق الدلالة، وذات أصل طبيعي.

ب ـ القِيَم الاجتماعية ـ السياقية: فالكلمات توحي من جهة أخرى بصورة أولئك الذين يستخدمونها بشكل اعتيادي، كما توحي بصورة المواقف التي يتخذونها.

ثمة قيم اجتماعية تنشأ عن مجموعة اقتصادية، مهنية، وإقليمية. . إلخ. . وقيم أخرى تتعلق بطبيعة الاتصال وبمقاصد المتكلمين ومواقفهم، وبنبرة ونوع الاتصال الذي يقيمونه.

وتتعلق بكل من تلك الفئات كلمات خاصة بها والتي بمجرّد ان ارتبطت بها فانها توحي بها في نفوسنا.

هـذه التداعيات هي في الواقع طبيعية وعفوية؛ فأنا حـين أتكلّم، أُظهر، لا إرادياً، جذوري الاجتماعيـة، والمقاطعة أو المحافظة المتحذّر منها، ومهنتي، ومقاصدي، وتصرّفي إزاء محدِّثي إلخ. عبر التداعيات التي تحققهـا الكلمات والتي تنضـاف إلى معانيها. ولكن حالما يتم الاعتراف بمقدرتها الايحائية فإنه يمكن لها أن تصبـح أسلوب كتابـة، أو وسيلة تعبير عن مـظهر خـاص للمعنى.

ويمكننا الرجوع مرةً ثانية إلى السيرورة التداعيَّة التي عالجناها آنفاً (ص ١٨)؛ وهذه القيم الاجتماعية ـ السياقية هي كشبيهتها القيم التعبيرية تداعيات خارجة عن نطاق الدلالة وذات أصول طبيعية.

ففي القيم التعبيرية تكون التداعيات ناشئة من خلال المشابهة: مشابهة الاسم وحركة النفس الطبيعية (إيجاز، تعجّب)، مشابهة الشيء بالشيء الآخر الذي إليه يتداعى (استعارة).

أمّا القيمُ الاجتماعية ـ السياقية فإن التـداعي فيها يتم عبـر التجاور؛ لا تتخذ الكلمة لونها إلّا من خلال تماسها مع محيط معيّن ومجاورتها لموقف معيّن.

لكننا في الحالين إزاء تداع ثانويّ مسوّغ وقد أضيف إلى التداعي الأوّلي الاصطلاحي الذي يؤكد المعنى بدوره.

نلحظ إذا، في كل كلمة أربعة نماذج من التداعيات: المعنى الأساسي، المعنى السياقي، القيمة التعبيرية والقيمة الاجتماعية السياقية، بحسب الرسم البياني التالي:

أسلوبية	علم دلالة
قيمة تعبيرية	معنى أساسي
قيمة إجتماعية سياقية	معنى سياقي

يمثّل المربّع هذا كلمة واحدة، وكل خانة من هذه الخانات الأربع تمثّل تداعياً خاصاً: ففي الجملة التالية «عملية البيفتيك على وشك أن تتم» توحي كلمة «عملية» بما يلي:

١ ـ معنى أساسي: تتابع أفعال متضامنة تتجه إلى اتمام غاية محدَّدة.

٢ ـ معنى سياقي: عملية إدارية ضد مجموعة اقتصادية محدَّدة.

٣ ـ قيمة اجتماعية ـ سياقية: توحي الصيغة بالعملية وبالإتصال العسكريَّيْن.

٤ ـ وينتج عن ذلك قيمة تعبيرية تكمن في فكرة أن العملية غاية في التنظيم والقوّة وأنها مصرّة على المضيّ إلى النهاية في تحقيق غايتها؛ ويمكن أن ينشأ مفعول هـزليّ وانتقادي عن عـدم الملاءمة القائمة بين المعنى والواقع وعن القيمة المبالغة لعملية لا يشدنا إلى اليقين بها شيء.

وتحصـل تبادلات متـوازنة داخـل الكلمة ذاتهـا بـين مختلف التداعيات هذه، بحسب الأفراد والظروف.

وتكمن وظيفة التداعيات الاستطرادية الثلاثة في تحديد وتلوين المعنى الأساسي، غير أنها يمكن أن تشوِّهه في حال تنامَت، وتخنقه أو حتى أن تحلَّ نهائياً محلَّه. تلك هي مسألة انزلاقات المعنى.

II ـ إبداع علم الدلالة

ما هو مصدر الكلمات؟ كيف يتكوَّن العقد الدلالي، والاتفاق الجماعي الذي يـربط اسماً بمعنى وبقيم استـطرادية تلوِّن هـذا المعنى؟

الكلمات هي إبداعات إنسانية، ولها في الآن ذاتـه حياتهـا الخاصة، كما لباقي الكائنات؛ فنحن خالقون لهـا وهي خالقـة ذاتها.

وكما لنا أن ننتقي من البستان الأنواع وأن نختار الحبوب وأن نغرس، ونضفر ونشبك ونقلّم إلخ.. فتحيا النباتات ومنها ما يزدهي ومنها ما يذوي وما يختنق لشدّ ما تضيّق عليها النباتات المجاورة القوِّية إلخ... ثمة إذاً، إبداع واعٍ للكلام الذي يتحوَّل تحوّلاً عفوياً.

إننا نخلق الكلمات لنهب الأشياء اسماء، أكانت الأشياء لم توهَبْها بعد أو أن ما وُهبته لا يؤمِّن لها وظيفتها بشكل فعّال؛ تلك الوظيفة الثنائية: المعرفة أو الدلالية، التعبيرية أو الأسلوبية.

وبناء على ذلك اتخذت التسمية شكلاً ثنائياً: فالكلمة يمكن أن تحدِّد، موضوعياً، مفهوماً ما؛ تلفزيون، تحليل نفس إلخ... كما يسعها أن تلوِّن هذا المفهوم بتداعيات تعبيرية: اللازورد = السماء الزرقاء والنقيَّة، المهاة = البقرة الوحشية ذات عينين جميلتين إلخ..

واللغة في الحالين تمتلك وسائل كثيرة:

أ - الكلمات الصوتية التي فيها يعيدُ الشكل الصوتي تركيب الصوت المعنَّ: رنين، هدير، نقيق إلخ... أو أنه يحدِّد، عبر تداعي التجاور، الحيوان أو الشيء الذي يصدر الصوت؛ الكوكو.

بيد أن مردود الكلمة الصوتية، المحدود بالضرورة بمجال الأصوات يظل ضعيفاً في مجال التسمية المفهومية

الذي أعتمد واستغل قديماً.

وبالمقابل فإن قيمة القِيَمَ الصوتية المحاكية تبدو عالية جداً على صعيد الأسلوب، وبخاصة الأسلوب الشعري، الذي يسعى إلى تقويم كل التداعيات الاستطرادية الكامنة بين الشكل الصوتي والمعنى؛ وهذه التداعيات ليست محصورة في نطاق صوتين بل تتعدَّى ذلك لتشمل أصواتاً وألواناً وعواطف.

ب ـ والاستعارات كلمات وردت من الخارج وترافقت مع الأشياء التي حدَّدتها؛ إنها لذلك، منابع القيم الأسلوبية حين تظل مرتبطة ببلدها المصدر أو الأمّ وبالمحيط الأصيل الذي ما تزال توحي به.

ج ـ أما التحريف والتأليف فهما يسمحان بتركيب كلمات انطلاقاً من أشكال موجودة: ذريّة، كهربائية، كيميائية.

إنه أسلوب التسمية المفهومية المثالي ويمكن أن يكون ثمة إبداع أو استعمال أسلوبي. تلك هي حالة المنقّصات والمزيدات في مجال التعبير عن التعاطف أو الذمَّ إلخ. . . .

د ـ ثمة أسلوب أخير، وهو تحويلُ المعنى الذي يعينٍّ مفهوماً عبر اسمٍ ينتمي بدوره إلى مفهوم آخر؛ وقد يتوسَّل في سبيل ذلك المشابهات في الشكل واللون، والوظيفة مع شيء آخر؛

فقطعة «البابيروس» تسمى «ورقة»، وآلة التمليس في النجارة تسمّى «الحرامي»؛ ويتمُّ التداعي عبر المجاورة حينما نسمّي الكلّ بينما لا نعني في الحقيقة إلّا الجزء، وكأن نسمّي المنتج لنعني الإنتاج: «أعطنا توما» ونعنى هنا، عرق توما إلخ . . .

ولهذه التبدلات في المعاني دور متعاظم جداً في التسمية الأسلوبية وهي لذلك نقطة انطلاق لانزلاق لاحق للمعنى الأساسي.

كلماتٌ محاكية، استعارات، تركيبات تشكلية وتبدلات في المعنى تشكل كلها وسائل تلجأ إليها اللغة لإبداع كلمات.

وكل إبداع فعليّ (نسبة إلى فعل) مبرَّرٌ على الدوام، فهو يرتكز على تداعيات خارج نطاق الاصطلاح، كما على تداعٍ طبيعي بين الدالّ والمدلول (كلمات محاكية واستعارات)، وعلى تداعيات داخلية (شكلية أو جناسية).

لكن المهم في الأمر أن هذا التعليل الشكلي ليس ضرورياً لتحويل المعنى الأساسي الذي يرتكز على تداع اصطلاحي، ويظل هذا التعليل مرشحاً لأن يمّحي.

إلا أننا في هذا التحليل الأخير نخرج عن نطاق الإبداع الواعي لأن الغموض الذي يغشى التعليل ناتج عن تحوّل وانزلاق المعنى العفويين.

III ـ التحوّل الدلالي

إن التسمية الدلالية أو الأسلوبية عمل إبداعي وواع. وسرعان ما يتحوّل معنى الكلمة، بشكل عفويّ، لمجرَّد أن تُبدع عبر نقلٍ للمعنى أو عبر أية طريقة أخرى. والواقع أن المعنى يتحوًّل في غالبية الحالات.

ولقد رأينا سابقاً كيف باتت كل كلمة مجموعة معقدة من التداعيات. ويكفي لتداع واحد أن ينمو ليتعدى على المعنى وينتهي إلى تشويهه وخنقه ومن ثم يعمد إلى الحلول مكانه.

إن كلمة «الجريدة» هي في الأصل مجاز أسلوبيّ أنشئت عبر التداعي حتى أضحت تعني الصحيفة يكتب عليها، ومن ثم هناك انزلاق للعلاقة التداعيَّة بحسب الصورة البيانية:

انزلاق معنى ↓

جريدة ← قضيب النخل
جريدة ← قضبان النخل مجرّدة من خَوْصها
جريدة ← صحيفة يكتب عليها.

- مقابلة في البدء، أي تداعي صورتين مستقلتين، الجريدة إلى جانب قضيب النخل.

- يأتي المجازُ بعدئذٍ أو الانطباع المبالغ به لصوتين، تختلط الجريدة بقضبـان النخل المجرّدة من خوصها.

ـ وأخيراً فإن الكلمة تتخذ الدلالة النهائية؛ ويغمض الانعكاس التعبيري؛ وتضحي كلمة «الجريدة» تشير إلى مفهومٍ محض وتحل محل كلمة أو مفهوم «قضيب النخيل».

عاينّا وجود انتقال داخل حيّز التداعيات الدالّة؛ فقد مرّت كلمة الجريدة من خانة «القيمة التعبيرية» إلى خانة «المعنى الأساسي»، وكلمة قضيب النخل من خانة «المعنى الأساسي» إلى القيمة «الاجتماعية ـ السياقية».

ثمة انتقال آخر غالباً ما يحدث وبشكل طبيعي وهو انتقال من المعنى السياقيّ إلى المعنى الأساسي. ففي كلمة «مرطّب» غلب معنى واحد من معاني الكلمة ما عداه، وانتهى إلى إلغائها (مرطبات = كل ما يتعلق بالمشروبات التي تحتوي على نسبة قليلة من الكحول).

هكذا فإن معنى الكلمات ينتج عن قضية ثنائية؛ التسمية والتحوّل العفوي لقيم المعاني؛ الظاهرتان متكاملتان ومستقلتان عن بعضهما، ولكن يجدر أن تتمايزا. التسمية فعل إبداع ووعي ذو أصول فردية، وهو في الآن ذاته متقطّع؛ فقد يبدع الفرد كلمة تضطلع آنياً بوظيفتها تماشياً مع اصطلاح نابع من الجماعة؛ غير أن الانتقال، على عكس ذلك، لا واعٍ ومتقدم وثمة توافق جماعي عليه، غير أنه ليس موضحاً؛ وقد انتهى هذا المعنى الجديد إلى أن يفرض ذاته بفعل الأمر الواقع حتى ضمّه القاموس إلى نظامه المعجميّ.

ثمة إذاً، إبداع فردي، من جهة، على أن هذا الإبداع محفّز، واع ومتقطع؛ وثمة من جهة أخرى، رواج جماعي، لا واع ومتقدم من حيث ينشأ محوٌ للتحفيز.

عايّنا ولا شك الدور الذي تؤدّيه «تبدّلات المعنى» في هذه القضية الثنائية، حيناً عبر شكل تحويل دلالي أو أسلوبي على مستوى الإبداع الفردي وحيناً آخر عبر انزلاق إلى الرواج الجماعي.

ولا غرابة أن ينصرف علمُ معنى الكلمات كلياً، في نشأته، إلى دراسة تبدّلات المعنى، حتى يتماهى بها.

إن التحوّلات الحالية التي طرأت على علم الدلالة تؤكّد أهمية هذه المسألة حين تعرِّضها لأضواء جديدة.

الفصل الثالث

تبدّلات المعنى وأشكالها

I ـ البلاغة: لائحة وصفية

حدَّد النحويّون منذ القِدمَ تبدّلات المعنى ووصفوها، وقد شكّلت دراساتهم هذه جزءاً مهماً من البلاغة؛ إن تبدّلات المعنى أو النظائر هي «صور كلمات»، وتشكّل هذه الصور مع غيرها، صُوَرَ الأداء، والإنشاء، والتفكير، ومناهج أسلوب، أي «طرائق أكثر احتفالاً بالرسم» وأكثر حيوية، وأقدر على التكلّم؛ وهذا يتوافق مع ما كنّا دعوناه حتى الآن «القيم التعبيرية».

وقد لقيت نظرية البدائل التي ترقى إلى عهد «أرسطو» تحوّلاً هاماً في العصر الاسكندري واللاتيني. فسمَّى النحويّون هذه النظائر أربعة عشر نوعاً: الاستعارة، المجاز المرسل، الكناية، الاستعارة المجرّدة، المحاكاة الصوتية، النعت، المجاز، اللغز والتهكم المنقسمين إلى مقاطع جُمَليَّة صغيرة؛ المبالغة وتقديم الكلام أو تأخيره.

والثابت أن التردّد لازم علماء النحو واللغة على امتداد التاريخ،

حين واجهوا مسائل التعريف، والتصنيف والتسمية، هذه المسائل التي ما برحت عالقةً منذ ما أنشأ القروسطيّون[1] بلاغتهم.

وقد رأى أولو علماء الدلالة أمثال «دارمستتر» و«بريل» في المجاز المرسل والاستعارة المجرّدة، والاستعارة، النماذج الأساسية لتبدّلات المعنى. وقد ظلَّت الاستعارة وستبقى موضوع دراسات لا متناهية.

إن كلمات من مثل «استعارة، تهكّم، مبالغة وتورية هي مفاهيم وعبارات شائعة».

على أن تحليلات مستجدّة كالتي باشرها «ستيرن» أو «أولمان» والتي ترتكز تعريفاتها وتصنيفاتها إلى مقاييس جديدة تكاد تحتفظ بالنظائر الرئيسية التي لدى الأقدمين في إطار تبيانات علماء الدلالة الخاصة بهم.

في حين لا يسع تقدّمات التحليل الدلاليّ أن تضع في الاعتبار القيمة العلومية الزهيدة التي تمتلكها النظائر القديمة، وأن تدعو بالتالي إلى تصنيفات أخرى.

II - الشكل المنطقي لتبدلات المعنى

يُجمع علماء الدلالة الأول، دارمستتر، بريل، بول - على تصنيف النظائر في إطار منطقيّ بحسب تفاوت تقييد وانتشار أو انتقال المعنى.

---

(١) نسبة إلى القرون الوسطى.

ويشكِّل المجاز المرسل والإضمار حالتي حصر أو انتشار للمعنى؛ والحصرُ حين يؤخذ الجزء على أنه الكل، كأن يعتبر النوع جنساً إلخ، بينما يكون الانتشار الحالة العكسية.

بيد أن الاستعارة المجرّدة والاستعارة انتقالان للمعنى وهذا الرسم البياني، الذي نجد له وصفاً أوفى في كتاب «حياة الكلمات» لعالم الدلالة «دارمستتر»، يوفِّر الإمكانية والسهولة والتماسك، ويقيم نظاماً منطقياً في لائحة البلاغة القديمة.

وكانت هذه البلاغة أفضل الممكنات في عصر لم يعرف الأسس النفسية والسيمائية للكلام. غير أن التطورات التي أصابت نظريّة العلامات وتحليل قضية الدالّ أفقدت لائحة البلاغة هذه كل قيمة استكشافية وأنقصتها جزءاً من سبب وجودها.

III - الشكل الدلالي لتبدّلات المعنى

يقترح التحليل السيميائي، في الواقع، مقاييس جديدة في التصنيف وتسمية جديدة واضعاً في الاعتبار سمات القضية الدلالية: فمن جهة ثمة قطبيّة ـ ثنائية للدالّ والمدلول، ومن جهة أخرى طبيعة نفسية ـ تداعيَّة لعلاقاتها، بشكلها الثنائي، التماثل والتجاور.

وقد ظهر التمايز بين الدالّ والمدلول في كتاب «Glossology» أو «مبحث اصطلاحات علم اللغة» للعالم اللغوي «ج ـ جروت»

(١٨٧١)؛ وفيه يعارض الوحدة الصـوتية (Phone) أو الكلمـة باعتبار انها شكل صوتي، بالوحدة المعنويّة (Noéme) باعتبار أن الكلمة فكرة، وبناء على ذلك راح يطرح تسميات غريبة وغليظة Dianoématisme، Perinoématisme، Sématisme، Noémato - Sématisme، ولم يعِرْ علماء الألسنية هذه المصطلحات إهتماماً يذكر.

وكان لابد أن ننتظر بداية هذا العصر، لنعاين مجيء «وندت» «Wundt» و«شوشاردت» وبخاصة «ف ـ سوسّور»، فنعرف معهم نظرية لتبدّلات المعنى ترتكز إلى مقاييس سيميائية.

يضع «وندت» في أولى اعتباراته الطبيعة النفسيـة ـ التداعيّـة لقضيّـة الدلالة؛ كما ينشىء نموذجين كبيرين للتداعي عبر التماثل والتجاور. على أن التعارض القائم بـين الشكل الصـوتي وبين المعنى ناشىء ضمنياً عن تصنيف هذا الأخير؛ كما يميِّز بين انتقال الاسم والاستعارة التي هي انتقال للمعنى؛ كذلك فقد عارض «شوشاردت» دراسة الأسماء أو «Nomasiologie» دراسة المعاني أو علم الدلالة.

ولم يسع «سوسّور» إلاّ أن يشدِّد على هذا التمييـز: «يتخذ التشويه، بفعل مرور الزمن عدة أشكال يوفرّ كل واحد منها مادة لفصل ألسني مهم. ودون أن ادخل في التفاصيل. هذا أهمّ ما يجب استنتـاجه. لا نخطئنَّ البتـة المعنى الـذي ألصق بكلمـة

التشويه، فقد يظن انه مجرَّد تبدّلات صوتية أجريت على الدالّ، أو تبدّلات للمعنى تطول مفهوم المدلول ذاته.

إلا أن هذه الرؤية غير كافية. فأياً كانت عوامل التشويه، أكانت تعمل منفردة أو متضامنة، فإنها تؤدي غالباً إلى انتقال للعلاقة بين الدالّ والمدلول». (مقرَّر في الألسنية العامة ص ١٠٩).

وإذا أضفنا إلى ذلك فصلاً كاملاً في «مقرّر الألسنية العامّة» كرَّسهُ «سوسّور» لإبراز وإقامة الطبيعة النفسانية ـ التداعيّة لهذه العلاقة تكوَّن لدينا التحديد السيميائي الأوّل والشامل لتبدّل المعنى. وقد كرَّرت هذا التحديد كلُّ النظريات الجديدة بأن تحفظ.

ونكتفي هنا، بتلخيص أحدث نظريتين وأكملهما وأكثرهما تجانساً.

١ ـ تصنيف «ستيرن»: «المعنى وتبدّلات المعنى» «Meaning and changes of meaning» كتاب «ستيرن» هذا يشكِّل اللائحة الأكمل لتبدّلات المعنى التي يُنظر فيها انطلاقاً من زاوية سببية ووظيفية والتي تُصنَّف في الآن ذاته بناءً على إطار سيميائي متفرِّع عن مثلث «أوغدن» و«ريشاردز».

يميز المؤلف بين التبدلات الخارجية والتبدلات الألسنية فيرى أن للتبدلات الأولى جذوراً تكمن في تبدّل المرجع أو الشيء المسمَّى دون تبدّل الاسم، وهكذا حينما نستمر في الكلام على

«جريدة» فلا نعني شيئاً هو جريدة (النخيل) كذلك فإن كلمة «الذرّة» تعني اليوم مفهوماً مختلفاً تماماً.

وقد يتمُّ لاحقاً تحليل آلية الأسباب تلك المستهدفة خلال هذه الظاهرة. إلا إنّا نعتبر، أقله آنياً، هذه الأسباب لا تمسُّ بنية اللغة في الظاهر على الأقل. إلى ذلك فقد ارتأى «دار مستتر» أن في ذلك «نسياناً»؛ فما دعوناه نحن امحاءاً للحافز وصمهُ أولمان «محافظيّة ألسنية».

غير أن التبدّلات الألسنيةِ على العكس من ذلك، تمسُّ اللغة مباشرة؛ إذ أنها تشكّل تبدّلاً فعلياً للإسم أو للمعنى داخل نظام اللغة. ويتبين «ستيرن» ثلاثة نماذج رئيسية منها:

١ - نقل العلاقة الفعلية أو الاسمية.
٢ - نقل العلاقة المرجعيّة أو علاقة المعنى.
٣ - نقل العلاقة الذاتية بين الكلمة وبين المتكلّمين.

وكل نموذج ينطوي على صنفين يتقبّلان بدورهما عدداً معيّناً من التقسيمات المتفرّعة عنهما. يتحصّل لدينا بيان تالٍ:

تبدلات خارجية: إبدال (موضوعي، إدراكي، ذاتيّ)

تبدّلات ألسنية

I - نقلات للعلاقة الفعلية (والاسمية).
١ - تشابه (نسقيّ، علائقي، صوتيّ).

٢ ـ تقصير (تجزيء، إيجاز).

II ـانَقْلٌ للعلاقة المرجعية (للمعنى).

١ ـ تسمية (تركيب، اشتقاق، انتقال المقصد، صُوَر).

٢ ـ انتقال (غير مقصدي).

III ـ نقلٌ للعلاقة الذاتية بين الكلمة وبين المتحدّثين.

١ ـ قلبٌ (أو عكس حرف إلى حرف).

٢ ـ مطابقة.

يتخذ التشابه جذوره في هويَّة علاقات بين مرجعين. ويكون التشابه مادياً حين يرتكز على هويَّة الجذر لفئة انعكاسية أو اشتقاقية أو على هويَّة معنى فئة مفهومية. ويكون التشابه علائقياً حين يتواجد بين كلمات لها وظيفة متشابهة (أزمنة، دُرجات، حالات).

ويمثل التشابه ثلاثة نماذج عبر شكله الثنائي أو العلائقيّ.

أ ـ تشابه تنسيقي في التعديلات الصرفيّة (اشتقاق، تركيب، إعراب).

ب ـ تشابه علائقيّ حينما يعطى للمرجع اسماً مرتبطاً، عبر دلالته باسم آخر في اللغة المحلية (ترادف) أو في لغة أجنبية (محاكاة دلالية) مثال على ذلك اسم «ابن رشد» في العربية يتحوّل في اللغة الفرنسية والأسبانية إلى Auen - Rowess.

ج ـ تشابه صوتيّ يؤدي إلى تبدّل الاسم نتيجة لتماثل صوتي: عدوى، علم اشتقاق شعبي.

على أن القَصْر أو التقصير يتمثل بظاهرتين:

أ ـ تقصير من خلال التجزيء.

ب ـ تقصير من خلال حذف وإضمار إحدى عبارات تعبير مركَّب: العاصمة، مرطبات.

أما التسمية فهي أن يعطى للمفهوم اسماً جديداً؛ ويميِّز «ستيرن» التسمية القصدية والواعية عن الانتقال غير القصديّ؛ ثمة إذاً:

أ ـ «تسمية» قصدية حين يشكِّل تعبير جديد عبر التركيب والاشتقاق.

ب ـ انتقال قصدي ولكن غير مجازي في الاستعارات المفهومية البحتة، مثال على ذلك «رجلُ الكرسي» «كرة الثلج».

ج ـ صور منشأة على أسلوب ذي أصل تعبيري، كالتلطيف والمبالغة، وبالأخص ما كان استعارة أسلوبية، بالإضافة إلى التورية والتهكّم.

أما الانتقال الذي يدعى انتقالاً منتظماً، بالتعارض مع الانتقال القصديّ، فإنه يرتكز على هويّة المظهر (ورقة دفتر) والوظيفة (سرير النهر) أو الموضع (قدم الجبل)، كامنة كلها بين مرجعين اثنين.

وتنشأ المبادلة (أو المعاكسة) من تبدّل الفكرة التي يكوّنها المتكلّم عن المرجع حين يراه في بعض من ميزاته. فهو في هذه الحالة يرى المادّة في الشيء (أو الموضوع) (رخامٌ واحد) والجزء في الكل (خبزٌ) والمنتِج في الإنتاج (واحد «ابو سعدى» أو «كسارة»). وإلى هذه الفئة ينتمي المجاز المرسل والكناية في البلاغة القديمة.

على أن المطابقة شكلٌ خاص للمبادلة، فهي تنشأ حينها يمسكُ الفكر بميزة للمرجع جديدة؛ هكذا فإن كلمة «الصحيفة» (اليومية) تتخذ تسميتها عبر المبادلة، من «الصحيف» أي المنبسط من الأشياء أو الورق الذي منه انشئت الصحيفة (المجاز المرسل)؛ ويمّحي من ثم الحافز الاشتقاقي، وتظهر ميزة «الصحيفة» الأساسية على أنها الامكانية على نشر عدد كبير من الأخبار بين دفاف أوراق مجموعة في شبه كتيّب منبسط المساحة، وهذا ما يدعوه «دار مستتر» التسلسل أو الارتباط.

٢ ـ تصنيف أولمان: في كتابه «مبادىء وعلوم الدلالة» يعيد أولمان تصنيف نماذج «ستيرن» في رسم بياني سيميائي أكثر صرامة في اتباع «سوسّور».

ولما كان هذا التصنيف أكثر صلابة وتجريداً من وجهة نظر عملية، فإنه يجمع بين إيجابيات بساطة أنيقة وبين قيمة استكشافية عالية.

وبعد أن عزل التبدّلات ذات الجذور التاريخية والخارجة عن الألسنية، والتي يعزوها إلى غريزة المحافظة التي للغة، كما فعل «ستيرن»، لاحظ «أولمان» أنه يمكن حدوث انتقال للاسم أو انتقال للمعنى، وأن كل حالة من هذه الانتقالات حدثت إمّا عبر التماثل وإمّا عبر التجاور بين الأسماء أو المعاني أو ثمة تصنيف أخير يجمع التبدّلات المنسّقة والتي عُزِيت إلى تداعيات معقّدة؛ على ذلك اقترحنا الرسم الإيضاحي (أو البياني) التالي:

أ ـ تبدّلات عائدة إلى (تحفّظ) أو المحافظة الألسنية.
ب ـ تبدّلات ناشئة عن التجديد الألسني.

I ـ انتقالات الاسم

أ ـ عبر التماثل بين المعاني.
ب ـ عبر التجاور بين الأسماء.

II ـ انتقالات المعنى

أ ـ عبر التماثل بين الأسماء.
ب ـ عبر التجاور بين الأسماء.

III ـ تبدّلات مركّبة

	تماثل أ	تجاور ب
معاني I	أ. I	ب. I
كلمات II	أ. II	ب. II

ويشمل هذا التصنيف خصائص الدلالة، بارزاً أياها؛ فمن جهة أولى ثمة قطبية ـ ثنائية الدال (الاسم) ـ المدلول (المعنى)؛ ومن جهة ثانية ثمة الطبيعة النفسانية ـ التداعيّة للقضيّة بشكلها الثنائي، تماثل أو تجاور الصور الذهنية المتداعية.

والواقع أن عبارة «سفينة» تجعلني أفكر بأمور تالية:

أ ـ «باخرة» و«زورق» إلخ... تماثل في المعنى.
ب ـ «بحر»، و«مرفأ» إلخ... تجاور في المعنى.

أ ـ «سفين»، «سَفَنٌ»، «سفيرة»، «مدينة»، تماثل في الاسم.
ب ـ «فضائية»، و«ركّاب»، عبر التجاور في الاسم في تعابير من مثل «السفينة الفضائية» و«سفينة الركّاب».

وأخيراً يمكن أن يكون ثمة تداعيات مركّبة تشمل الاسم والمعنى على السواء، تلك هي حالة سفينة > الركّاب حيث التجاور بين الأسماء والتماثل بين المعاني؛ او تنسيقات أكثر تعقيداً مثل: قبعة > قلنسوة، (كلب) سلاقي > (كلب) صيد.

الذين يلمّون بالروائز التحليلية ـ النفسية أو بلعبة الأوراق الصغيرة يدركون أنه يمكن للظاهرة أن تعزى إلى تداع من خلال التماثل أو التجاور بين اسمين أو بين معنيين.

إن الصورة الإيضاحية التي يعرضها «أولمان» تضم نماذج التداعي الممكنة وتضم بالتالي نموذج تبدّل المعاني.

I ـ أ ـ انتقالات الاسم عبر تماثل المعاني: إنها أكثر تبدّلات المعنى تواتراً، والاستعارة هي النموذج الأكثر رواجاً.

يمكن لتماثل المعاني أن يكون:

أ) **مادياً**: تماثل في الشكل بين ورقة الشجرة وورقة الدفتر، تماثل في الوظيفة والوضع.

ب) **تزامنياً**: تداعي الصوت اللون، واللون الرائحة، إلخ....

ج) **عاطفياً**: وذلك حين يُماثل الشعور بشيء حسيّ تسند إليه صفات. كما هي الحال مع عبارة «صداقة حارّة» و«طبعٌ لينٌ» إلخ....

ويمكن للانتقال أن يكون مباشراً أو أن تبدله تماثلات على سبيل المثال، فإن فعل «قشّ» الذي اتخذ في العامية معنى «استولى»، سيمكن من استخدام عدة أفعال من السلسلة الترادفية ذاتها، «نظّف»، «جرَدَ»، بحسب إجراء دعوناه الاشتقاق الترادفي.

ويمكن للتماثل أن يكون مركز حقلٍ دلالي كامل (راجع الكتاب Le Sémantique -P.Guiraud ـ ص ٥١).

I ـ ب ـ انتقال الاسم عبر تجاور المعاني: إن المجاز المرسل والكناية انتقالان للإسم عبر تجاور المعاني؛ وقوام هذين الانتقالين أن يعنيا

الجزء على أنه الكل، والمحتوى على أنه المحتوي والأداة على أنها الفعل إلخ... والعكس صحيح.

ويمكن لتجاور المعنيين أن يكون إما مكانياً، أو زمانياً أو سببياً.

أ) مكانيّ: كلمة «المكتب» تعينّ في البدء الأثاث الأوّلي، ومن ثم أصبحت تحدد طبيعة الغرفة حيث المكتب.

ب) زمانيّ: كلمة «التهجّد»، تعني الصلاة التي اتّخذت زمن الفعل «هجد» زمناً لحدوثها.

ج) سببيّ: فكلمة «المدفع» تحدد سلاحاً سمِّي بناء على وجود اسطون دافع للذخيرة إلى أمام.

وتنتمي إلى هذا الفريق الكلمات النفسانية ـ الحسيّة المتزامنة حيث يتداعى شكل الشيء الذي تمثله هذه الكلمات ورائحته ولونه إلخ....

II ـ أ ـ انتقالات المعنى عبر تجاور الأسماء: إن للاضمار وللرواج التركيبي جذوراً في التداعي بين اسمين متجاورين في سياق واحد.

فحين يتحوّل التعبير «المدينة العاصمة» إلى «العاصمة»، فمعناه أن كلمة المدينة يمكن أن تحذف كونها مرتبطة أشد الارتباط

«بالعاصمة» وهذه الأخيرة توحي بها تلقائياً.

كذلك فقد اكتسبت الأدوات النحوية «قط» «أبداً» وغيرها قيمة إنكارية من خلال علاقتها الدائمة بالحرف «لا».

III - انتقالات مركَّبة: إنّ الآلية التي تتم فيها الانتقالات ليست بهذه البساطة، وغالبيتها - بالإضافة إلى قسم مما استعنا به من أمثلة إلى الآن - تأسس على علاقات معقدة، يصعب تعيين الحد الذي تقف عنده.

يخيَّل إلينا للوهلة الأولى، أنه حين تفهم بعض اللهجات «المطبخ» على أنه «الفندق»، يكون لهذا الانتقال جذور في التجاور المكاني للمعاني، حين عُنِي الكلُّ عبر الجزء؛ والحقيقة إن كلمة «الفندق» حذفت تماثلياً عبر انتقال أول من «البيت» إلى «المطبخ».

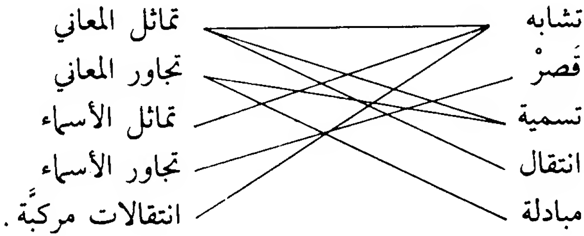
كذلك فإن عبارة «واحد كسارة» تعني كأس نبيذ واحداً، صُنع «كسارة»؛ ثمة إذاً، إضمار ثنائيّ مرتكز على تجاور تركيبي بين أسماء «كأس» و«نبيذ» و«نبيذ» و«كسارة»؛ ثمة أيضاً، في الآن ذاته، كناية ثنائية في التداعي القائم بين معنيين متجاورين، المحتوي - المحتوى، والمكان - الانتاج.

نلتقي هنا كل النماذج الممكنة للتراكيب المختلطة وغالباً ما يكون للمحاكاة اللغوية جذور في تداع ثنائي، تماثل بين الاسماء والمعاني معاً. على سبيل المثال «تلفون» محاكاة

للكلمة في الفرنسية Téléphone.

هكذا يشمل تصنيف «أولمان» مجموع تبدّلات المعنى في إطار بسيط جداً، يفسح في المجال أمام إبراز الميزة النفسية ـ التداعيّة والوظيفية التي ينطبع بها الإجراء. ويمكن لهذا التصنيف، برأي المؤلف ذاته، أن يضمّ إليه أيَّ رسم بياني آخر. إليكَ على سبيل المثال، ترابط تصنيف «أولمان» (بناء على كتابه «مبادىء علوم الدلالة» و«ستيرن».

ستيرن	أولمان
أ ـ أسباب خارجية: إبدال.	محافظة ألسنية.
ب ـ أسباب ألسنية	تجديد ألسني.



تواترات نِسَبيَّة لمختلف نماذج التداعيات الفعلية بالنسبة للراشدين والأولاد
(«وودرُوْ و«نويل» ١٩١٦) (WOODROW et LOWELL 1916)

أصناف	أمثلــة	راشدون تواترات	أولاد نِسبيّة
تنسيق	طاولة ـ كرسي : عميق ـ واطىء؛ منزل ـ مستودع	٪١٠,٩	٪٦,٠
تناقض	ظلام ـ نور؛ مرض ـ صحّة؛ عميق ـ قليل العمق	١٠,٦	١,٣
تماثل	ظلام ـ أسود؛ مرض ـ سقم؛ جبل ـ هضبة	٨,٩	٨,٦
تبعيّة عليا	طاولة ـ أثاث؛ موسيقى ـ صوت؛ منزل ـ بناء	٧,٦	٣,٧
نعت ـ اسم	عميق ـ خِرقٌ؛ ناعم ـ سرير؛ منزل ـ بناء	٦,٩	١١,٢
افعال	طاولة ـ أَكَلَ؛ ظلام ـ رأى؛ موسيقى ـ لَهَى.	٦,٤	١٠,٢
تجاور	طاولة ـ طبق؛ ظلام ـ ليل؛ مرض ـ طبيب.	٦,٠	١٥,٣
إسم ـ نعت	موسيقى ـ مطرب؛ جبل ـ مضيء؛ منزل، ضخم.	٤,٣	٧,٨
سبب ـ نتيجة (علة معلول)	مرض ـ موت، مصباح ـ ضوء، مغسل ـ نظيف.	٢,٥	١,٩

أصناف	أمثلـــة	راشدون تواترات	أولاد نِسَبيّة
كلّ ـ جزء	طاولة ـ رِجْلُ؛ موسيقى ـ علامات موسيقية؛ جبل صخور.	٢,١	٣,٦
أسماء مفعول	موسيقى ـ مغنى؛ مأكل ـ مشروب؛ كرسي ـ جلوس.	١,٩	٠,٩
تبعيَّة	موسيقى ـ أغنية؛ مرض ـ حُمَّى؛ ثمرٌ ـ تفّاحة.	١,٦	٢,١
جزء ـ كل	ثمرة ـ شجرة؛ رِجْلٌ ـ عضو؛ جندي ـ جيش.	١,١	٠,٤
مادَّة	طاولة ـ خشب؛ إبرة ـ فولاذ؛ مصباح ـ زجاج.	١,٠	٠,٩
فعل ـ شيء	أَكَلَ ـ خبزٌ؛ تمنّى ـ سِحْرٌ؛ طرق ـ مسامير.	٠,٩	١,٧
إتمام	طاولة ـ شرشف؛ (أمنية)؛ عنكبوت ـ نسيج	٠,٧٧	١,٠٤
نتيجة ـ سبب	نوم ـ تعب؛ جوع ـ شهيَّة؛ خائف ـ لصّ.	٠,٤	٠,٥
اسم ـ صفة	جبل ـ عالٍ؛ فراشة ـ جميلة؛ نسر ـ طائر.	٠,٢٥	٠,٠٥
سجع	عَمَل ـ جَمَل؛ كتاب ـ عتاب؛ سراب ـ تراب.	٠,٠٧	٠,٤٣
ضمائر	امرأة ـ هي؛ معدة ـ لي؛ عطشان ـ أنا.	٠,٠٥	٠,٢٢
غيرها	....	٤,٧	٠,٥

وقد تجد كل ابدالات البلاغة القديمة مكانها في هذا الإطار.

كما التصنيفات النفسانية التي تعتمد الكلمات - الروائز كمقاييس، يقترح المختبِر كلمة يتوجَّب على المختبَر أن يجيب عليها بكلمة أخرى؛ وقد صنف علماء النفس أجوبة آلاف من المختبرين.

والثابت أن هذه الأبحاث مهمَّة جداً بالنسبة للألسنيّ إذ أنها تبرز الطبيعة التداعيّة للقضية الألسنية ونماذج التداعي، كذلك فإنها تبيِّن نسبة تواترها النسبي واستقرارها بالقياس لمختلف التجمّعات الإجتماعية أو البيولوجية.

على ذلك أبرزنا مثالاً عن أبحاث العالمين «وودرُوْ» «ولُوِيل» بمثابة لائحة وضعاها بناء على أجوبة ألف راشد وألف ولد.

الفصل الرابع

تبدّلات المعنى

أسبابها

يتبدّل المعنى لأننا نعطي، عمداً، اسماً لمفهوم ذي أبعاد إدراكية أو تعبيرية؛ إننا نسمِّي الأشياء. يتبدّل المعنى، لأن تداعياً من تداعيات كثيرة يكون ثانوياً (معنى سياقي، قيمة تعبيرية، قيمة اجتماعية) فينزلق تدريجياً إلى المعنى الأساسي ويحلّ مكانه: يتحوَّل المعنى حينذاك.

ويكون هذا التبدّل في أول الأمر فردياً واعياً ومتقطعاً، ويصير في آخر الأمر، جماعياً، لا واعياً ومتواصلاً في تقدّمه؛ والتبدّل ينشأ في الحالين من أحد التعديلات في بنية التداعيات النفسية التي تشكل المعنى وقِيَمَ الكلمة.

ويجب أن يظل الرسم الإيضاحي (ص ٥٣) ماثلاً في الذهن إلى حين يعالجَ تحليلَ الأسباب المباشرة التي أدّت إلى التبدّلات.

I - التسمية

بالتسمية تأمنُ اللغة وظيفتها الثنائية، الإدراكية والتعبيرية. يكون

إذاً، تسمية إدراكية حين يعطى الشيء اسماً، سواء لم يُعط هذا الاسم قبلاً، أم أن اسمه الذي أعطيه لم يف بوظيفته، بل أنقصها.

ثمة تسمية تعبيرية، حين نبدع اسماً يشير حكماً إلى الشيء في ظل مظهر معينً.

ومن جهة أخرى، فإننا نبدع كلمات بهدف أن نوفر مردوداً أفضل للاتصال؛ فيكون الاتصال اكثر اقتصاداً حين نسقط جزءاً من كلمات أو نقتضبها، ويكون أكثر وضوحاً حين نحذف كلمات أو نحلها مكان أخرى تهدد بخلق التباسات.

١ ـ التسمية الإدراكية: أظهرت لنا الدراسة، آنفاً، شكلاً من أشكال التسمية الإدراكية وهو تبدّل المعنى؛ فنحن نهبُ الشيء اسماً ينتمي هو الآخر إلى اسم آخر يرتبط في ذهننا بالاسم الأول: تداع عبر التماثل بين الأشياء، يتمثل بالاستعارة، تداع عبر التجاور يتمثل بالقلب والكناية.

وتشكل الاستعارة أحد الأشكال الثابتة التي تعتمدها التسمية المسمّاة شعبية.

النباتات، الحيوانات، والأدوات بالأخص تتبادل الأسماء فيما بينها: فالبحر مليء بسمك «المنشار»، والكلاب، والنجوم؛ وتحفل الحدائق بأزهار «فم السمكة»، «عرف ـ الديك»، «حلق الحبيب»، «لسان الحماة»! والمشغل هو الآخر حافل باسماء

أدوات، كالخنزيرة، الكلاب، الساروقة إلخ. . .

والجسد البشري أصل العدد الأكبر من هذه الاستعارات الادراكية: رأس جسد، قدم جبل، بطن وادٍ، اسنان منشار، فم نهر، ساعد خنزيرة إلخ. . .

وتؤدي هذه الاستعارات، إلى ذلك، دوراً في تسمية التصوّرات المجدّدة التي ترتبط بأشياء أو بقضايا ملموسة: فأن تقول «إعتقد» يعني عقد المرء فكره بأمر ما وثبت فيه (كما يُعقد الحبل).

والقول «تشدَّد» <== (ت [شَدْدَ] دَ) هو وزنٌ فعلي يفيد تجاوب المرء مع فعل «شدَّ» وتبنّيه له، فتحوّلَ بذلك من فعل ثلاثي يفيد «ربط الشيء وإحكامه» (وهذه صورة حسيَّة) إلى فعل خماسي، يفيد قرار المرء الباطني على القوة المعنويّة (وهذه صورة مجرَّدة).

تبدو التسمية في كل هذه الحالات محفزة؛ ويقضي الأمر في أن يعيِّن المرء كائناً أو شيئاً مألوفاً قليلاً (في أصله) يتم ربطه بشيء آخر أكثر شيوعاً، شبيه بالأوّل: «سَرّاقة ظهر» هي، منشار شبيه امتداده الافقى بالظهر المستقيم إلخ. . قسْ على ذلك قضيَّة تمثّل المرء التصوّرات المجرّدة؛ إذ حين يصعب علينا تمثلها نلجأ إلى دمجها بعمليات حسيّة.

في المجاز المرسل والكناية يتلقى الشيء اسم شيء آخر، يرتبط معه بعلاقة: كل وجزء، منتج وانتاج، آلة وعمل إلخ. . .

وللانتقال في الآن ذاته جذور في الاضمار.

٢ ـ التسمية التعبيرية: تصفُ التسمية الإدراكية الشيء في تحيينها الخصائص الموضوعية (شكل، وظيفة، علاقات إلخ...) تلك التي تحدِّد الشيء في كيانه؛ للتسمية التعبيرية، إذاً، أن تعيِّن الشيء نسبةً إلى الذي يتكلم ويعبِّر عن القيمة العاطفية، الرغبوية، الجمالية الخلقية التي ينسبها إليه المتكلم.

ولا يقتضي الأمر أن يعطى الشيء هويةً فقط، بل أن يعبِّر أيضاً، وفي الآن ذاته، عن القيم الخارجة عن إطار المفاهيم التي تلوِّن المعنى.

«فأرة» (النجّار) هي آلة لها شكل معيّن: و«الفحل» من الناس هو من كانت لديه بنية معينة وخلق متعارف عليه اجتماعياً؛ غير أن في الحالة الثانية مقصداً تهكمياً يراد به التبخيس.

على أن دراسة هذه القيم التعبيرية المعتبرة في ذاتها، تقع على عاتق الأسلوبية؛ ولكن لا يسع علم الدلالة تجاهلها، كونها من أصول تبدّلات المعنى بُعَيْد تطورها وامحاء الحوافز البدئية منها.

إن التقويم الجمالي أو الأخلاقي هو الجذر الرئيسي لهذا النموذج من التسمية: حيناً عبر الاستعارة في عبارات «هدّي» «فأرتي»، «بقرة»، «بعير»، «حمار»، «حَسّون» إلخ.. وحيناً آخر عبر تأليف التصغيرات والإضافات ذات القيمة العاطفية

(الإنفعالية)؛ ولا تعدو القضية كونها نفسانية ـ تداعيّة: فالصِغَرُ يوحي بتصوّرات الرقّة واللطافة أو عكسهما الضعف والحقارة، بينما الضخامة توحي بالقوة أو الخبث، بالفظاعة أو البشاعة.

إن غريزة التحقير، والاغتياب والتهكّم التي انطبعت بها نفسية العامَّة، لعبت دوراً كبيراً في هذه التنقيلات فنحن نعلم مكانة الاستعارات التحقيرية هذه في اللغة المألوفة وفي اللهجات العاميّة.

على أن بعض الدخائل من اللغات الأجنبية شوَّهها عداء للأجانب شبه كوني؛ فأن تقول «يهوديّ» وأنت تعيّن إنساناً مواطناً غير يهودي يعني أن تلصق به إحساسك المسبق تجاه صورة اليهودي بشكل عام، التاجر، المخادع، الخبيث إلخ... فأن تقول «نُوْريّ» أو غجري وأنت تعيِّن إنساناً يعني أن تتهمه بمعايب «النَّوَر» غير العابئين بالوضع الحضري، المقترين على أنفسهم وغيرهم. غير أن الأشياء ذاتها تحتفظ غالباً بانعكاس مصدرها، فكلمة «الإستيتيكا»، التي تناقلها العرب في معرض تداولهم الفلسفة عن اليونان واللاتين، لا تعني في اللاتينية إلا علم الجمال.

٣ ـ القوّة الإنفعالية فوق ـ الواعية: إن التشكّلات التعبيرية تؤكد التحليل الوظيفي للدلالة، حين يتمّ ابراز دور الانفعالية في تبدّلات المعنى؛ للكلام وظيفة ثنائية، فهو على حد سواء أداة الاتصال الإدراكي ووسيط التعبير في الآن ذاته؛ ويجمع علماء الدلالة على ملاحظة هذا الطابع؛ «وندت»، «بريل»، «إيردمان»،

«أوغدن» «وريشاردز»، «باليّ»، «إينولت»، «دولاكـروا»، «ف ـ بولهان»، «ستيرن»، اولمان.

لـدى كل انفعـال عنيف ينفلت الغضب، الحب، الحمـاس وتنهال الكلمات غير المنتظرة والصور المبتكرة عفوياً. بناء على ذلك يبدو العشق والوحي منبعيْ الإبداع الأسلوبي العظيمين.

وتبـرز دراسة زلقـات اللسان الفـرويديـة والـروائـز الفعليـة التحليلية ـ النفسية الطابع فوق ـ الواعي للانفعالية في الكلام؛ فالكلمات لا تني تعبِّر عن انفعالاتنا فقط، بل عن اهوائنا المبثوثة أيضاً، وغير الثابتة التي غالباً ما تكون لا واعية وحتى أن موانع فردية إجتماعية تكبتها.

ويرى «هـ سبيربر» في هذه القوة الانفعالية فوق ـ الواعية أحد أهم جذور تبدّلات المعنى.

ثمة في كل جماعة اطروحات مفضّلة متميّزة و«دوائر فكر» تكون في مركز الصدارة، يتمحور حولها نشاط الجماعة والظروف التي تحياها، وتكون حاضرة دوماً في خلفية الوعي الجماعي، تلوِّن أفكاره.

٤ ـ محرَّمات وتوريات: الكلمة مركَّب معقّد من تداعيـات، «السرطان» كلمة لا توحي بالمرض فحسب بل بمجموع الظروف التي يصاب خلالها المريض بالمرض بعامَّة والأحكام الاعتباطيـة

والمبخسة التي يطلقها الرأي العام إزاءهـا؛ ولهذا يبحثون له عن بدائل؛ «المرض الخبيث»، «اللامسمّى»؛ وشأن كل هذه الكلمات أن تحيِّد (لفترة ما) التداعي المكروه.

وقد تمنع اللياقة عنّا، كلَّ صورة بدئية أو مقرفة؛ فالمتحذلقات (في القرن السابع عشر) توصَّلن إلى أن يحذفن من قاموسهن فعليّ «رسَّخ» و«صالح»؛ ولم تكن انكلترا الفيكتورية بعيدة عن هذا التكلف في اختيار التعابير وتحريم بعضها.

وكلام اللهجات في العربية حافل هو الآخر بتحريمات يفرضها ذوق طبقات العامة وعلى أساسها يتم تصنيف المتكلمين بحسب تقيدّهم بأصول الكلام المتعارف عليها.

ويتجنّب المرء لداعي الشهامة، بعض الايحاءات المكروهة؛ فلا يحكى عن حبلٍ في منزل منتحر شنقاً، فالميت هو المرحوم أو المفقود.

ترتكز هذه الابدالات المسمّاة «توريات»، على اطروحة نفسيّة - تداعيّة ولكن من طبيعة خاصة؛ إذ إن الأمر لا يتعلق هنا بأن يُحفَّز الكلام بل على العكس أن يقطع تداعياً.

وأحد أهم الأنساق وأكثرها شيوعاً هو أن تستبدل كلمة بتشكل متعالمٍ خالٍ من أية قيمة تعبيرية؛ إننا «نتنفسّ»، «نعرق»، «نتجشّأ».. إلخ....

تلجأ التورية إلى غالبية تبدّلات المعنى. إذا أُريد التلميح قيل «الزاوية الصغيرة»، «أماكن الانشراح»؛ أما إذا قصدت التورية والمجاز المرسل يُربط الشيء الممنوع بأشياء مقاربة؛ علاّقة الثياب، المغسل، الهاتف؛ وبالمقابل نادراً ما تستعملْ الاستعارة التي لا تني تضاعف التحفيز.

غير أن التحفيز هذا ممحوّ كلياً في الكلمات الأجنبية كـ «دورة المياه» «Water - Closet».

وأخيراً لا تلبث هذه الصور المتعدِّدة أن تتآلف مع «القلب» و«القصر» والتجزيء: «أماكن الخلاء» تصير «الخلاء»، و«دورة المياه» Water - Closet تصبح «W.C»؛ هكذا نبدع دوماً كلمات جديدة بهدف أن نحيِّد التداعي الذي يعيد تكوينه دونما توقف.

أصل المحرَّمات متعدِّد؛ فالأمر لا يعدو كونه تداعياً بسيطاً لكن تماهياً للإسم بالشيء: اسم الشيطان هو الشيطان ذاته، والمحرَّمات الألسنية تمنع استخدام أسماء كل الأشياء المقدَّسة والخطِرة في اللغات البدائية التي ترتكز على أشكال للفكر قبل - منطقية وقد خلّفت هذه اللغات آثاراً كثيرة في لغاتنا العصرية. ففي بعض اريافنا، لا يلفظ ابداً اسم «الجنيّة» التي يعتقد انها «ظهرت» على فلان؛ فهي «القرينة» و«الرصد» و«هنَّ»: «القريني بَيِّنِتْ فَوْقْ تلِّ الخَرُّوبْ، بِالّليْل...».

ثمة نسق آخر يقضي بتهدئة خاطر الإنسان أو الحيوان الخطِر إذ

يعّينه اسم مستعار يفيد التعاطف؛ «عيوقة» (نجمة تتلو الثريّا) وتطلق التسمية على الفتاة اللطيفة اللبقة وفي اللغات الأجنبية ما يرادفها. ففي الرومانية «Nevasta» (أي المخطوبة) وفي السويدية «Jungfru» (أي الشابة).

تلك أشكال تلميحية نجد موازيات لها في الألمانية والانكليزية والأسبانية والبرتغالية إلخ....

٥ ـ **اقتصاد الكلام**: إن اقتصاد الكلام الذي يشرّطه مبدأ الجهد الأقل، هو الآخر مصدر ثانٍ من مصادر تبدّلات المعنى.

فنحن نحذف من خطابنا كل ما ليس ضرورياً للاتصال. المجاز هو الشكل الأكثر شيوعاً في سياق هذه الأطروحة «المدينة بيروت عاصمة لبنان» تصبح «عاصمة لبنان» وتنتهي إلى أن تكون باختصار «العاصمة».

المجاز مرتبط أبداً بالسياق؛ كلمة «العاصمة» تعيّن «بيروت» بمقدار ما يعرف المرء أن المعنيّ بالكلام هو مدينة ومدينة لبنانية؛ من العبث تحديدها كونها مضمرة في البيان.

ويمكن للاقتصاد (الكلاميّ) أن يطول الكلمات بحد ذاتها، فيكون التجزيء؛ فالعبارة في اللغة الفرنسية «Vehicule automobile» تتحوّل إلى «Automobile» وتصير «Auto». لم تشهد العربيّة تجزيئاً مماثلاً بل قصرا، فحين يقال «سيارة» يضمر

العنصر الآخر من العبارة «متحرّكة ذاتياً».

على أن نموَّ اللغات التقنيّة وفَّر هو الآخر اختزالات على مثال «يونيسكو» و«يونو» و«فاو» التي يجهل الكلّ مصدرها والتي تقوم مقام الإسم ذاته، اللغة الإنكليزية دفعت بهذا النوع من التسمية إلى أقصاه، حتى إنها تحدِّد شخصية معروفة بأحرف اسمه الأولى.

للمجاز والتجزيء، والإختزال جذور في لغات الجماعات التي تحدِّد سياقاتها: فكلمة «Labo» ليست ممكنة ولا يفهمها إلاّ الجماعات التي ترتاد نفس المختبر «Laboratoire»، ثم إن المعنى السياقي، الاجتماعي، حين ينمو ويخرج عن حدود الجماعة يمكن له أن يحمل تبدّلاً في المعنى الأساسي.

٦ ـ **وضوح الإتّصال: الصراعات الجناسية**؛ عاينّا سابقاً كيف أن اللغة يمكن لها أن تحمل مفهوماً واحداً ذا أسماء متعدِّدة (مرادفات) واسماً واحداً يمكنٍ له أن يعني مفاهيم عديدة (جناسات) غير أن الإتصال يتجنَّب تعدّد المعاني، إذ أن الكلمة في الخطاب تكون دائماً في سياق يحدِّد معناها؛ فلا يخاطرن أحد في الخلط بين «جدُّ الرصين زينة له» وبين «جدُّ زميلك مسنّ» أو بين «سلك الكهرباء» و«السلك الديبلوماسي» أو بين «الإطار القانوني» وبين «إطارات السيّارة» أو بين «صحيفة يومية» وبين «صفيحة بيضاء».

ويمكن أن يحدث في حينها أن الإنمساخات الناشئة عن التحوّل

الصوتي والدلالي تؤدي بدورها إلى إنشاء أشكال يمكن لمعانيها أن تختلط فيما بينها في السياق ذاته؛ ثمة إذا تصادم وصراع جناسيان؛ فاللغة تسعى في الحالة هذه إلى الردّ بأن تسمي أحد الأضداد.

«جيليارون» قام بدراسة كلاسيكية يبيّن فيها أهمية هذه الظاهرة. فقد بيّن، في دراسته للهّجة الغاسكونية، كيف أن التحوُّل الصوتي لما أدّى إلى جناس بين كلمتي «الهرّ» (gallus > gat) والديك (Cattus > gat)، حُذفت الكلمة الجناسية الأخيرة وحلّ بديلاً لها تركيب ذو جذر تعبيري «Bigey» (قسّ) فراح يطلق العنان للتهكّم القرويّ الذي يقارن الكاهن بالديك وسط الدجاجات.

حينذاك لا يسع مفهوما الهرّ والديك في اللهجة الغاسكونية إذا ما حملا نفس الاسم إلّا أن يؤدّيا إلى التباسات سياقيَّة في عبارات من مثل «ابتلع الكلب (الهرَّ أو الديك)» (Gat) «إلى أين مضى [الهرُّ أو الديك؟]» (Gat). إذاً، يجب على أحدهما الاختفاء أو كما يقال مزاحاً في الغاسكونية قتلَ القطُّ الديكَ.

وما من شكّ في أن هذه الصراعات الجناسية ـ دون أن يكون من السهل إثبات ذلك ـ أدّت إلى تبدّلات في المعنى. . . .

II ـ تحوّل المعنى

إن التسمية التي تتم عبر انتقال المعنى هي عمل واع يقوم به

أشخاص ناطقون يعيّنون بعزم مفهوماً لمعنى، ولغايات محدَّدة؛ وكل ما عداها انزلاقات للمعنى تتم تلقائياً داخل اللغة. ولهذه الإنزلالقات عدة أسباب:

١ ـ تحوّل المرجع: تعود تسمية «البندقية» أساساً إلى «البندق» وهو رصاص كروي ترميه هذه الآلة، وما زلنا إلى اليوم نطلق هذه التسمية على كل الأسلحة النارية والعاملة على الضغط وغيرها؛ تغيَّر الشيء لكنه حافظ على اسمه.

وقد ادَّى تحوّل التقنيات، والمؤسسات والتقاليد إلى العديد من تبدّلات المعنى؛ وعلى كل حال فقد أعقب ذلك أيضاً تعـديل على العلاقات بين الدال ومحتواه المفهومين، إذ يمكن التساؤل إذا كان ثمة تبدّل للمعنى مقيَّد، نظراً لكون جوهر البندقية في وظيفتها، التي لم تتبدّل هي الأخيرة. ثمة هنا تَبِعة من تبعات اعتبـاطيَّة العلامة الناشئة عن الإظلام الذي يعتري التحفيز الاشتقـاقي؛ حالما يًمحي الترابط بين السلاحِ والبندق، ولن تكون البندقية سوى سلاح ناريّ ذي شكل معينٍ ويمكن حينئذٍ الكلام على بندقيـة ضغط بنفس الطريقة التي يتمّ فيها الكلام على بيطرة فرس من كاوتشوك؛ وكان الأقدمون يسمّون هذه التصاوير استعارات أو مبالغات، غير أن دارمستتر رأى فيها نسياناً.

على أنَّ تنقّلات المعنى الناشئة عن هذه الأخيرة عـلى ثلاثة نماذج:

أ ـ **تبدّل في طبيعة المرجع**: ذلك هو حـال غالبيـة منتجات التقنيّة: لم تعد البندقية سلاحاً يقذف البندق فحسب، والريشة لم تعد ريشة عصفور، ولم يعد الورق ورق البرديّ أو «بابيروس»؛ قسْ على ذلك الملكيَّة، الزواج، البرلمان، الشورى، أمور لم تعد كما كانته بالأمس.

ب ـ **تبدّل في معرفتنا للمرجع**: يكشف لنا العلم أوجها من الواقع جديدة وهو وإن لم يبدع عبارات جديدة، فإن مضمون الكلمـات يتبدّل تلقـائياً؛ فكِهـرباؤنـا ليست هي ذاتها كهـرباء «فرانكلين»، وليست الذرّة اليوم ما قاله «فيتاغوروس» ولا حتى «برتولو»، بيد أننا لا نزال نقول «أشرقتِ الشمس وغابت. . ».

ج ـ **تبدّل في موقفنا الذاتي إزاء المرجع**: إن الظروف والاختبار والعادات والدعاية لقادرة كلها على تبديل الفكرة التي نكوِّنها عن الشيوعيّة، الطفولة المنحرفة، الطلاق، الإجهاض. . . إلخ. . . وتتبدَّل معها القيمة العاطفيـة وحتى المضمون المفهـومي للكلمة اللذان نكنّهما لها.

وهذا التبدّل في غاية الأهمية وبخاصَّة في مستويات التجريد العليا حيث تتعرَّض المفاهيم التي فقدت الصلة مع موضـوعها المرجعي، لتعويم مستمرّ.

وتبدو الاحتجاجات حول قيمة كلمات، من مثل ديمقراطية أو حرِّية، الأرضيّات المشتركة للنقد الدلالي؛ والواقع أن في كل جيل

وكل جماعة وكل بلد كلمات يجب على المترجمين المحافظة على تركيبها من لغتها الأصلية، من مثل: «موجيك»، «حسبه»، «هوم» إلخ....

٢ ـ تعتيم التحفيز الاشتقاقي: رأينا آنفاً وبالتفاصيل، كيف أن الصورة الأصلية «للجريدة» (غصن النخلة المورق) تمّحي تاركة كلمة جديدة تعني نصاً مكتوباً يوزَّع يومياً على القرّاء، إن عملية التدليل (Sémantisation) التي تشمل قيماً أسلوبية هي المصدر الأهم للتحوّل الدلالي، إذ أنها تطول غالبية الكلمات مضعفة معناها؛ هكذا، ومن هذا المنظار، تحوَّلت كلمة «عظيم» (التي تعني بالأصل «كل ما كبر شكلاً») إلى صورة انفعالية تفيد التعجب والتعاطف مع أية ظاهرة إلخ....

٣ ـ التفريع الاجتماعي: إنَّ ما نسميه لغة يتكوَّن في الحقيقة من طبقات لغة؛ ثمة لغات نبرةٍ وأجناسٍ وأوساط.

وتمثِّل كل لغة من لغات الجماعات الاجتماعية طبائع متميّزة تركِّز كل منها على الثقافة، وأنماط العيش وبالأخص على النشاط الاقتصادي وتقنيَّة الجماعة؛ ثمة إذاً بحسب تعبير «ميِّي» «Meillet»[1] تفريعات اجتماعية للغة.

(١) ميِّي، كيف تبدِّل الكلمات معانيها، السنة الاجتماعية ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦

على أن بعض الكلمات التي تحوز معنى عاماً تشكِّل الملكية العامة للجماعة لكن، لبعضها، وبالأحرى للعدد الأكبر منها، معانٍ سياقية يشكِّل كل واحد منها معنى متميِّزاً بالنسبة للمجموعات الأخرى؛ وثمة كلمات أخرى تنتمي بالتحديد إلى مجموعة، ولها معنى خاص، وهي الكلمات التقنية عامة.

إلى ذلك فإن معنى الكلمة يتحوَّل حالما يمدّ من مجموعة إلى أخرى؛ وتشكل هذه «الكلمات الاستعارات الاجتماعية» على حد قول «ميِّي» «Meillet» «المبدأ الأساسي لتبدّل المعنى». إنَّ الحركة ثنائية من هذا القبيل؛ إذ يمكن لجماع الجماعة أن يعتمد كلمة خاصة، غير أن كلمة عامة يمكن لها أن تلقى بالمقابل، إهمالاً من قبل مجموعة، مما يؤدِّي إلى تبلّر وتجمد المعنى السياقيّ الخاص الذي كان لها وسط المجموعة. ثمة إذا تعميم أو تخصيص للكلمة.

فعل «عَدَلَ» كان يدلّ في الأصل على عمل يدويّ يقتصر على تقويم السهم ونحوه، وتعمَّم من ثم، حاملاً قيمة أسلوبية إذا ما امَّحت فإنها تولِّد معنى تقويم التعامل بين الناس وليس فقط تقويم السهم. ويعاين المرء أنه لدى كل تعميم أي توسيع للدائرة الاجتماعية للكلمة، امتداد للمعنى يوافقه وتوسيع لمساحته المرجعيَّة ليغدو متوازناً بين الذات والآخر. بيد أن التخصيص يؤدي إلى تقليص هذه المساحة المرجعيَّة.

٤ ـ **العدوى**: ثمة عدوى، حينما تتماس كلمتان فيمكن لإحداهما أن تؤثّر على الأخرى.

ويمكن للعدوى أن تكون من أصول نحوية في حالة التقت كلمتان في بعض التراكيب.

فعلى سبيل المثال ثمة تقاطع ما بين السريانية والعربية العاميّة، على صعيد بعض التراكيب اللغوية السائدة. فان يقال: «ضَرَبْلو» أي ضرب لنفسه، ذلك يعود إلى صيغة سريانية تستخدم عادة للإشارة إلى تعدية المفعول به.

كما توفِّر المجتمعات الناطقة بلغتين، مادة غزيرة للعدوى الدلالية وذلك تحت أشكال نواسخ: ثمة كثير من التراكيب الفرنسية احتلت حيّزاً لا بأس به في الترجمات العاجلة تمارسها الصحافة، والراديو والروايات الأكثرُ درجةً: **كلّما** تحسَّن المناخ، **كلّما**...

وهذه الصيغة مقبولة الآن.

ولئن كان صعباً أن يلاحظ الباحث وجود التشويهات الدلالية هذه كونها لا تؤثر على شكل الكلمات ومعناها القاعديّ، فإنها تلعب دوراً متعاظماً، وإن بشكل ساكن، في حياة الكلام.

٥ ـ **التسمية الشعبية**: التسمية الشعبية أو التسمية المشوّهة هي شكل من أشكال العدوى، انها أقرب ما تكون التباساً في رَوْع الناس الأقل ثقافة، ما يدفع هؤلاء إلى إنسابِ الكلمة جذوراً

ومعلومات مزاجية. والتسمية هذه، تبدّل قيمة الكلمة كلياً وتؤدّي أحياناً إلى تغيير حقيقي في معناها.

على أن الاقتباسات والألسنية الثنائية توفرّ بدورها الكثير من التأويلات: إن كلمة Avocat في الفرنسية تصبح «أبوكاتو» و«Vapore» تتحول إلى «بابور» لتعني العامة به طبَّاخ الكاز، و«Beretta» التي تعني في الإيطالية قبعة تصير «برنَيْطة»، و«Chambre à air» صارت «شمبريال».

III ـ تصنيف الأسباب

إن العدد الكبير للأسباب تلك التي تؤدي إلى تغيير في المعنى، وتعقّدها يفرضان الحاجة إلى تصنيف لها؛ ثمة تصانيف عديدة، لكن الأبسط والأكثر تماسكا هو ما قام به «ميّي»[١] وصحّحه «نيروب»[٢].

أ ـ أسباب تاريخية: أو تبدّلات في العلوم، التقنيّات، الأسماء والتي لم تطُلْ إلا بصورة غير مباشرة نظام اللغة.

وهذه المجموعة أقرَّت بها غالبية علماء الدلالة.

ب ـ أساب ألسنية: أو تبدّلات تعزى لأسباب لفظيّة، تركيبية

(١) A. Meillet. Op. Cit.

(٢) ك. نيروب، القواعد التاريخية للغة الفرنسية؛ IV علم الدلالة، كوبنهاغن ١٩١٣ الصنف الرابع، الأسباب النفسانية، أضافهُ نيروب ذاته.

أو نحوية، صراعات جناسية، إيجاز، عدوى، وتسمية شعبية.

ج ـ اسباب اجتماعية: ثمة استعارات اجتماعية وانتقالات للاطار الاجتماعي للكلمة، تخصيص أو تعميم يؤدِّيان إلى انتقال لإطارها الدلالي (تقليص او انتشار).

د ـ اسباب نفسانية: البحث عن التعبيرية، في ظل المحرّمات والتوريات والقوة الإنفعالية (هذه المجموعة الرابعة ليست في عداد التصنيف الأول الذي قام به «مِيِّي»).

٤ ـ العدوى: حينما تتماس كلمتان يمكن لإحداهما أن تؤثر على الأخرى، ثمة إذاً عدوى.

أما من جهتي فأرغب أن أضيف إلى هذا البيان تمييزاً بين «الأسباب الخارجية» التي لها جذورها في الأشياء المسماة، وفي الوجهة التي يتخذها الأفراد الناطقون، وبين الأسباب الداخلية التي تنشأ وتتعلق بالأشكال الألسنية وبعلاقاتها وسط نظام اللغة.

ويجب على هذا التصنيف ألا يحجب، في بساطته، التنوّع الكبير لتبدّلات المعنى المعتبرة ضمن عدد النماذج الشكلية والأسباب التي تؤدي إليها في الآن ذاته، دون الحديث عن تعقيدها الأساسي. إن تبدّل المعنى نادراً ما يكون بسيطاً؛ ظلّت عبارة «دادا» تعتبر استعارة تعبيرية إلى أن توصل علم الاشتقاق

إلى العثور على أثر لاستعمالها الأوّل في ترجمة عن الانكليزية، إنه إذا نسخٌ.

بناءً على ذلك، هل من الممكن، في ظروف التعقيدات هذه، إقامة قوانين دلالية؟ يمكن لنا أن نشك في هذا الأمر. وقد يطرح هذا التساؤل إلى ذلك جدالاتٍ لا متناهية.

فبمقدار ما تكون العلاقة الدالّة اصطلاحية بحتة تنعدم إمكانية القوانين أو على الأكثر قواعد سيمائية. غير أنَّ الكلمات تظلّ دائماً، ومن وجهة علم الإشتقاق، محفّزة وتحوّلها اللاحق ينشأ من أسباب قابلة للتماهي ومحدَّدة. إنَّ إبداع وتحوّل الكلمة إذاً مُعيَّنان، مما يشير إلى إمكانية وجود تصوّر للقوانين.

بيد أن عملية التعيين هذه، كما رأينا سالفاً، تظل حرّة (مطلقة اليد) ولن يكون ممكناً بالتالي أن يتكهَّن المرء بولادة أو بمصير كلمة إلاَّ ما خصَّ الفرد.

وأخيراً، أمكن لنا أن نستنتج، كما في علم الاجتماع، وجود اتجاهات أو ميول: إمّحاء التحفيز، حذف الصراعات الجناسية، تمجيز Metaphorisation التصوّرات المجرّدة، امتداد أو اجتذاب المواضيع النفسانية الاجتماعية المتمايزة، مبدأ الجهد الأقل إلخ... كلّها تنوجد في كل العصور وكل اللغات، غير أنها ليست قابلة للتحقق إلاّ في مجموعها. ويمكن لها أن تشكّل شرحاً

لأية حالة خاصَّة وإن بعد فوات الأوان، إذا أنها في الحقيقة سببٌ للظاهرة، ولكن سبباً ليس ضرورياً البتة؛ إذاً ليست هذه قوانين بل اتجاهات إحصائية.

الفصل الخامس

وجهات نظر البُنْية

I ـ اللغة والبنية

إعتبر الدارسون، إلى الآن، العلاقات التي تحكم المفهوم والشكل الدالّ هي في مستوى الكلمة المعزول، كمن وضع قائمة بالمنقول من الأثاث أو كمن يتمسَّك بالجزء دون الكل. غير أن اللغة تشكل كُلًّا، جهازاً حيث لا تتعلق قيمة كل عنصر بطبيعته وشكله الخاص فحسب، بل أيضاً بمكانِهِ، وعلاقاته داخل المجموع العام.

إنَّ الجسد البشري، على سبيل المثال، مؤلف من خلايا، تشكُّل هي الأخرى أنسجة وهذه تكوِّن أعضْاء (القلب، الرئة، الكبد إلخ) وهذه الأخيرة تتجمَّع بدورها لتشكُّل أنظمة (التنفس، الدورة الدموية إلخ. . .) والكل يكوِّن بنيات متلاحمة حيث كل العناصر ومجموعات العناصر تكون مرتبطة ببعضها ارتباطاً متبادلاً. على سبيل المثال، فإن شكل وعمل نظام الدورة الدموية يخضعان لشكل وعمل نظام التنفّس إلخ. . . .

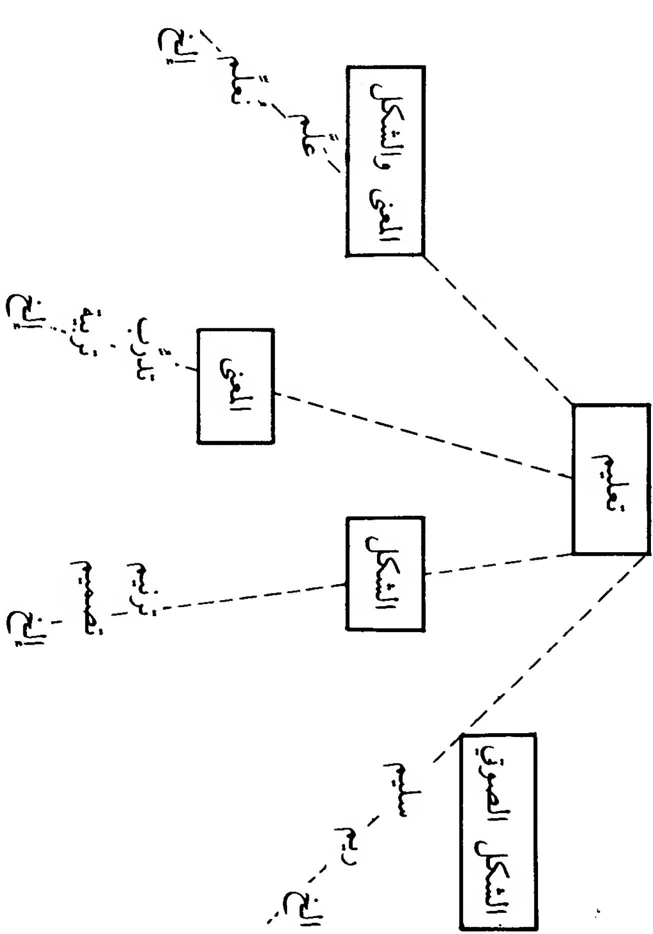
إنها الغرابة الكبرى والثورة الكبرى للألسنية السوسّورية أن تثبت كون اللغة بنيةً. فوجهة النظر هذه أدَّت إلى دراسة بنيانية لنظام الأصوات أو، علم الأصوات، وهذه النظرة تلج عمق التركيب النحوي وهي أخيراً في قيد أن تفتح آفاقاً جديدة لعلم الدلالة.

إلى ذلك فالقواميس المقتصرة على الجذور والعائلات الصرفية من جهة القواميس التي تعتمد الأيديولوجيات، ومن جهة أخرى تؤسِّس وجوداً للبنيات الشكلية والمفهومية داخل المعجم العام؛ وقد أظهر تحليل الدلالة، في الآن ذاته، إن كل ابداع أكان صرفياً (مشتقّات ومركبّات) أم دلالياً (تبدّل في المعنى، تسمية شعبية) يرتكز على تداعيات بين الكلمات.

وأوضح «سوسّور» في المقررً «Cours» إن الكلمات تشكِّل نظاماً حيث منه تكتسب كل واحدة قيمتها بحسب مكانها نسبة للكلمات الأخرى.

• ثم إنَّ «سوسور» أبرز في مقرَّره دور «الإحياء ـ المتداخل» للمعجم حيث كل كلمة هي مركز «التكوكب» تداعيّ.

هكذا فإن الصورة البيانية اللاحقة التي يمثِّل بها «سوسّور» وضع الكلمة «تعليم» يبيِّنها مرتبطة بمعناها وشكلها بفعل «علَّم»، نعلِّم إلخ. . . وبمعناها عبر الكلمات «تدرّب»، «تربية» إلخ. . . وبشكلها الصوتي، عبر الكلمات «تصميم»، «ترنيم».


تعليم
الشكل الصوتي
الشكل
المعنى
المعنى والشكل
علم
تعلّم
تصميم
سليم
الخ

ضاق الزمن «بسوسُّور» وفاته أن ينمّي مفهوم «الشبكة التداعيّة» ولم تكن هذه الفكرة، بعد، قيد البحث، إذ إن دراسة الاستعارات، على سبيل المثال، تطرح ضمنياً تصوّر البنية؛ وقد سعى علماء اللغة في كل عصر إلى تجميع هذه الاستعارات بحسب مصادرها (استعارات مأخوذة من قاموس الصيد، الجسد البشري، عناصر طبيعية إلخ...)؛ أو بحسب توجّهها (استعارات تعني الحب، فكرة القوة، المال إلخ...).

وكان لـ«ماير» أن يتبينّ، منذ العام ١٩١٠، أن كل عبارة ضمن مدوَّنة الرتب العسكرية تكتسب قيمتها من موقعها داخل مجموع المصطلحات التي تشكِّل بدورها «نظاماً دلالياً»[1].

أمّا «لـ. ويسغربر» فقد شدَّد من ناحيته على ترابط مفاهيمنا وكلماتنا وخضوعها المتبادل لبعضها؛ فبيَّن على سبيل المثال، أن اسماء الألوان تشكِّل نظاماً اعتباطياً، وأنه يمكن لنا «أن نقسِّم ألوان الطيف بطريقة مغايرة وأن الأقدمين كان مقياسهم مختلفاً عن مقياسنا لأنه كان يعكس شكلاً مختلفاً لتجزيء الواقع».

وهكذا افتتح «ويسغربر» أفقاً أمام دراسة «الحقول الألسنية» كما يحِّددها «تراير» فيما بعد.

---

(1) R. M. MEYER, Bedeutungssysteme, K. Z. XLIII, 1910. P. P 352 - 368 M P.76.

II - تحفيز داخلي وتحفيز خارجي

كما قيل آنفاً، فإنه يمكن لطرائق التشكّلات الفعلية أن تكون إما داخلية وإما خارجية.

وتشكل تبدّلات المعنى، أساساً، تحفيزاً داخلياً ـ مع الأخذ بعين الاعتبار التحفظات العديدة التي ستبحث لاحقاً.

ولكن ما يحفز المعنى بامتياز هو التماثل بين شيئين متصوّرين في الواقع وخارجاً على الكلام. والثابت أن كثيراً من تبدّلات المعنى لها جذورها في اللغة (صراعات جناسية عدوى، اصطلاح مزيَّف)؛ لكن علم الدلالة التقليدي يعتبر هذا الأمر مجرَّد أحداث طارئة وحالات هامشية؛ إلى ذلك فقد نظر علم الدلالة هذا، إلى الاستعارات الرئيسية (المجاز، الكناية) محدِّداً إيَّاها من الخارج.

أما بالنسبة «لبريـل» وتابعيه، فقد ظلَّت وجهة علم الدلالة الوجهة المنطقية، النفسانية وتأريخيات الظواهـر أكثر منهـا وجهة السببية الألسنية.

ولا تسع البنيانية إلَّا أن تنتقد وجهة النظر هذه، وقد أدَّيتُ هذا النقد في كتابي «Etymologie» علم الاشتقاق حيث أحاول أن أبيِّن: من جهة أن الجناس، في أشكاله المختلفة يشكِّل ظاهرة عامة وليس بالتالي حادثاً عرضياً؛ ومن جهة أخرى أن التحفيز الداخلي، مهما كان حتمياً وضرورياً، يظلّ مقياساً ألسنياً غير كامل

وكاف؛ لنتخذ لنا أمثلة على ذلـك: فنحن حينما نسمًي بعض الحيوانات «دبّ»، «بطّ»، «هرّ»، «وزّ» فإننا نستند في ذلك إلى وجود نموذج في اللغة يكون واسطة لتسمية تسمح بتعيين حيوان من خلال ميّزة جسدية أو صوتيّة، وما توحي به الأحرف المكوّنة لهذه الأسماء؛ فالحتمية الخارجية يجب أن تضمنها حتمية المقاييس الداخلية.

ولمناقشة هذا الموضوع الأساسي، أعود بالقارىء إلى مؤلّفي من السلسلة هذه، والذي كرّسته لعلم الاشتقاق، واكتفي هنا بأن أقدّم بعض الدراسات ووجهات النظر التي كانت في أساس علم الدلالة الداخلي والبنياني، الذي لا يزال يلفه بعض الغموض، على أن هذه الدراسات تسمح لنا من الآن فصاعداً، أن نرتئي تجديداً في سلوكنا.

III ـ الحقول الألسنية «لتراير»

إن «ج. ترايرِ» في كتابه: Der deutsche wortschatz in sinn-bezirik des Verstandes (Heidelberg 1931)

درس الكلمات العائدة إلى القطاع المفهومي المتعلّق بالإدراك وبيّن أنها تشكّل كلاًّ مبنياً في داخله الكلمات تخضع الواحدة للأخرى.

والواقع أن فكرة «ترايرِ»، كما فكـرة «ويسبرغـر» تقول بـأنّ

مفاهيمنا تغطّي كل حقل الواقع، دون أن تترك فـراغاً أو أن تتشابك كما قطع لعبة البازل المعقدة.

ويستدل من كل ذلك أن كل تبديل في حدود مفهوم معين يؤدِّي إلى تعديل في المفاهيم المجاورة وبطريقة غير مباشـرة في الكلمات التي تعبِّر عنها.

وعـلى هذا لاحظ «تـرايرِ» أن القـامـوس الألماني للمعـرفـة يرتكز في بداية القرن الثالث عشر على كلمات ثلاث: Wîsheit (الحكمـة)، Kunst (الفـن) List . (البـراعــة في الأسلوب)، وبعــد مضيّ قــرن لاحظ المــرء وجــود كلمــات Wisheit، Kunst، و Wizzen أي غياب كلمة List؛ ولكن يجب ألّا يؤدِّي بنا هذا إلى الاعتقاد بوجود استبدال بسيط بين Wizzen و List؛ والواقع أن معنى الكلمات الثلاث قد تبدّل من خلال التجديد الكامل الذي لحق بالبنية المعجمية ورؤية العالم التي يعكسها هذا التجديد.

وفي حدود العام ١٢٠٠، كانت كلمة Dunst (الفن تنطبق على الدوائر النبيلة للمعرفة، وعـلى مجموع معـارف الرجـل المدَّعي والفارس، أما كلمة List (البراعة في الأسلوب) فكانت تنطبق على معارف رجل العامّة. وقد دُعِيَت الفنون (Kunst) لتعني معرفة نظام رموز الشرف النبيل، طريقة القتال في المباراة، الموقف إزاء النساء، زد على ذلك فنُّ الشاعرية وبشكل عام «الفنون الحرّة»

وبالمقابل فإن الطب، والفلك، وكل المهن، ومهارة الفنّان التقنية، تنتمي كلها إلى البراعة في الأسلوب (List).

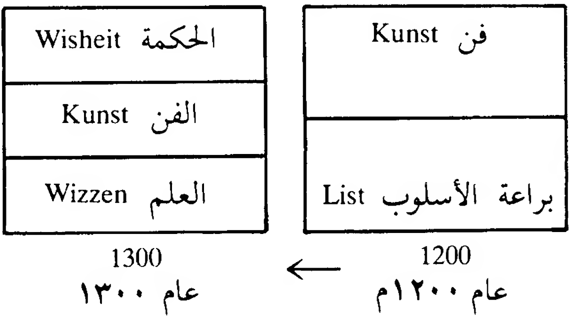
ولكن هذا التعارض بين كل من (Kunst - List) الذي نترجمه إلى العربية، على أقلّ قدْر من الخطأ، بالفن ـ براعة الأسلوب، يعبِّر في الواقع عن اختلاف قائم في الطبقة الاجتماعية وموقفها إزاء العلم أكثر منه في طبيعة وشكل المعرفة الجوهريين؛ وهكذا فإنّ الاحتمال والبراعة في النزال، وضبط الذات هي أمور فنيّة (Kunst) لدى النبيل أما لدى الفلاّح فهي أمور تدلّ على براعة في التعامل (List).

أما فيما يتعلّق بكلمة «الحكمة» (Wisheit فهي تتعارض مع «الفن» (Kunst) و«براعة الأسلوب» (List) معاً حين تشملهما بمفاهيمها المتمدِّدة؛ فهي المعرفة الروحية، التي يُنظر إليها من وجهة أخلاقية، جمالية وبخاصة دينية، لتقيِّم مواقف وقدرات عمليةً هي الفنون النبيلة والتقنيات العامِّية.

تعكس الكلمات الثلاث، إذاً، وضعاً ورؤية للعالم خاصّين: ثمة نظام ماديّ للمعرفة ثنائي، يضع في تعارضٍ مجتمع النبلاء (الفن ـ Kunst) وغير النبلاء (البراعة في الأسلوب) (List).

ولكن هذا العالم الذي قسمّته طريقتان لفهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي، تعود له وحدته في النظام الروحي.

ثمة موقفان محدَّدان حيال العمل والعلم الماديّ، ولكن موقفاً واحداً إزاء الحكمة الأخلاقية والمعرفة الإلّهية يحوط الموقفين الأوليّن الواحد تلو الآخر. بعد مضيّ مئة عام انقلبت الصورة البيانية رأساً على عقب؛ فقد استبدلت كلمة «براعة الأسلوب» (List) بكلمة «العلم» (Wizzen)، لكن مضمون وعلاقات هذه العبارات الثلاث، Wizzen، Kunst، Wisheit مختلفة:



وأضحت كلمة (Kunst) «الفن» تعيِّن الدوائر الأكثر ارتقاء في المعرفة؛ وهي تتجه نحو المعنى العصري لكلمة «الفن» بالتعارض مع كلمة (Wizzen) «العلم» الذي ينطبق على العلم بشكل عام وعلى المهارة والقدرة التقنية بخاصَّة، ولكن دون تضمين اجتماعي؛ ويمكن لمعرفة الفرد وقدراته أن تُقَيَّم من الآن فصاعداً بغضّ النظر عن طبقته الاجتماعية.

ولقد كفَّت الكلمة (Wisheit) «الحكمة» عن الإحاطة بمجال

«الفن» (Kunst) و«العلم» (Wizzen)؛ فالعلم المادي والحكمة الإلّهية سيكونان على اختلاف من حيث جوهريهما وهذه الصورة البيانية الجديدة تعكس تفكيكاً لهذه الوحدة وهذه الكثلكة في المعرفة، ميزة الحضارة القروسيطية.

تشكّل الكلمات إذاً، «حقلاً السنياً» يغطّي بدوره حقلاً مفهومياً، إلى ذلك فهي تعبِّر عن رؤية للعالم وتسمح بإعادة تشكيلها.

وكانت أفكار «تراير» هذه، في أساس أبحاث عديدة ، ففي مجال اللغة الفرنسية، أظهر «هانس سكومّودو»، كيف أدّى تدهور المفاهيم الأخلاقية في سياق القرن الثامن عشر إلى تخفيض قيمة الكلمات في الحياة العاطفية؛ إذ تحوّل قاموس الحساسية عبر تمثّل الحساسية الأخلاقية بالحساسية الجسدية.

IV ـ حول «تراير»

شكّل مفهوم الحقل الألسني، كما حدَّده ترايز، الثورة الكبرى في علم الدلالة العصري.

ولكن كان من المحتّم أن يثير ذلك انتقادات وتعديلات. إذ أن مجرَّد وجود فكرة تعلن عن حقل ألسني متجانس دون فراغات ولا تشابكات، هو أمر عاجز عن الصمود بوجه التدقيق حالما يخرج الباحث على حيِّز التصوّرات الفكرية المتمايز، الذي اختاره

«ترايرِ»؛ ثم إن قاموس العالم المادي والجسدي غامض أبداً في حدوده، إلى ذلك يجهل «ترايرِ» أهمية التبدّلات الصوتية والدلالية التي تؤثّر بدورها على اللغة.

وقد أدّت هذه الانتقادات إلى ولادة تحديدات جديدة للحقل الألسني حتى قيل أيضاً، «الحقل الدلالي» مستندين إلى مقاييس مختلفة.

«جولّس» و«إيبسن» حدّدا[1] «الحقل» انطلاقاً من مقاييس شكلية وألسنية، والحال كذلك بالنسبة «للحقول التداعيّة» التي اعتقد بها «بالّي»، : إن حقل كلمة «الثور» مثلاً «يدفع إلى التفكير بـ»: ١ ـ البقرة، العجل، القرون، الاجترار، الخور إلخ... ٢ ـ الفلاحة، السكّة، النير إلخ... ويمكن لهذه الكلمة أخيراً أن توحي في العربية بأفكار العنف المبالغ فيه، والتطرّف في عدم اللياقة، والاحتمال الفائق في العمل، كما توحي بالسلبية. يتدخّل الكلام المتصور (مقارنات، استعارات، أمثال، مداورات) كعامل ارتكاسيّ: اجترّ فكرة، وضع السكّة قبل الفدّان، قويّ كالثور، إنه ثورٌ في العمل، «ثَوْر كبِيرْ»[2].

ذلك هو تحديد مختلف كلياً عن تحديد «ترايرِ»: إن مفهوم البنية

---

(١) راجع ـ هـ ـ هاتزفيلد، الاستخدام الألسني للفرنسية القديمة في المجال الروحي (مع ثبت هام بالمراجع) ـ العدد ٦١ ـ عام ١٩٤٦ ـ ص ص ٣٣١ ـ ٣٧٨.

(٢) في العاميّة، تدلّ على مشاكسة ومعاندة متطرّفة.

المعجمية معقّد ويؤدّي الأخذ به إلى دراسة الأساليب الأكثر تنوعاً بحسب وجهة النظر المعتمدة؛ فالمسألة هي أبعد أن تكون موضّحة في مجموعها.

V ـ العلم المعجميّ لدى «ماتوري»

تشكّل دراسة «العلم المعجمي» التي قام بها «ماتوري» أحد التطوّرات الأكثر حداثة لعلم الدلالة البنياني.

إنها دراسة «للحقول المفهومية» تنتمي إلى ما أنجزه «تراير» بمقدار ما هي خارجة ـ على الألسنية، إن يعتبر المؤلّف أنّ (موضوع) العلم المعجميّ خاص ومتميّز؛ لأنه انطلاقاً من دراسة القاموس يصح أن نحاول تفسير مجتمع بأسره، على ذلك أمكننا تحديد العلم المعجميّ بأنه سلوك اجتماعي يستعين بجهاز ألسني هو الكلمات».

(المنهجية. . .، ص ٥٠).

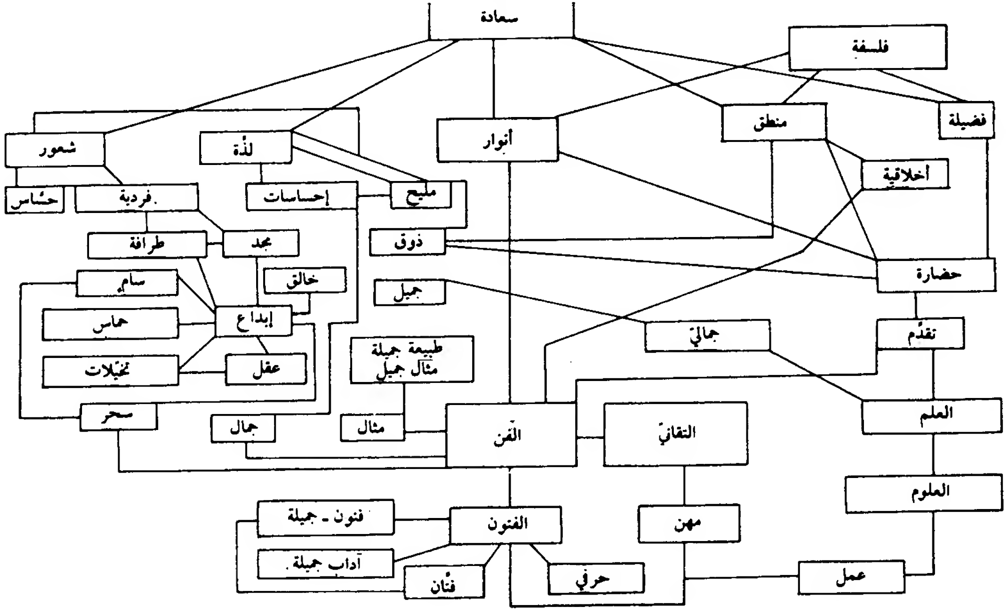
بيد أن الأمر يتعلق بمزاج الدارس ورؤيته ـ حتّى لا نتكلّم على المنهجية، التي تفصل «ترايز» عن «ماتوري». فالأول «فيلسوف» ينتمي إلى تقليد المدرسة المثالية الألمانية؛ بينما الثاني «عالم اجتماعي» وليد المدرسة الفرنسية التي أبرزها كلّ من «ميّي»، «برونو» و«فاندرياس». وقد أولى «ترايز» أهمية عالية لدراسة الحياة الروحية والأخلاقية بهدف أن يمسك «بروح» أمّة وعصر.

في حين كان على «ماتوري» أن يهتم أساساً، بالجوهر الماديّ، الاقتصادي، التقني والسياسي للمعجم.

ولئن أقرَّ «ماتوري» بوجهة نظر فقه اللغة التقليدي فإنه يحل مفهوم البنية مكان الدراسة «الذرِّية» للكلمات المعتبرة في انعزالها.

وبعد أن يحدِّد «ماتوري» في البدء، «الأجيال الألسنيـة» أي التقاطعات التاريخية الكبرى، يباشر منها دراسة البنية المعجمية من وجهة نظر الثبات؛ هكذا قسَّم الفترة الممتدة من عصر النهضة حتى نهاية القرن التاسع عشر، إلى أحد عشر جيلاً يمتد كل واحد منها نحواً من ثلاثة وثلاثين عاماً.

الحقل المفهومي للفن والتقنيَّة، للعام ١٧٦٥
(منْ وضع. ج. ماتوري: المنهجية في العلم المعجميّ)



وفي كل من حالات اللغة هذه كان يبرز وجود كلمات ـ شواهد أو توليدات تتعلّق بمفاهيم جديدة تظهر وسط الجماعة في زمنها الخاص ضمن التاريخ بين هذه الكلمات ـ الشواهد ما له أهمية مطلقة؛ «رجل شريف» في القرن السابع عشر أو «فيلسوف» في الثامن عشر؛ تلك كلمات ـ مفاتيح تأتمر بها كل الكلمات الأخرى، وهي بالتالي مركز حقل مفهومي يسعى علم المعجم إلى إنشاء وتحديد ودراسة الحقول المعجمية التي تميِّز مجتمعاً من المجتمعات.

إليك على سبيل المثال، تصميماً لدراسة معجم جيل ١٧٦٥ والحقل المفهومي للفن والتقنيّة في الجيل ذاته، كما أتت في كتاب «منهجيّة العلم المعجميّ».

المعجم في ١٧٦٥

أ ـ النموذج الاجتماعي: الفيلسوف.

ب ـ الغايات: السعادة.

ج ـ الوسائل.

I ـ المنطق والأنوار

أ ـ منطق؛ طابعه: لا سلطة، لا تقليد: تقليدي (١٧٢٢)؛ انتقائيّة (١٧٥٥).

ب ـ نور: عصر الأنوار.

١ ـ المنهجيّة

أ ـ تحليل: حلّل (نهاية القرن السابع عشر).
ب ـ اختبار: تجريبيّة (١٧٣٦، الطب).
ج ـ استنتاج، (القرن السابع عشر، ديكارت) ونظام.

٢ ـ النموذج

أ ـ الطبيعة: هدف العلم الرئيسي؛ الملاحظة.

١ ـ علوم طبيعية: علم الحيوان، علم النبات إلخ....
٢ ـ حق طبيعي: «الخير البدائي».
٣ ـ الأخلاق الطبيعية: تأليهية، إلحاديّة، شعوذة (١٧٥٢).

ب ـ الطبيعة والشعور.

١ ـ الفن: الجميل المثالي.
٢ ـ تذوّق الطبيعة: بستان، انكليزي إلخ....

II ـ الشعور

١ ـ في الحياة: حسّاس، عاطفيّ، رومنطيقي، باطني، تبرير الأهواء (اندفاع، حماس، نشوة، ابخرة، دموع).

٢ ـ في الفن

أ ـ القلب: شعور، مشجٍ، مؤثّر، جميل.

ب ـ الخيال، القريحة.

ج ـ الابتكار: ابداع، سحريّ، سرقة أدبية (أكاديمية تصبح محقّرة).

٣ ـ في الفلسفة: باطنية (١٧٥٥)، روحانية (١٧٥٥).

III ـ الأحاسيس

١ ـ في الحياة: اللذة، قاموس أنيق: شهوة، مغامرة، حسنات تملُّك، نزوة، إلخ....

٢ ـ في الفن: (دور مهمّ للفنون أقل «إعمالاً للفكر» من الأدب: الرسم، الموسيقى).

٣ ـ في الفلسفة: هلفيتوس.

IV ـ المجتمعيّة: العقل، التحادث، الذوق، انحلال العاطفة (بيرسيفلر ١٧٦٢).

V ـ الفضيلة

د ـ النتائج

١ ـ تصنيف جديد للعلوم: علم نفس (عالم نفس، ١٧٦٠)، جماليّات (١٧٥٣).

٢ ـ تقدُّمات العلوم: إهمال العقلية ما قبل العلميـة، العلوم ومسألة التدوين.

تقدّمات العلوم:

أ - ١ - علوم طبيعية
٢ - كيمياء
٣ - فيزياء
٤ - رياضيات

ب - ١ - علوم اقتصادية: عالم اقتصاد (١٧٦٧)؛ الفيزيوقراطيّون[١]، مفهوم الطبقة الاجتماعية (تورغو).
٢ - علوم سياسيّة.

٣ - الفنون

أ - ميول الذوق: أكاديميّة، إبتكار الـ «نبوغ».
ب - الجماليّة الجديدة: من المليح إلى الجميل المثاليّ.
ج - التحقيقات:

١ - فنون بلاستيكية، (فنون - جميلة) إنماؤها: الرسم.
٢ - موسيقى
٣ - أدب

(آداب جميلة): نثر، شعر، القاموس الأدبيّ: نبيل؛ لفظة مبتكر، توليد.

---

(١) مذهب الاقتصاديين الذين يعتبرون الزراعة مصدر الثروة الوحيد.

٤ ـ الحياة الاقتصادية: المهن (الموسوعة)؛ التجارة: رأسمالية (١٧٥٩)؛ استيراد (١٧٤٨)، تجاري (١٧٤٩)، محاسبة (١٧٥٣).

٥ ـ الأفكار الجديدة

أ ـ التحليل الموسوعة، المفاهيم الجديدة، فن تقنيّة، علم، تقويم لفكرة العمل، آليَّة (١٧٤٢)، صناعيّ (١٧٧٠).

ب ـ تحوّل وتقدّم: اكتمالية (١٧٥٠)، اكتماليّ (١٧٦٧)، انحطاط (١٧٧٠).

ج ـ فرد ومجتمع: فرديَّة، نبوغ، المجتمع: حياة سياسية، حرِّية، وطن، أمّة، إنسانية.

د ـ خلاصة: فكرة الحضارة (١٧٦٩).

تُبرز القائمة هذه للتحليل علاقة الترابط الوثيقة القائمة بين المفهومين كما نلقاهما مبثوثين في كتابات ذلك العصر، وبالأخص مجالس «ديدرو» والموسوعة.

وسرعان ما تجسَّدت أفكار طريقة ماتوري أو منهجيّته في عدد من الدراسات المهمَّة؛ أطروحة المؤلف ذاتها المعنونة «القاموس والمجتمع في عهد لويس ـ فيليب»؛ وبحث غريماس حول «الدُرجة في العام ١٨٣٠، محاولة لوصف القاموس اللباسي من خلال نشرات الدرجة في ذاك العصر»، كما دراسة «م. ب. كويمادا» حول «المراسلة العشقية في الروايا الاجتماعية (١٦٤٠ ـ ١٦٧٠).

هذه الدراسات التي تميَّزت بابتكارها، أبرزت لدى القائمين بها اهتماماً مستمراً بمنهجيَّة دقيقة. إلى ذلك فقد كرَّسوا أهمية متعاظمة لمفهوم «الحقل الألسني»، حين اعترفوا بمكانته التي لم تُعَرْ الاهتمام الكافي في فرنسا، حتى إلى حينه.

وقد يغلق هذا المفهوم المؤلِّف ضمن حدود معيَّنة، كان المؤلف ذاته أرادها واعترف بها ولكن ألزم نفسه بتجاوزها.

إن دراسة «دوائر الفكر» «ليسبيربر» ودراسة «التقاطعات الألسنية» التي أجراها «بلين ـ ميلرون»، توضحان المظهر النفساني والألسني لهذه المسألة.

VI ـ «دوائر الفكر» لسبيربر

يرى «م سبيربر» في «القوة الانفعالية» أحد منابع الإبداع الألسني وتبدّلات المعنى.

ثمة أيضاً، لدى الجماعة والفرد على حدٍّ سواء، دوائر فكر منحازة، وأنواع من المواضيع الاستحواذية.

وتؤكد هذه المواضيع قيم المحيط والنشاط: مثلاً، فإن الأرض والفصول تغطّي المساحة الأهم في أفكار واهتمامات الفلاّح، كما هي حال البحر والإبحار في حيِّز اهتمامات الصيّاد. وبالمقابل يشدِّد هؤلاء، إرادياً، على الظروف المحيطة بأنشطتهم: المواضيع

الدينية في بعض المراحل، والمواضيع السياسية أثناء ثورة تتخذ لها أهمية خاصّة؛ هكذا فإنه يمكن للخوف والحقد ولإرادة السيطرة، في أوان الحرب، أن تجتاح حقل فوق ـ الوعي (Subconscient).

إذ لا يعدو الأمر كونه استحواذات مبثوثة، وغير مركّزة، وتكون في الغالب، لا واعية وحتّى مكبوتة عبر محرّمات إجتماعية.

على أنّ هذه الاستحواذات الحاضرة أبداً في خلفية وعينا تلوِّن فكرنا وتؤثِّر بالتالي على أدائنا اللغوي بحسب اتجاهين: التجاذب والتمدّد.

يمكن لها أن «تجذب» أفكاراً أخرى وكلمات أخرى في مدارها حين تستعير صوراً من الواقع الخارجي: حين يضحي المدفع الرشّاش بنظر الجنديّ مطحنة بنٍّ، أو آلة خياطة أو حاصدة إلخ... وكلنا يدرك الغنى الهائل في الاستعارات تلك التي تختزنها اللّهجات العامية واللغة المألوفة لتعني بها المال، الجنس أو الحب، وتلك مواضيع استحواذيّة.

ويمكن للقوة الانفعالية هذه أن تفعل أيضاً عبر إبطال ضغط، حيئنذٍ ينفجر الموضوع ويصبح نبعاً متمايزاً للصور؛ هكذا فإن الكلام العسكري والديني أو السياسي في بعض المجتمعات، هو الذي صاغ كلّ المعجم؛ ويكفي أن يفكر المرء بامتداد التسمية العسكرية وبقاموس صيد الوحوش في القرون الوسطى:

وبالاستعارات المستمدة من الحياة الدينية والليتورجية[1] أيّام الحروب الدينية، إلخ....

تؤدي اطروحات «سبيربر» إلى تيّار متكامل من الأسلوبية الحالية، ذات تأثير نفساني، تحليلي. ولا يسعني هنا، إلاّ أن أرجع القارىء إلى كتابي «الأسلوبية» (الكلام للمؤلف بيار غيرو) وإلى التحليل الذي أجريته على أعمال باشلار، بارت، جان بيار ريشار، مورون، إلخ... وبيّنتُ فيه أنَّ لدى غالبيَّة الكتّاب العظام، قاموساً متمايزاً تكوَّن تحت تأثير قوى في الغالب لا واعية.

وانطلاقاً من منظور الوصف الذي أجريته على الاستعارة، المعتبرة تناوباً، دلالياً، حدَّدتُ ظاهرة تعدد الدلالة (Mètasèmie) اللاواعية هذه، بعبارة «تقايُم» (Transvalorisation). ومن المؤكد أن لهذه الوقائع جذوراً فردية وهي بالتالي أسلوبية في المعنى الصريح للعبارة. إلى ذلك فهي تلعب دوراً حاسماً في تكوين اللغة الجماعيّة.

VII ـ التقاطعات الألسنية ـ بيلين ـ ميلِّرون

لئن كان السيد «م. بيلين ـ ميلِّرون» عالم منطق وعالماً اجتماعياً، فقد أوضح وجود منطق «ملموس ـ معقّد» متمايز عن

(١) طقوسُ التراتيل والصلوات لدى الطوائف المسيحيّة.

المنطق المفهومي التقليدي[1]؛ ولهذا المنطق جذوره في الكلام ذاته وفي التداعيات-الفعلية التي تتوالد بناءً على علاقات تبادلية ألسنية منحازة وهذا ما يدعوه بيلين ـ ميلّرون «تقاطعات الفكر الألسنية».

وقد بيَّن المؤلف، حين قام بتحليل الكلام السياسي للثورة الفرنسية، أن مفاهيماً كالقانون والوطن مثلاً، تتداعى دائماً، في النصوص الثورية، ونفس الأفكار الانفعالية أو التقنيّة؛ «تمرّ هذه المفاهيم إذاً، بنفس الطرق»، كونها ترتبط برباطات الخير العام ذاتها، اتحاد، شعب، سعادة، فضيلة، حريّة، تضحية إلخ. . . ولفرط ما يلاحظ متتبِّع النصوص والخطب ورود فكرة القانون والوطن مترابطتين بنفس الكلمات، المعنيَّة في المواقف ذاتها، ينتهي إلى أن يماهيهما، على أنَّ هذا التماهي لم يكن ناشئاً عن تحديد للكلمات أو قوانين المنطق التقليدي، بل عن تقارب الرباطات التي تشكِّلُ السلستين المفهوميتين لكلمتيْ القانون والوطن.

على ذلك يتفاعل وعي الجمهور بنفس الطريقة مع المفاهيم «إذ ينظر إلى كل مفهوم يفتح سلسلةً من التداعيات أنه يتعدَّى كونه مفهوماً معزولاً بالكلام اعتباطياً، بل تراكم «تحديدات وتعليلات» وأن المعرفة التي نملكها عن هذه المفاهيم هي من طبيعة «ملموسة ـ معقّدة» وترتكز إلى تحديدات متعدِّدة ذات طبيعة روحية، انفعالية

(1) BELIN MILLERON, La réforme de la connaissance Arrault et Cie 1942.

إلخ. . . وليس إلى تحديدات منطقيَّة مجرَّدة.

ذلك هو نقد للمنطق الأرسطي؛ وما يهمنا هو الطبيعة الألسنية للظاهرة، مع ما يرافقها من فرضيّات وما تفتحه من آفاق أمام علم الدلالة البنياني.

VIII ـ الحقول الدلالية

تتواصل حالياً، مجموعة من الدراسات ذات هدف مشترك ألا وهو وصف «المجاميع المعجمية» عبر نظام من السمات الأساسية، للدلالة؛ أنظمة تبحث عن نماذجها من داخل الألسنية الحديثة وبخاصة علم الأصوات.

وتطمح هذه الدراسات إلى أن تتجاوز مفهوم الحقل ـ الضيّق والسطحي ـ لتفضي إلى بُنياتٍ أكثر عمقاً وتعميماً تدمج المعجم في جماعها.

ويشكِّل الفصل اللاحق فهرساً لهذه الدراسات التي لا زالت مخيبة في غالبيتها، على تقدّمها النسبي. وقد نجد في هذا الفهرس أمثلة عديدة عن «حقول دلالية» مأخوذة عن «ب ـ بوتيي» (أنظر ص ١٠١) وعن ج. مونين (أنظر ص ـ ١٠٢) وعنيٍّ أنا (أنظر ص ١١٠). ويمكن لهذه الأمثلة أن تجد لها مكاناً هنا، كون الكلام الآن هو على «الحقل»، أكثر منه على «الأنظمة».

وتكمن المسألة بالتحديد في أن تحوّل هذه الحقول إلى أنظمة

حقة، وهذا ما تطرحه حالياً علوم الدلالـة على تنـوّعها وعلوم المعجم ذات الاتجاه البنياني. ولا يسعنا القول أن المسألة انحلَّت على يد هؤلاء؛ ويحق لنا، بالواقع، التساؤل عما إذا كان ممكناً حلُّ المسألة هذه، على الأقل ضمن الحدود التي طرُحت فيها.

الفصل السادس

علم الدلالة البنياني

يبدو علم الدلالة كما ارتآه «بريل» في البدء دراسة تاريخية. وبالمقابل فإن كل النظريات التي جمعناها تحت عنوان «حقول دلالية» (أو معجمية، أو ألسنية)، هي التصاميم الأولى لعلم دلالة وصفيّ، تسعى، بناءً على إرشاد «سوسّور»، إلى تحديد تعاصري وبنيانيّ للمعنى.

وقد يُظهر بيان هذه المحاولات، مدى تواضعها وسلبيتها؛ حتّى أنَّ الكل متفق على ذلك إلى حد أن كثيرين يتساءلون عما إذا كان هذا المشروع طوباوياً أم لا.

ويلاحظ المرء، في الواقع، أن هذه البنيات المعجمية ضئيلة العدد، هي ذاتها دائماً وأنّى كان، وأنَّ كل بنية لا يسعها أن تغطّي ألَّا حقلاً مفهومياً محدوداً.

فإذا تسنّى للدراسات مثلاً أن تعالج كلمات تعيّن «الألوان»، و«الرتب العسكرية»، و«عبارات القرابة» إلخ... فإنها تخلص إلى اعتبارها مجاميع صغيرة مؤلَّفة من دزينة كلمات تغطّي حقلاً محدوداً، ومجزّءاً إلى مفاهيم متمايزة، والتي تتكامل علاقاتها فيما

بينها: الألوان، والرتب هي كما درجات السلَّم التي يحدِّد عددها المسافة التي تغطيها كل واحدة منها.

تتعلق هـذه البنيات الألسنيـة ببنيات مفهـومية، تـظهـر لنـا ملاحظتها أنها تشكِّل حالاتٍ خاصة واستثنائية. ومن الواضح من جهة أخرى، أنه خارجاً عن بعض هذه الاستثناءات، لا يسع المـرء أن يخلط بين مفهـوم الحقل الـدلالي وبين مفهـوم النظام الصوتي ـ اللفظي أو الصرفيّ، حيث يكون لكل من هذه ضرورياً لعمل المجموع الذي يستحق وحده تسمية البنية؛ الحقل الدلالي هو عن جدارة جُماع علاقات حيث تتخذ كل عبارة تحفيزها، دون أن تكون ضرورية ولا نسقيّة.

إن هذا الطابع الجائر للعلاقات المعجمية يكاد يحول دون أي أمل في أن يتقرَّب المعجم إلى نظام مُبْنَين كلياً.

ذلك هو الاتجاه الذي التزمته الألسنية الحديثة منذ ما يقرب العشرين سنة أي حين بدأت خطّ هذه الأسطر.

وما علينا الآن، سوى إجراء بيان عن هذا المشروع وتحقّق ما تأمّلناه، إذ وفّرت لنا مختلف المـدارس، التوزيعيـة التحويليـة، التكوينية إلخ... نماذج لهذه النظرات. وانقاد علم الدلالة لعلم القواعد والنحو (راجع، القواعد grammaires، الطبعة الجديدة ١٩٧٠) ولعلم الأصوات.

I ـ التحليل التوزيعي

يشكِّل تحليل المعنى مسألة العلم المعجميّ الأساسية؛ كيف يمكن تحديد معنى كلمة؟ كيف يميِّز المرء المعاني المختلفة لكلمة؟

تجمع الألسنية الحديثة، أقلّه على نقطة واحدة، على أن «الكلمات لا تمتلك معاني مسبقة، بل استعمالات»، وأنّ «معاني كلمة ليست سوى مجموع استعمالاتها». وهذا يعني أن معنى كلمة في الخطاب ـ ولن يكون ثمة معنى سوى في الخطاب ـ يتحدَّد عبر علاقاتها مع بقية الكلمات في نفس السلسلة المنطوقة.

لنتخَّذ مثالاً على ذلك، الأربعة وستين معنى التي صنَّفها «ليتّري» وأدرجها تحت فعل «سحب» وأعطانا إياها جملةً. والواقع أن التحليل يظهر إمكانية إدراجها تحت أربع فئات.

الأولى والأهم، هي التي تستجمع كلَّ المعاني التي تعيِّن حركة تنطبق على شيء يسعى الفاعل إلى سحبه نحوه.

ويلاحظ الباحث أن المعاني الحرفية المختلفة، الكرسيّ، العربة، المدَّخر، نشرة، إلخ. . . تتعلق بطبيعة الشيء المسحوب، بحسب كونه منقولاً أو لا، جامداً أم سائلاً إلخ. . . ويرتبط المعنى من جهة أخرى بآلة السحب: اليد، آلة الطباعة، إلخ. . . .

هكذا يتحدَّد العمل بناءً على الشيء المعمول به (أو على فاعله، أو آلته إلخ. . .) ويتحدَّد بالتالي، الحبل، العربة،

المدَّخر، النشرة (جزئياً) بهذه الصفة التي تمتلكها في إمكانية إنسحابها.

هذا التحديد النحويّ للمعنى هو القاعدة الأساس للتحليل التوزيعي الذي يقضي بتصنيف وتحديد الكلمات ودلالاتها عبر علاقاتها مع عبارات المجموع الأخرى، مفترضاً أن الأشكال التي تتخذ لها إطاراً في سياق مماثل تمتلك خصائص مشتركة يحدِّدها هذا السياق...

ويرى الباحث أن تحليلاً كهذا يرفض كل إرجاع إلى «المعنى» (المحتوى الدلالي) ويعتبر التحليل الآنف مسألة، أن يكون المعنى مظهراً ثانوياً للمنهج الذي يظل شكلياً في مبدئه، إنَّ القرابة الدلالية بين حبل، خيط، وشريط تحدِّدها خاصِّية وحيدة، تمتلكها هذه الكلمات، وهي إمكانية الاستبدال فيما بينها داخل نفس السياق.

ولا بدَّ أن نسجِّل الطابع الثوري لهذا المنهج الجديد؛ وإذ ألمحنا مراراً إلى البرهان الدوري لنماذج ولوجهات نظر يتوجَّب التثبّت من أنَّ «مناهضة ـ الذهنويّة» (رفض اللجوء إلى معنى محدَّد بمثابة محتوى ذهني أو عقلي) تعيد طرح تقليد يعود تاريخه إلى بدايات التفكّر والممارسة «المعجميّين ـ النقشيّينْ».

إنه «لـ. بلومفيلد» طليعُ مدرسة يال في الولايات المتحدة

الأميركية، وأبُ الاتجاه التوزيعي، الذي منه استمد «ز. هاريس» تلميذه كلَّ استتباعات الاتجاه هذا. وتسود التوزيعانية، عبر أشكال تتفاوت نقاوة، وارثوذكسيةً ودقةً، كلَّ الممارسة «المعجمية ـ الخطيَّة» الأكثر حداثة.

ذلك هو حال، «القاموس الفرنسي المعاصر»، لجان دوبوا، وكذلك الأمر بالنسبة للمجلَّد الأول (الصادر مؤخراً) لـ «كنز اللغة الفرنسية» للمؤلف «بول إيمبس»، ولئن بقي «قاموس روبير» أكثر محافظة فهو ينمِّي فكرة فريق وضع إشكاليَّة المعنى هذه في قلب اهتماماته ودراساته متنكباً آمالاً تحييها نظرية ثورية، ليواجه بها ممارسةً لا تزال متطلباتها وسلبيتها متعاظمة.

ولا بأس أن نقرأ بعض المقالات المقتطفة حول دراسات المعجميين، الخطيّين النظريِّين، وبالأخص نتاج جان دوبوا وألان رِيْي، وج ـ ريي ـ دوبوف، هذه المقالات الصادرة تباعاً في «دفاتر علم المعجم»، الأعداد المجموعة لمجلة اللغة الفرنسية (رقم ٤ ـ علم الدلالة، رقم ٢، المعجم) وقراءات في «علم المعجم» لألان ريْي.

وتُسند هذه الاجتهادات التي غالباً ما تكون متقدِّمة جداً وفي غاية التجريد، الممارسة المعجمية ـ الخطيَّة، ولنا أن نتفحَّص على سبيل المثال البند المتعلق بفعل «ترك» «Abandonner» في المجلد الأول من قاموس «كنز اللغة الفرنسية» الصادر حديثاً (شباط ١٩٧٢).

وبعدُ، يحق للباحث أن يكون حذراً فيوضح أنه لا يزال يرتئي المعنى بمثابة معطى حدسيّ ناشىء عن الاختبار. بناءً على ذلك، وبعد أن يتقبَّل كون هذه المعاني متابعة لميراث معجميّ ـ خطيّ، يباشر معجم «كنز اللغة الفرنسية» تجميعها في إطار بدئي انطلاقاً من مقاييس للتصنيف نحوية بأكملها.

هكذا فإنه يندرج تحت بند «ترك»:

I ـ استعمالات متعدِّية؛ II ـ استعمالات ضمائرية. نميِّز في الاستعمالات الأولى:

أ ـ استعمالات متعدّية، حيث يكون العامل، وبصورة طبيعية شخصياً.

ب ـ استعمالات بمعية مفعول ثانوي يكون ملحقاً دائماً بـ «إلى» أو «لـ»

وفي حالة (أ) تتقابل الاستعمالات حيث:

١ ـ يكون المفعول شيئاً و٢ ـ والمفعول شخصاً.

وفي حال كان المفعول شيئاً، فإنه يتبع شروطاً:

أ ـ يكون الرباط الخارجي مع المفعول رباط تملك حقيقي؛

ب ـ الرباط مع المفعول هو رباط تملك مرتقب.

ويتبع أن نظام المعاني مرتبط بنظام العلاقات النحوية هذا:

أ - «قطع رباطاً كان يجمع العامل بشخص أو بشيء».
١ - «قطع رباطاً كان يجمع العامل بشيء».
أ - «رباط تملك حقيقي».

على ذلك فإن المثل: «المالك المتواضع ترك حقلَهُ» يندرج في خانة I، أ ١، أ (استعمال متعدٍ، العامل شخص، المعمول به هو شيء، الرباط المقدَّم مع المعمول به هو رباط تملّك حقيقي.

مما يعني أن «شخصاً قطع رباطاً كان يصله بمقتنىً حقيقيّ». يلاحظ المرء إذاً، أن التمييز بين المعاني أقيم انطلاقاً من مقاييس شكلية (فئات قاعدية) تحدِّد علاقات الكلمة بغيرها من كلمات السياق.

ولكن من المحتَّم أن يظل هكذا تحليل محدود الإمكانيات، كونه يعجز عن تفسير كيف أن فعل «ترك» يعني، «قطع رباطاً».

يبقى التحليل هنا، على سطح الكلمات، بيد أن المرء يدرك في الآن ذاته، الجهد العظيم الذي يقوم به التوزيعيّون، في سبيل إعادة بناء بنية المعجم الفرنسي في مجموعة؛ اللهمَّ إذا أدَّى هذا الجهد إلى الغاية السويّة.

ودونَ أن تمتد بنا الأفكار إلى البعيد، ها إن «جان دوبوا» عبر سلسلة مقالاته وأعماله يقدِّم لنا نموذجاً لتحليل توزيعي يذهب به إلى حدِّ التهيئة. إليكم على سبيل المثال، كيف يحدِّد ويقارن بين

مرادفين «حادّ»[1]و«مروّس».

وحين اتمّ دراسة توزّع هاتين الكلمتين رأى وجوب وضعهما في ثلاثة تصنيفات.

ـ التصنيف الأول وهو يتشكّل من الموصوفات التي تتقبّل النعوت أمثال دائري أو مدقّق الرأس (مروّس)؛ ثمة جزء من هذه الموصوفات يؤيّد كلمة «حادّ»، جزء واحد فحسب. وقد استنتج المحلّل هذا الأمر بناءً على إمكانيات للاستبدالات تحدِّد توزّع هذه الكلمات.

هكذا يمكن أن يقال أُظفر، منقار، سهم إلخ... حادّ أو مدقّق الرأس أو مروّس؛ بيد أن كلمات قبعة، رأس، حذاء، فإنها تحتمل صفة مدبَّب وليس صفة حادّ. إنه إذاً تصنيف حيث صفة «حاد» تبرز كونها تفرّعاً عن جُماع الصفات التي تحملها صفة مدبب.

وأخيراً، ثمة تصنيف ثالث، للموصوفات التي تتقبّل صفتي مزمن، خطر (حادّ) (ألم، مرض، أزمة إلخ) لا تمتلك أية إمكانية تركيبية مع صفة مدبَّب.

---

(1) Jean Dubois, Distribution, Ensemble et marque dans le Lexique, in cahiers de Lexi. cologie, 4, 1964, I, PP8 et Suiv.

(١) جان دوبوا، توزيع، مجموع وطابع في المعجم (الفرنسي)، في دفاتر علم المعجم، ٤, ١٩٦٤، ص ص ٨ وما يليها.

ومن الحتميّ أن نلاحظ، حين نعيد إدخال المعنى، إنَّ التصنيفات الثلاثة تتعلق هي الأخرى بثلاث فئات دلالية خاصة: «جمادات»، «أصوات»، «أمراض»؛ بيد أن أهمية هذه الدراسة تكمن في تبيان إمكانية استنتاج وجود هذه التصنيفات الثلاثة وحدودها دون اللجوء إلى المعنى.

ويمكن أن نجد في الأعمال المذكورة آنفاً (راجع ص ٩٣) أمثلة عديدة عن التحليلِ التوزيعي، والتي لا يسعنا ذكرها على متن صفحاتنا هذه. وتبينٍ هذه الأمثلة أن نظرية التوزيعانية وممارستها أمستا أحد المكتسبات المهمَّة للعالم المعجمي - الخطيّ، كما تقرّ هذا الأمر أحدث القواميس، من مثل، «قاموس (اللغة) الفرنسية المعاصرة» أو «كنز اللغة الفرنسية»، إلى ذلك توضح هذه الأمثلة الحدود التي تقف عندها نتيجة تعقّدها وتثاقلها.

الثابت أنَّ تطبيق المنهج على مجموع ممتدّ - وكيف إذا كان المنطبق عليه جماع المعجم - يبدو وهمياً في ظل الوضع الحالي، ونظراً لمحدودية الوسائل التي نملكها على هذا الصعيد. إذ يتوجَّب أن يفهم المرء جيداً كيف تطرح المسألة من الآن فصاعداً.

نقتطف من مدوّنة (مجموع نصوص) الوحدات الدالَّة ونحدّد بعد ذلك كلاًّ منها بناءً على مجموع علاقاتها مع كل وحدة من الوحدات الأخرى.. ففي جدول من الكلمات: ك١، ك٢، ك٣ إلخ... تُحدَّد ك١ على أنها: فاعل ك١٥ وك٣٥، إلخ...

ومفعول به كـ٢٠، وكـ٥٠٠٠ إلخ... هكاذ فإن كلمة «كلب» تكون فاعلاً لفعليْ «نبح»، «صاد»، ومفعولاً لفعليْ «جزَّ» و«قصَّ ذنب».

وحين يجري الباحث العملية الأولى يكون قد أنشأ «التوزيع» لكل عبارة، فيمهّد السبيل إلى تجميع هذه العبارات في تصنيفات تتشكّل بدورها من مجموع العبارات التي تمتلك فيما بينها علاقة تماثُل مشتركة واحدةً أو أكثر

هكذا تشكّل كلُّ الكلمات الفاعلات لـ «كـ١٥»، صنفاً واحداً مع كـ١؛ كما قد تشكّل كلُّ الكلمات الأخرى على السّواء فاعلات لـ «كـ١٥» وكـ٣٣ صنفاً ثانياً إلخ... من السهل أن يرى المرء تحليلاً كهذا ينطبق على مدوّنة ممتدَّة، ويأمل أن يحوي مليارات ومليارات من العلاقات، يعجز حتى أقدر العقول الآلية عن تحقيق مبتغاه في التصنيف.

II - التحليل التقطيعي

ولئن كبا التحليل التوزيعي - كما أسلفنا - في مسائل تقنية يعذر حلّها فلأنه رفض اللجوء إلى المعنى (من هنا معاداته للذهنويّة) بأن يبدله بتحديد شكلي محض للوحدات المعجمية؛ ممّا يفترض تحليلاً شاملاً لمدوَّنة (مجموع نصوص) وهذا ما يفوت المراقب لفرط ما يمتدّ به مجال المعجم المنوط به.

ولا يخفى ما لتأثير النقد الذي وجِّه ألى التوزيعانية على المنهج الجديد في التحليل والمدعوّ «التوليديّ»، والذي أُريد له أن يكون ردّة رِجْلٍ للمنهج الأوّل.

وتسعى المدرسة الجديدة هذه، وهي المستنتجة، العقلانية والذهانية في مسيرتها، إلى أن تستبدل التحليل الشامل للمدوّنات ببناء نماذج استنتاجيَّة، وهي تستعيد في سبيلها مفهوم المعنى.

والواقع أن طموح بناء انموذج دلاليّ، لا يزال قيد الفكر، أذ نلمسْـهُ (هذا الطموح) لدى عديد من الباحثين لا يمّتون إلى الحركة التوليدية بأية صلة؛ عدا أن هذه الحركة جمّدت مسائلهم ونفحتهم باندفاع جديد.

ثمة بعض من النقاط المشتركة بين هذه المناهج ـ على تنوّعها واختلافها ـ والتي اجتمعت هنا في بوتقة الاتجاه التقطيعي. وغاية علم الدلالة الجديد هذا أن يعيد بناء «نظام المعاني» كما يبني علم الأصوات «نظام الأصوات». ولئن كانت الكلمة في مستوى الدالّات، «باقةً من مستصوتات»، أفلا يسعنا التخيّل أن يكون المفهوم المدلول «باقة وحدات أساسية للدّلالة»؛ على ذلك تصير كلمة «بقرة» مؤلفة من «حيوان» + «انثى» + «أليف» إلخ. . . من هنا أُلصقت تسمية التحليل التقطيعي (المبني على مكوّنات معنوية) على دراسات هذا النمط.

تلك هي المسألة القديمة تواجه في البدء كل عالمٍ معجميّ

خطيّ[1] في بحثه عن تحديد: يمكن لنا الرجوع إلى نتاج «ج - ربي ديبوف» وبخاصة كتابه «دراسة ألسنية ودلالية للمعاجم الفرنسية المعاصرة» (موتون ١٩٧١) حيث نجد عرضاً ونقداً لهذه المسائل.

تلك هي مسألة كل علم تصنيفيّ؛ إن وضع مبحثٍ في النبات أو في الحيوان المحليّ يقتضي اختصار المجاميع الهجينة في نظام سماتٍ ملائمة.

إلى ذلك توجَّب معرفة إلى أي مدى يمكن اعتبار الكلام معياراً تصنيفياً حتى يصار إلى تماثله بنظام من النموذج ذاته.

ونملك في هذا المجال سابقة شهيرة بل منوِّرة تضاف إلى مجموع المحاولات منذ ديكارت حتّى ليبنيز، والتي رأت النور تحت اسم اللغات الفلسفية.

بين هذه الأنساق الأكثر اكتمالاً وفرادة هي دون شك «محاولة (وصف) خاصية خطِّية واقعيّة للغة فلسفِيّة» (لندن، ١٦٦٨) لجون ويلكنز. فقد أجرى المؤلِّف تحليلاً للقواميس، فقسَّم كلَّ الأشياء التي يحكى عنها إلى ستة أنواع، جزّأها هي الأخرى إلى أربعين صنفاً بحسب اختلافاتها. ومثّل كلَّ صنف من هذه الأصناف بخاصِّية خطِّية وهذه بدورها سجَّلها أسفل أو على يسار

(١) Lexecographe.

زاوية مستقيمة، منفرجة أو حادّة ليمكنه تحديد الاختلاف الأول الثاني أو الثالث، وعمد أخيراً في الطرف الآخر من الخاصّية إلى إضافة خطوط تحدِّد الأنواع المتضّمنة كل اختلاف.

وسعى ويلكنز من جهة أخرى، إلى إبدال رموز الفكر هذه بأشكال منطوقة. أصدر بهذا الصدد أربعين صنفاً أساسياً تؤلفها ألفاظ بسيطة (في الفرنسية) من مثل:

ba, be, bi, da, de, di, ga, ge, gi etc...

وأضاف إلى هذه الجذور صامتاً (حرفاً) يعبِّر عن الاختلاف داخل النوع؛ ومن ثم يستعين بمصوِّت ليحدِّد الجنس.

ثمة لغات كثيرة من هذا النمط، من مثل مدوّنة النباتات «لميشال أدانسون» كما يعرضها في كتابه «عائلات النباتات» (١٧٦٣) قبل أن يهملها وينصرف إلى التصنيف الخطِّي.

وأخيراً بين كل الذين أمسكوا بزمام هذه اللغة الفلسفية الكونية توجب إبراز المكانة المرموقة التي يحتلّها «ليبنيز» الذي أعاد معالجة أفكار ويلكنز.

كما يمكن تتبّعها لدى ديكارت «إذا اقتدر أحدهم على تفسير الأفكار البسيطة التي يكنّها الناس في تخيّلهم الذي يبوتق بدوره كل أفكارهم، وإذا قبل الناس كلهم هذا التفسير فأجرؤ عندئذٍ أن آمَلَ بلغة كونية، تُقدِّم لها كل الأشياء بتمايز دقيق، حتى

يستحيل أن تخطىء».

إنه لحلم قديمٌ. وبعد ألم يكن حلمَ «أرسطو» عبر «فئاته»؟ أستعُيد اليوم هذا الحلم، عبر علوم الدلالة المسمَّاة بنيانية أو توزيعية بفرضياتها الرئيسية ذات التفرّعات المنطقية ـ الألسنية الكونية والتي يسعى تحليلها التركيبي النسقي إلى إعلام ومساندة مفاهيمنا. والغريب في الأمر أن تجهل المدرسة الجديدة، التي لا تكفّ عن ادّعاء الانتهاء إلى خط نحويٍّ الـ«Port - Royal»، اللغة الفلسفية الآنفة الذكر؛ وقد تجد في ذلك مواضيع للتفكير مفيدة، أقلّه إن بحثت عن الأسباب التي أدَّت بها إلى الفشل ومن ثم إلى إهمالها.

١ ـ المدوّنات

لكن لنبدأ بالأبسط، بالمدوَّنات.

إنَّ العقول الإلكترونية، من خلال التحديد الذي تجريه، والتصنيف، ووضع تشكيلات واسعة جداً من الوثائق الأكثر تنوّعاً، في الذاكرة تدَّعي بناء كلامات جديدة يرتكز أغلبها على تحليل تقطيعي للوثائق المصنَّفة.

وفي هذا المجال الخصب، لنذكر على سبيل المثال أعمال غاردين[١] يقترح المؤلّف، وهو عالم آثار، أن يصنِّف ويضع في

(١) ج. غاردين ـ البطاقية الآليّة ـ الخطِّية للأداتية، بيروت. المؤسسة الفرنسية لعلم .=

فهرس وفي بطاقيّة الكترونية مجموعة واسعة من الأشياء، كالأدوات الأثرية، وأوعية إلخ. . . فارتأى لهذا الصدد نظام رموز يمكن لكل شيء من خلاله أن يتحدَّد بوجود أو عدم وجود عدد صغير من السمات الملائمة؛ مثلاً: وعاء مع عروة أو دونها، مع رِجْلٍ أو دونها، مع عنق أو دونه إلخ. . .

ومن الحتمي أنَّ «غاردين» يصف ويحدِّد هنا، الأشياء، لا الكلمات؛ وتبقى المسألة في معرفة مدى انطباق هذا الإجراء على صعيد الكلام. هذا ما يشغل «بوتيي» في تحليل لنسق المقاعد جدّ ملائم ومذكور. ولاحظ المؤلف، انطلاقاً من قائمة تحتوي على ثلاثين مقعداً (كرسيّ، طنفس، طبلية، مصطبة إلخ. . .) أنّه يمكن تحديد كل واحد منها بناء على نسق من ست سمات ملائمة ثنائية: مع مسند أو دونه، مع ذراع أو دونها، مع رِجلٍ أو دونها، لشخص واحد أو لأشخاصٍ عديدين إلخ. . . .

هكذا حصلنا على نسق من أوصاف المدلولات يبدو مماثلاً كلياً للأنساق الصوتية التي تصف الدالّات.

وتكمن المسألة مرّة أخرى، في معرفة إلى أي مدى يصف المرء، هنا، الكلمات أو الأشياء؛ ويتوجَّب من جهة أخرى معرفة

= الآثار (١٩٦٥)؛ تحت عنوان، أربعة أنظمة رموز لوصف الأدوات الحرفية: في، محاولة في التقنية الأنتروبولوجية ونظرية في الأنتروبولوجية الأميركية ـ المجلد ٦٠ ـ رقم ٢ ـ ١٩٦٠.

إذا كان هذا الوصف قابلاً للتعميم والامتداد إلى مجاميع أخرى.

ذلك هو هدف الدراستين اللتين قام بهما «ج. مونين» وطالتا «حقلين دلاليّين»، حقل الحيوانات الداجنة وحقل المساكن. إذ يجدهما القارىء في كتابه «مفاتيح علم الدَّلالة».

إليك، على سبيل المثال جزءاً صغيراً من هذه الحقول كما بناها مونين:

إلخ	خنزير	خروف	عنز	ثور	بغل	خيل	حمار	معين إسم
إلخ	رشا	كبش	تيس	ثور	بغل	حصان	حمار	ذكر
إلخ	خنزير	نعجة	معزاة	بقرة	بغلة	فرس	حمارة	انثى
إلخ	خنّوص	حمل	جدي	عجل		مهر	جحش	فتيّ
إلخ	وضعت	نتجت	نتجت	نتجتْ		نتجت		ولادة
إلخ								بطن
إلخ	راعي الخنازير	راعٍ	معّاز	راعٍ	بغّال	سائس	حمّار	حارس معين
إلخ	إلخ	إلخ	إلخ	إلخ	إلخ	إلخ	إلخ	إلخ

إنَّ هذا الجدول، الذي اجتزأنا منه، المثل الآنف، يقترح عدداً معيّناً من الملاحظات، أوّلها اعتبار الأمر لا يعدو كونه «بنية سطحية» تبدو فيه وحدات المعنى: حمار، خيل، بغل إلخ. .

وذكر، فتيّ، بطن إلخ. . . غير محدَّد.

إنها بنية جدّ متخاذلة إذ تحتمل وجود ثلاث وثلاثين (٣٣) خانة فارغة من أصل اثنتين وسبعين، حتًى جَدُر بالدّارس أن يشكَّ في كون هذا المجموع مستحقاً لكلمة البنية. على أية حال إنها بنية ولكن غير مكتملة حيث تقيم بعض العبارات علاقة تركيبيةفيما بينها (حمار/ حمارة، بغل/ بغلة. . .) أما بعضها الآخر فلا يقيمها (ثور/ بقرة، رتّ/ خنزيرة. . .).

إنّه نسق مكلِّف للغاية، فيه يرتفع عدد «السمات الملائمة» حتّى يتجاوز الأشكال المتوالدة منه.

ويخلص الباحث إلى أن الأمر لا يعدو كونه حقلاً جدَّ محصور لا تبدو سماته الواصفة ـ بسبب عيبها في عدم قدرتها على التعميم ـ قابلةً للإستعادة والتطبيق على مجاميع أخرى. على أنّ «ج. مونين» قد وعى المسائل هذه، ومن الواجب أن نلفت إلى خلاصته المتنبِّهة والمقيسة.

«يمكن للباحث أن يتساءل بحق إذا كانت المحاولات البنيانية المعروفة حتًى حينه، قد أدّت إلى استخلاص نتائج أكثر ثباتاً في اكتسابها، مما انتهت إليه باقي الميادين الألسنية ـ وأن يجيب أن بنية المعجم ومعها بنينة علم الدلالة، لم تكشفا سرًّاً».

(مفاتيح علم الدّلالة، ص ١٦٠).

إنّه ذلك السرّ الذي يدَّعي «علم الدّلالة البنياني» الكشف عنه في طموحه لإعادة بناء النظام الكلّي للمعجم، انطلاقاً من تنسيقات عدد صغير من الوحدات الدّلالية. بين هذه الأعمال ما هو أكثر رواجاً وغزارة، نذكر منها نتاج غريماس، في فرنسا، وكاتز وفودور في الولايات المتحدة الأميركية.

٢ ـ فلسفة الكلام لدى كاتز وفودور

لقد حاول كل من كاتز وفودور، وهما تلميذا تشومسكي، أن يحدِّدا علماً معجمياً توليدياً، أي بعبارات المدرسة التي ينتمون إليها، القواعد القادرة على توليد كل الأشكال المعجمية للُّغة وهذه وحدها. فأوجز أ ـ فودور وج ـ كاتز وجهات نظرهما في كتابين هما:

أ ـ فودور «بنية لغة القراءات في فلسفة اللغة» بيربتيس ـ هال، ١٩٦٤ ج. ج كاتز «فلسفة اللغة» ١٩٦٦ والمترجم إلى الفرنسية لاحقاً، إنه عنوان مميَّز يرجع بالمؤلّفين إلى أرسطو الذي يرفضون وإلى ليبنيز الذي يجهلون.

وغايتهما هي بناء قاموس يتحدَّد فيه كل مدخل عبر مسجّلات نحويّة (اسم، نعت، إلخ... مذكرٌ، مؤنّث إلخ...) ومن ثمّ مسجّلات دلالية (حيواني، بشري إلخ... ذكر، أنثى، إلخ...) بالإضافة إلى مميِّزات تعيّن ضوابط الانتقاء، ومن جهة أخرى قد

يخضع كل نمط لقواعد حماية تحدّد بدورها تحوّل فئة إلى أخرى (التحوّل مثلاً من الموصوف إلى النعت إلخ...).

إليكم مثلاً كيف تظهر في قاموس معيّن، كلمة Bachelier (الشاب العازب، حائز على شهادة البكالوريا، الفنيّ، إلخ...) التي تعينً في الإنكليزية أربعة معانٍ وقد حُدِّدت هنا، بناءً على مسجّلات دلالية:

عازب ـ فارس شاب ـ فقمة ـ حائز على شهادة ثانوية...

ـ Bachelor.

ـ Bachelier.

١ ـ (شيء مادّي)، (كائن حيّ)، (ذكر)، (راشد)، (غير متزوِّج).

٢ ـ (شيء مادّي)، (حيّ)، (فتيّ)، (فارس)، (خادم تحت راية آخر).

٣ ـ (شيء مادي)، (كائن حي)، (بشريّ)، (نال الشهادة الأكاديمية بعد سنيّه الأربع في الثانوية).

٤ ـ (شيء مادِّي)، (كائن حيّ)، (حيوان)، (ذكر)، (فقمة)، (دون انثى في مرحلة إعادة الاخصاب).

من المحتَّم أنَّ المسجّلات الدلالية من النموذج التالي: شيء مادي، حيوان إلخ... ليست في النهاية إلاّ الفئات المنطقية التي

ارتآها أرسطو وأعيد تفكيرها. ولكن يصعب أن يحكم المرء بملاءمتها دون أن يكون قد بنى وشغَّل بالفعل قاموساً من هذا النموذج؛ وهذا ليس عمل اليوم. وأخيراً فإنَّ عدد فئات «أرسطو» لا يتعدَّى العشرة، بينما «أنواع» ويلكنز ستَّة وتبلغ «أصنافه» الأربعين، إلاّ إنه من الحتمي أن تكون «المسجّلات الدلاليـة» من النموذج: الخادم تحت راية شخص آخـر، أو «دون انثى في فترة إعـادة الإخصاب»، مجرَّدةً من القيمة العامَّة، ومبنيةً على القدرة التصنيفية.

٣ ـ علم الدلالة العام

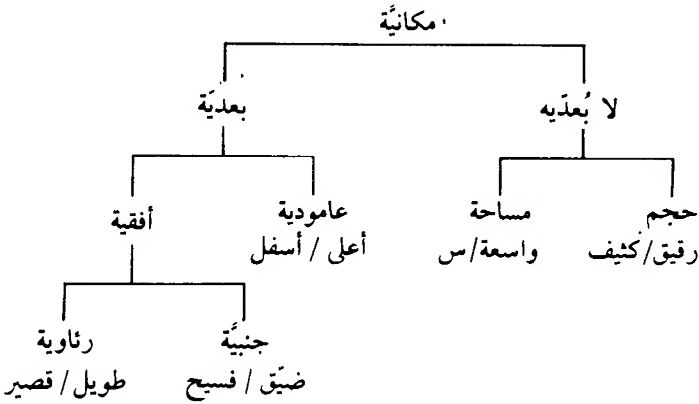
يبدو علم الدلالة العام أقلَّ صرامةً كما يرتئيه «ألجيرداس جوليان غريماس» تلميذ «هلمسليف» و«بروندال».

وقد سعى المؤلِّف، مستلهماً النموذج الصوتيّ، إلى اختصـار الوحدات المعجمية بمركَّب وحدات معنوية ثنائية. ويشتهر عمل غريماس بقوة حقيقية في المفهوم وصرامة كبيرة في العرض. تلك ميزات كان يمكن أن يقرَّ بها المرء لَهُ لو لم تسع بعضُ المفاهيم المبتذلة إلى أن تُمهر بشهادة الابتكارية تحت غطاء مصطلحـات مسخطة وغير نافعة في الآن ذاته. وأخيراً، وهذا ما تشترك فيه كلّ «القواعد الجـديدة» ـ العقـلانية المستحـدثة والاستـدلالية ـ فـإنَّ الممارسة ليست عـلى مستوى النـظرية المتعـالي. «هملسليف» في دحضه للمعايير الإيجابوية والاستقرائية، علَّمنا أنَّ النموذج يتسوَّغ من خلال بساطته وشموليته بالقياس إلى دوره في إبراز الوقائع

الملحوظة بكليتها؛ وعلى الرغم من أن المعلِّم انكفأ عن إخضاع فرضياته لتجربة الوقائع فإنه استدرك وأكَّد الأولوية والضـرورة المطلقة التي لمعيار الشمولية.

غير أن أتباعه وتلاميذه نادراً ما اتَّبعوه في هذه النقطة: ولئن كانوا واثقين بكونية المنطق، لم يتردَّدوا عن جهل، بل حتًّى عن تضحية بالواقع لصالح نموذج «مرتِّب». إنها على الغالب، حالة علم الدلالة البنياني؛ ليعذرني المؤلِّف إذ المقصود من الكلام هو المنهج الذي يمكن الإعتراف بابتكاره وغناه كما يمكن الكشف عن هناتِهِ.

ولكن لنخلص إلى مثل على هذا الصعيد: النسق السيمائي للمكانية، كما ارتآه غريماس:



في هكذا نسق تُحدِّدُ مفهوم «فسيح» السيمات التالية: «جنبية وافقية، بعديَّة، مكانية».

إنَّ وصفاً مماثلاً يستدعي عدداً من الملاحظات التي استعرضناها على متن الصفحات السابقة. فنحن الآن إزاء نظام مفهومي لا معجمي؛ وهذه الدراسة تنمُّ عن المنطق، على الرغم أن القائمين بها أفاضوا في تسويغها، ويجب أن يكون واضحاً أنَّ الأشياء مبنيةٌ، وهنا، ولكن ليس الكلمات.

وإذ يلجأ الكاتب إلى ستًّ وحدات معنوية (أو سيمات) لتحديد ثمانية مفاهيم، يطرح نموذجاً للوصف يطول مجموع الوقائع ويحتوي على عدد من الوحدات المعنوية (أو السيمات) يوازي عدد المفاهيم، وهذا ما يناقض «النظام» تماماً. قد بعُدَت بنا الدراسة النموذج هذه عن الفونيمات الثلاثين وعن السمات الخمس أو الست المتلائمة التي يتألف منها النظام الفونولوجي، والذي ادّعى دارسو علم الدلالة العام اتّباعه.

· فحين تحدِّد العلوّ «بالعامودية»، والعرض «بالجنبيّة»، فإنّك لا تقوم إلّا بإبدال علامة واحدة بمزيج علامات، وتقيم بالتالي نمطاً من الخُطب المطنبة تدَّعي اكتناه العلامات (كلمات أو نصوص) تقتضي أن تُترجم في لغة ملتبسة أشياء تكون واضحةً غالباً.

ويمكن أن يستنتج الباحث أخيراً، أن علم المعجم لم يفد شيئاً

من التحليل التوزيعي[1] إلا أنها تشكِّل، برأيي، أحد الإسهامات الأكثر إيجابية وحسماً في علم السيمياء الحديث.

لم تحلَّ المسألة، إلاّ أنها ما برحت مطروحة، وكتاب كالذي أصدره غريماس ـ على الرغم من التحفُّظات التي اعتقدناها واجبة إزاءه ـ قد يساهم في إبراز أهمية التضمينات العلومية والمنهجية التي تثيرها هذه المسألة.

III ـ التحليل الاشتقاقيّ

يمكن لنا أن نجري نقدين مستفيضين على التحليل التوزيعي والتقطيعي. التحليل الأخير، لئن كان عودةً إلى التقليد المنطقي، فإنه يتجاوز بعض ما في هذا التقليد ويجدِّد حدوده بمقدار ما يُرتأى المعنى على أنه كينونة بنيانية تستمد ميزاتها من نسق تعارضات خلافيَّة. ولكن على الرغم من هذا التحوّل الحاسم الذي طرأ على المنهجيـة القديمـة، فإن علم الـدّلالة البنيـاني لا يتجنّب الفـخّ الذهنوني الذي يُنصب له من خلال الخلط بين المنطق واللغة، الكلمات والأشياء.

هكذا، فأن تضع في تعارض «كرسي ومقعد»، عبر «علامتيْ غياب أو حضور المسند»، والطول والارتفاع عبر «أفقيَّة أو عامودية

(١) العودة بهذا الخصوص إلى انتقادات ج ربي ـ ديبوف، في «دراسة السنية للقواميس الفرنسية المعاصرة».

المكان» إلخ . . . يعني إنك تقوم بعمليات حتميَّة منطقياً إلّا أنها تعجز عن قياس مدى ملاءمتها الألسنية. من الراسخ أنَّ القاموس يحدِّد المقعد على أنه «كرسي ذات مسند ظهر أو ساعد لشخص» ويثبت هذا أن القواميس انبنت انطلاقاً من معايير منطقية؛ ولكن تفحّصاً دقيقاً لمختلف أسماء الكراسي يُظهر أن هذه المعايير، مهما بلغت حتميتها ليست تلك التي تستخدمها اللغة لتمفهم وتسمي هذه الأشياء.

ويكفي أن يراقب المرء أسماء محفّزة على غرار دردٌ[١] وكرسي ليلاحظ أن احداً منها لا يرجع إلى النسق المعنيّ؛ وهذا ما أثبت عبر اشتقاقات الأسماء الأخرى؛ كرسي < كـرسنّة[٢] دردٌ < دردار[٣].

فتظهر العلاقات بين الكلمات غير ملائمة للعلاقات القائمة بين الأشياء؛ إن منطق اللغة مغاير لمنطق المنطقيين. وقادت هذه الملاحظة إلى استنتاج لا منطقية الظواهر الألسنية؛ من هذا المنطلق بنتِ الشكلانية المعارضة للذهنوية كلّ إرجاع إلى منطق مجرَّد من قيمة نقدية.

إلا أن التحليل التوزيعي يُتّهم بالبقاء على سطح المعجم، عند

(١) دردٌ: ذهبت أسنانه.
(٢) كرسنّة: نبات عشبي من فصيلة القطانيات، تعلفه الحيوانات.
(٣) دردار: شجر عظيم من فصيلة الزيتونيات.

مستوى حيث تنفجر الكلمات المبنينة بشكل سيّء إلى عديد من «الحقول» الصغيرة المعزولة.

إنّ هذا الفشل هو الذي أدَّى بعلم الدلالة البنياني الحالي إلى رد الفعل الذهنوني. إذ فهم إنه لا يمكن للبنيات أن تتشكَّل إلاّ في العمق، وعلى مستوى معينٍ من التجريد والعمومية. غير أنه على وشك أن يرتكب خطأً أساسياً، برأيي، حين يبحث عن «كونيّات» اللغة هذه في داخل المنطق؛ وبخاصَّة في تحديدات القواميس التي تنتمي بجذورها إلى المنطق وليس إلى الألسنية.

وليست هذه العقلانية المحدثة إلاّ عودة إلى «اللغة الفلسفية» لويلكنز وليبنز، في حين يدفعنا فشل هذه الأخيرة إلى التفكير ملياً.

هكذا يبدو هذا الجدال الحالي ـ ذهنوية ضد لا ذهنوية ـ مرتكزاً على نظرة خاطئة تلمُّ بالعلاقة الألسنية ـ صحيح أن هذه العلاقة محدَّدة وهذا ما يجنّبها المنطق؛ غير أنه من الخطأ أن تجعل لا منطقيةً. بين شكلية هؤلاء وبين الذهنوية ـ المحدثة لأولئك يجب أن ينشأ خطٌّ ثالث يسلك على اثر منطق الكلمات، متمايز عن منطق الأشياء وماثلٌ في النسق المرتأى.

اعتقد، من جهتي، إنه يمكن لنا إيجاد هذا الخطّ عبر الاشتقاق، على الرغم من أن المعنيّ بالأمر ليس التحديد ولا

التصنيف الاشتقاقيّ للكلمات من النموذج التقليدي.

وانطلاقاً من هذه الفكرة، حاولتُ في كتابي، البنيات الاشتقاقية للمعجم الفرنسي، أن أحدِّد منهج التحليل البنياني للمعنى. شدَّدت على هذه الناحية، إذ أوحى العنوانُ، الغامضُ قصداً، بأنّ الأمر لا يعدو كونه دراسة تاريخية، والواقع أن علم الاشتقاق، هنا، هو في خدمة التعاصر، والمسألة قيد المعالجة، هي تحديد البنيات السيمية للكلمات.

ليس في نيتي أن أقارن بين هذا المنهج وبين التحليل التوزيعي أو التقطيعي، ولا أن أضع الأوّل في تعارض مع الأخيرين والواقع أنني أعتقد بأن المناهج الثلاثة تتكامل فيما بينها، حين يقوِّم الواحدُ الاثنين الآخرين، فيضيء بعض المجالات وبعض المسائل التي تتجاوز حدودهما وإمكاناتهما.

إنَّ الفكرة الناشئة من هذا المنهج تقول أن المضمون السيمي (أو المعنوي) لكلمة هو في علاقة مع مضمون وحدة الاشتقاق[١] المتعلقة بها (الكلمة).

لنتَّخذ لنا مثالاً على ذلك: كيف يمكن لنا تحديد المضمون السيمي لكلمة «الخداع»؟

يسعى التحليل التوزيعي إلى إكتناه مجموع توزيعات الكلمة.

---

(١) وحدة الاشتقاق: Etymon.

بينما يتخيَّل التحليل التقطيعي نسقاً سيمياً يمكن لعمليته التركيبية أن تؤدِّي إلى وعي هذا التوزيع.

بيد أنَّ التحليل الاشتقاقي يشرع في إنجاز قائمة بكل الكلمات الدالَّة على: خَدَع، خِداع، خادع، فيبني انطلاقاً من دراسة اشتقاقية لكل منها نسقاً لهذه الفئات الاشتقاقية.

على ذلك، وفي مقال صدر حديثاً(١) أمكنني أن أجمع ٢٥٠ كلمة تشير إلى «الخداع»، ولاحظت أنَّ المئتين والخمسين اشتقاقاً تُعزى إلى عدد قليل جداً من الصور المحدَّدة والمولِّدة هذه الفكرة.

إليكم هذا النسق الذي، بناءً عليه، اعتبرت كلمة الخداع كالآتي:

أ ـ «إخفاء»

١ ـ حيلة: طلى، حيلة.
٢ ـ تنكّر: تظاهر ب، زيَّن القبيح.
٣ ـ مظهر مزيّف: ماكر، طُعم، فخّ.

ب ـ «تخطئة الحكم»

١ ـ إلهاء وتضييع: ضيَّع، خطَّأ.

---

(١) ب ـ غيرو، الحقل الدلالي ـ الإشتقاقي لكلمة خدع، في البيان، الإجتماعي ـ الألسني الصادر في باريس، ١، ١٩٦٨، ص ص ٩٦ ـ ١٠٩.

٢ ـ إظلام الحكم: نوُّمه، أعماه (عن الحُكم، أو الحكمَ).

إلخ...

على أن هذا التحليل يستدعي عدداً من الملاحظات: الملاحظة الأولى هي أن قائمة المئتين والخمسين كلمة المجتمعة في سياق هذا التصنيف لا توافق حالة في اللغة متجانسة تعاصرياً؛ لأنها تنتمي إلى عصور مختلفة ومستويات متباينة أيضاً (علومية، شعبيّة، عامِّية...).

أما الملاحظة الثانية فتطول التحفيز المعنيّ والموحى به ها هنا، الذي يبدو أنه اشتقاقي محض؛ إذ أُعتُبرت هذه الكلمات بالنسبة لفترة معطاة أو لفريق معطى كأنّها اعتباطية وعُدَّت حتّى في بعض الحالات مستثمرةً بناءً على تحفيز خدّاع.

إلى ذلك، فإنه محتَّم أن تشكِّل المفاهيم التي افترضها التحليل الاشتقاقي (إلهاء وتضييع، مظهر مزيّف...) مجموع الصور التي تمفهمت وتسمَّت عبرها فكرة «الخداع». وأهمّ ما في الأمر المكوِّنات السيمية التي تخدم تركيباتها في صياغة المظاهر المختلفة لهذا المفهوم ولمختلف الاسنادات الألسنية التي تعبّر عنها.

ترتكز هذه المقاربة «الاشتقاقية»، حتماً، على عدد من المسائل

(١) ب، غيرو، الحقل الصرفي ـ الدلالي لكلمة خَدَعَ، في الدفتر الألسني ـ الاجتماعي باريس ـ عدد ٦٣ ـ ١، ١٩٦٨ ـ ص. ص. ٩٦ ـ ١٠٩.

صيغت بعبارات جديدة: علاقة بين تعاصريّة وتعاقبية، بين بنية وتاريخ، بين تحفيز واعتباطيّ، إلخ... ولا يسعني ألا أن أرجع القارىء إلى كتابي «البنيات الاشتقاقية للمعجم الفرنسي» حيث عولجت هذه المسائل.

بيد أن المثل الذي أعطيناه، قد يثير عدداً من الاعتراضات كنا لاقيناها في سياق البحث؛ مرةً أخرى، نحن إزاء حقل معجمي مختصر، (حقل «الخداع») ولسنا بالتالي إزاء نسق كامل يؤهِّلنا أن نضعه في سياق المعجم بكليّته.

وبغياب هذا النسق المرجو، والذي يبدو تحقيقه بعيد المنال ـ حتَّى وإن افترضنا ذلك ممكناً ـ نسعى عبر مثال جديد إلى تبيان أن للمنهج المعنيّ قدرةً على التجريد والتعميم عظيمةً.

انطلقنا في المثال السابق، من مفهوم (الخداع) وبيّنا أنَّ الكلمات التي تعبِّر عنها تشكل نسقاً سيمياً؛ ويمكن لنا اعتماد السيرورة العكسية تماماً، أي أن نجمع كلَّ الكلمات التي تعود إلى ذات الوحدة المعجمية، مهما كان معناها الحالي.

وهذا ما أجريناه على الكلمات التي تستمد دلالتها من المفهوم «ضربة» (Coup) ومنها ما هي أفعال، وأدوات وأشياء أو كائنات أشياء الضربة[١].

---

(١) توزّع وتحوّل مفهوم «الضربة»، في اللغة الفرنسية، عدد ٤، ك ١، ١٩٦٩، علم الدلالة (نشرة أميي)، ص. ص. ٦٧ ـ ٧٤.

وهـذه الكلمات كثيـرةٍ جداً، حتّى لتبلغ الآلاف، وتشكـل مجموعاً بالغ التنوّع، لا تمثّل عباراته أية علاقة دلالية مباشرة.

إذ ما يكون الرباط «المنـطقي» بين كلمـات شديـدة التباين كهذه: ضربية، مصيبة، بقّع، خدع، لفع، إلخ... أيستحيل أن تجد رباطاً واحداً؟

على أن التحليل يظهر أنها عائدة كلها إلى وحدة معجمية تعني بـدءاً «توجيـه ضربـة»، عبر عـدة أمثلة عن ضربـات معيَّنـة، وأدوات، ونتائج هذه الضربات. واللائحة التالية تظهر بنية هذا النسق ونلحظ أنها جدّ بسيطة.

(إنّ الكلمات العربية التي نوردها ها هنا لا تتماثل، بالطبع، مع الكلمات أو العبارات في اللغة الفرنسية، إنَّما يُتّفق فيها على المبدأ العام وهو مبدأ الاشتقاق).

- اللفحة مثلاً هي الضربة التي يوجهها فلان بالسيف إلى آخر، واللَّطسة هي الضربة الموجَّهة إلى الوجه، واللَّعجـة هي الضربة المعنوية التي تؤلم موضوعها، واللطشة هي الضربة التي تسدِّدها اليد إلى الشخص أو إلى الشيء.

إلى ذلك فإن أعداداً كبيرة من الأفعال الدالَّة على أحـداث ضربة تظهر في سياق البحث.

مثلاً فعل هري، يعني ضرب بالهراوة، وهشم يعني ضـرب

الشيء حتّى كسره، وهمز، يعني ضربه بأداة حادّة (المهماز) فضغطه ونخسه، حطم؛ وجّه إليه ضرباتٍ متتاليةً حتى كسّره.

والأكيد أن المسألة قيد المعالجة ليست الخلط بين التعاصرية والتعاقبية ولا أن تُحدَّد الكلمات بناء على قدرتها على الاشتقاق، ولن يعاد طرح سيادة المحورين، إذ يجمع الكل على مشروعيتهما. ولكن ما يصح «على مستوى سطح الخطاب» ـ المستوى الوحيد حيث يقيم التحليل المعجميّ ـ يكفّ أن يكونه في «البنية العميقة».

وعلى هذا المستوى ـ الذي ينحطّ علم الاشتقاق درباً إليه ـ نلاحظ أنَّ التعارض بين التعاصرية والتعاقبية يكفّ عن أن يُفرض، وأن هذين الأخيرين يتلاقيان وينتظمان في بنيات أقلّ عدداً، وبساطة، وربّما كونية، ولهذه البنيات أن «تولد» مجموع المعجم انطلاقاً من عدد صغير من قواعد الاشتقاق.

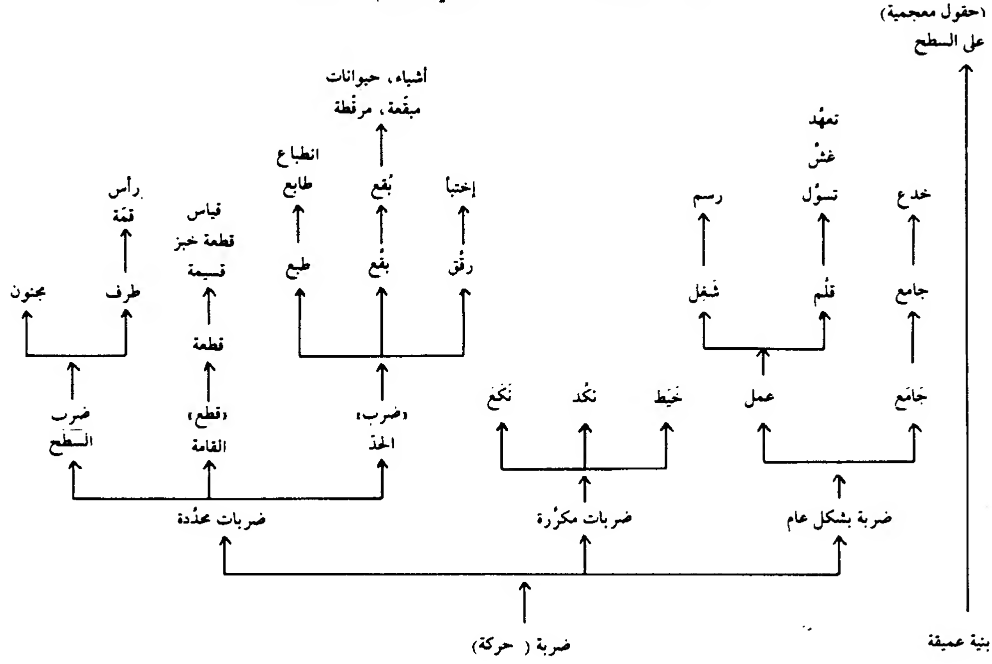
إنَّ إعادة بناء هذه البنيات الاشتقاقية (أو الأوّلية أو العميقة) وتحديد قواعد التحويل التي عبرها تتحينً الكلمات على سطح الاستعمال، يجب أن يوضِّحا مسألة المعنى بشكل حاسم.

وقد خلصت المقاربة التوزيعية، التي ما برحت على سطح الخطاب، إلى «لا منطقية المعجم الأساسية»؛ في حين أنَّ المقاربة التقطيعية تبحث، في البنية العميقة، عن انعكاس ما للمنطق العام. ويسعى علم الاشتقاق البنياني، إلى تبيان أنَّ لمنطق اللغة

وجوداً، على أنه يخضع لقواعد توضيحية ومختلفة عن قواعد المنطق (الفلسفي السائد قديماً) بحيث لا يسع المرء تطبيقها على علم دلالة يُراد لَهُ أن يكون ألسنياً[1].

(١) ليس لأنه كان ثمة منطقان، ولكن لواقع أن منطق العلاقات الدلالية خاضع لاحتمالات الوضع التاريخي؛ ذلك هو الوضع ذاته في علم الصوت التاريخي حيث نلاحظ أنَّ القواعد توضعُ دائماً موضع الإفشال، دون أن تطرح أسبابَ تكوّنها.

البنية العميقة والانبثاق المعجمي لمفهوم «الضربة»



وإلى هذه الوقائع التي درستُها أنا ـ وبعض الباحثين، في كتاب بعنوان «الخصائص الإحصائية» للمعجم (باريس، ١٩٥٤)، أضفت ملاحظات جديدة.

وفي حين استنتج «زيبيف» أن نسبة تواتر كلمة مرتبطة بنسبة تعقيدها الصوتي: كلّما كانت الكلمة أطول خفّت نسبة تواترها، وقد وضّحتُ هذه الملاحظة وحدّدتها لما أظهرتُ أن عدد الوحدات الصوتية (الفونيمات) لكلمة ما يناسب محتواها الإعلامي.

بحسب القاعدة: $\frac{\text{ـ لوغاريتم نسبة}}{\text{ك (عدد الوحدات الصوتية) + ١}}$ = ثابتة[١]

وحالما يُجرى هذا التوزيع، يسهل أن يظهر المرء أنها في علاقة مباشرة مع معادلتيْ «زيبيف» ويجري كل شيء كما لو أن نسبة تواتر الكلمات حدّدها عدد الوحدات الصوتية التي تكوِّنها.

على أنَّ هذه الفرضية، التي أنشأتها، في ذلك الحين، هي أبعد من أن تكون كافية؛ فيُساق المرء حدسياً إلى التصوّر أن اختيار كلمة، وبالتالي عدد استعمالاتها يجب أن تحدِّده دلالتها وليس شكلها الصوتي.

وقد ألمح «زيبيف» أنَّ عدد المعاني التي يمكن للكلمة أن تتخذها هو بنسبة الجذر المربّع لتواترها.

على أنني تثبتُّ وأوضحت لاحقاً، هذه العلاقة حين أظهرتُ بناءً على تحليل للقواميس، أن عدد الكلمات التي لها، ١، ٢، ٣ معاني مختلفة، يخضع لتوزيع ثابت، له في النتيجة نفس الشكل الذي لمعادلة زيبيف، كما بيَّنت أن القانون ذاته يحدِّد توزيع الاشتقاقات الشكلية، أي عدد الجذور المتمثِّلة بـ ١، ٢، ٣ إلخ. . . من الكلمات التي حُصِل عليها عبر الإلحاق، والتصدير، والتركيب.

يبدو أخيراً، أنَّ هذا التوزيع المشترك مع المشتقّات الدلالية والمشتقّات التشكّلية هو التوزيع ذاته بين «الأجناس - الأنواع» الذي أجراه «ويليس»، والذي يحدِّد في تصنيفاته الطبيعية عدد أنواع (النباتيّات، الحشريّاتيات) المتمثّلة بـ ١، ٢، ٣ من الأجناس.

ونرى إذاً، أن المعاني المختلفة لكلمة، يمكن أن تكون كأ«جناس» «النوع» التي تتشكّل منها الكلمة المعنية، حينئذٍ تكون كل المشتقّات التشكلية على غرار «أجناس» «النوع» التي تصبح جذراً بدورها.

تلك هي الملاحظات التي سبق وطرحتها في كتابي «البنيات الاشتقاقية للمعجم الفرنسي» (ص ١٨٣).

IV ـ التحليل الاحصائي

تتضمَّن الطبعة الأولى لهذا الكتاب بعض الخطوط العريضة عن الخصائص الإحصائية للمعجم. على أن الأبحاث في هذا المجال كانت تتقدَّم بين الحين والآخر.

وأريد أن أنوِّه هنا، بأعمالي[1]، لا لأدَّعي بها مصيراً متمايزاً ولكن لكونها الوحيدة ـ على حد معرفتي ـ التي حاولت إعطاء تحديد كميٍّ «للمعنى». وتكمن أهمية هذا التحديد في أنه يوفِّر مفهوماً «تقطيعياً»، يتّصل بافتراضات «علم الدلالة البنياني» ويؤكِّد بعضاً منها.

ولكن، لا بدَّ، في البدء، من بعض الملاحظات:

الأولى، وهي أكثر قِدَماً، وتُعزى إلى الألسني الأميركي ج. ل. زيبيف[2] الذي خلص إلى أنَّ نسبة تواتر الكلمات في نص أو مجموعة نصوص تتعلَّق بنسب توزيعاتها الثابتة.

(١) بيار غيرو، الموضوع الإعلامي للعملية الدلالية، في البيان الاجتماعي ـ الألسني، باريس ١٩٥٤ ص. ص. ١٢٠ ـ ١٣٣، البُنيات الاتفاقية للإنبناء الثاني نفس المرجع ـ ١٩٦٣ ص. ص. ١٣٥ ـ ١٥٥، البنيات الأساسية للدلالة، نفس المرجع ١٩٦٥ ص. ص. ٩٧ ـ ١١٤، البنية الاتفاقية للاشتقاق في «البنيات الاشتقاقية للمعجم الفرنسي» ص. ص. ١٨٠ ـ ١٨٨.

(٢) من أعماله «السلوك البشري ومبدأ الجهد الأقل» (كامبردج ماس ١٩٤٩).

هكذا فإن الكلمات المصنفّة بناءً على نظام التواترات المتناقصة تتوزّع بحسب انحناء بيانيّ يشير إلى أنَّ نتاج الصنف مضروباً بالتواتر يساوي ثابتة: ص ت = ثابتة.

والواقع، إنه ثمة علاقة وطيدة بين عدد الكلمات ذات تواتر معطى (أ- و- ع مستعملة ١، ٢، ٣، إلخ... مرّات) وبين هذا التواتر العام، وبين الفئات ذات التواتر المنخفض والتي تحتوي على العدد الأكبر من الكلمات؛ بناءً على ذلك، نجد في النص الذي يحتوي على ستمئة كلمة مستعملة مرةً واحدة، ٢٠٠ كلمة مستخدمة مرّتين و١٠٠ كلمة مستخدمة ثلاث مرّات إلخ... وهذه النسب ثابتة وكونية؛ ع ت^{٢} = ثابتة.

وقد حدُدّت هذه العلائم قَبْلًا وأُثبتت كونيّةُ هذه العلاقات واعتُرف بها على أنها خاصِّية كلّ نص.

ويلاحظ أنَّ هاتين المعادلتين ليستا إلّا شكلين مختلفين للعلاقة ذاتها وأنه يمكن إجراء قَصْر على المعادلة الأولى.

ثم إنَّ هذه العلاقة ليست خاصِّية الكلام وحده، بل تنوجد في عديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية: توزيعٌ لأصناف العائدات والتجارات قياساً على عدد نقاط البيع، وتوزيع المدن بناءً على عدد سكانها، ومراكز الهاتف بناءً على استيعابها لأعداد الخطوط إلخ....

عدد المشتقّات من كلمة واحدة	١ أنموذج	٢ مشتقات دلالية	٣ مشتقات تشكلية	٤ أنواع أجناس
١	٦٠٠	٥٧٨	٥٠٠	٥٧٣
٢	١٨٠	١٨٩	٢٠٥	١٧٦
٣	٩٠	١٠٩	١٠٢	٨٥
٤	٤٠	٤١	٦٦	٤٩
٥	٢٦	٢٧	٤١	٢٠
٥	٢٦	٢٧	٤١	٢٠
٦	١٧	١٩	٢٨	
٧	١٢	١٥	١٤	
٨	٩	١٠	١٠	
٩	٧	٣	٦	
١٠	٥	٥	٥	
١٠	١٤	١٧	٣٤	

وتنشأ عن مجموع هذه الوقائع علاقةٌ مباشرة بين عدد معاني كلمة وتواترها؛ إلى ذلك فإن هذه العلاقة تتناسب والتوزيع الثابت والكوني.

ولئن كان هذا التواتر مرتبطاً، هو نفسه، بعدد الوحدات الصوتية للكلمة، فإنه تنشأ عن ذلك علاقة بين عدد معاني كلمة وبين عدد وحداتها الصوتية ـ علاقة يسهل إقامتها ومراقبتها في الآن ذاته.

وتتمثّل الفرضية في الذهن على الشكل التالي: يحدِّد هذا التواتر الشكلُ السيمي للمدلول وليس الشكل الصوتيُّ للدال، غير أنَّ هذين الشكلين متشابهان. وهذا يعني أن المدلول يتشكَّل من «باقة وحدات معنوية». كما أنَّ الدالّ يتشكَّل هو الآخر من «باقة وحدات صوتية» وأن «نظاماً سيمياً»[1] ماثلاً إلى الوجود، من نفس طبيعة (شكلياً) النظام الصوتيّ.

يبقى الآن أن يتخيَّل الباحث قالباً رياضياً، نموذجاً، يجعلنا نعي ونتحقَّق من مجموع الملاحظات التي نملكها. إذ يسمح علم الأصوات بتصوّر نموذج من اثنتين وثلاثين «وحدة معنوية أو سيمية»، متراكبةً بناء على عددٍ من القواعد.

إذ يُصار في البدء، إلى تجزئة هذه الوحدات إلى ست عشرة

ثنائياً متعارضاً كأن يظهر في مدلول واحد عنصر واحد من أعضاء هذا الثنائي؛ ثنائيّات من مثل، حي/ ميْت، وعي/ لا وعي. إلخ... [٢]

لنتصوَّر الآن، إننا ننشىء «كلمات» بدءاً من كل التركيبات الممكنة من الوحدات المعنوية الثنائية الست عشرة بناءً على قاعدة تمنع بموجبها من استخدام وحدة معنوية واحدة مرّتين في نفس الكلمة؛ ومن ثم لنـزاوجْ «الكلمات» التي حصلنا عليها، بعضُها البعض الآخر بناء على قاعدة تقول بأن «الكلمات» المركبة في الركن ذاته لا يمكن لها أن تتخّذ نفس الوحدة المعنوية المشتركة.

نحصل، حينئذٍ، على المعادلة التالية التي تهب عدد الكلمات المركَّبة من ١، ٢، ٣... ست عشرة وحدة معنوية، وتهب كلَّ فئة عدد التركيبات الممكنة مع بقية «كلمات» النسق أو النظام.

إليك قالب تركيبات نسقٍ مؤلَّف من ستة عشر عنصراً:

عدد الوحدات المعنوية	عدد العاملات	عدد المعاني
١	١٦	١٢٨
٢	١٢٠	٦٤
٣	٥٥٠	٣٢
٤	١٨٥٠	١٦
٥	٤٣٠٠	٨
٦	٤٣٠٠	٨
٦	٨٠٠٠	٤
٧	١١٤٠٠	٢
٨	١٢٠٠٠	١
٩	١١٤٠٠	
١٠	٨٠٠٠	
١١	٤٣٠٠	
١٢	١٨٥٠	
١٣	٥٥٠	
١٤	١٢٠	
١٥	١٦	
١٦	١	

وإذا سلّمنا جدلاً أن هذه التركيبات «النحوية» تحدِّد المعاني المختلفة لكلمة، حصلنا، نظرياً، على نموذج عدد الكلمات الذي يتضمَّن ١، ٢، ٣ إلخ... من المعاني، نموذج يتعلَّق بالتوزيع الذي يلاحظه المرء عبر تقميشه القواميس.

فيلاحظ أنَّ النسق السيمي أو المعنوي مغلقٌ (١٦ وحدة معنوية ثنائية) وأن عدد المعاني ليس مرتبطاً بعدد الوحدات المعنوية للكلمة بل بعدد الوحدات المعنوية الغائبة التي لهذه الكلمة. فكلمة واحدة مركَّبة من خمس وحدات معنوية تتضمَّن تسع وحدات معنوية غائبة، ثم إن هذا الرقم هو الذي يحدِّد عدد العلاقات الركنية التي يمكن أن تعقد أجزاء الكلمة، ومعانيها بالتالي.

ويمكن للناقد أن يفهم سبب أن يكون عدد المعاني نسبياً بشكل عكسي لعدد الوحدات المعنوية (السيمات). ولئن كان هذا الأخير نسبياً عكسياً للاحتمال، فقد ينشأ عن ذلك أن عدد المعاني يصبح متعلقاً بنسبة التواتر.

وهذا ما تؤيّده المعطيات المباشرة والحدسية للملاحظة، والتي مؤدّاها أن الكلمة الأكثر عمومية (مثلاً، فعل، حيوان إلخ...) لها محتوى معنوي ضعيف ولكن لها بالمقابل عدداً كبيراً من المعاني وتواتراً كبيراً. ويصح العكسُ على كلمة دقيقة التعيين (مثلاً، بيروتي، خرط، إلخ...).

إن الغاية من تحليلنا هذا هو تكميم هذه الملاحظات وتأويلها.

بناء على ذلك، فإنَّ ما يحدِّد التواتر هو عدد الوحدات المعنوية (السيمات) التي تكوِّن الكلمة، ويمكن للمرء أن يحسب احتمال كل وحدة معنوية بناء على شكل القالب الذي يشرِّط هذا الاحتمال[١] والحالة هذه ١٤٤,٠، مما يتفق كلياً مع الواقع الملاحظ.

وقد حصلنا هكذا على ست عشرة فئة تشكلية (من ١، ٢، ٣ . . . إلى ١٦ وحدة معنوية تحتوي كل منها على عدد من الكلمات (١٦، ١٢٠، ٥٥٠ إلخ . . .) وعلى غرار هذا تنشأ الاحتمالات المعطاة (١٤٤^{٢}، . ١٤٤^{٣}، . ١٤٤^{٤}، . إلخ . . .).

ويمكن لنا الانطلاق من معادلة «بواسّون»، وأن نحسب في نصٍّ ذي امتداد معيَّن، ضمن كل فئة تشكّلية عدد الكلمات الواجب أن تخرج مرةً ١، ٢، ٣، إلخ . . . ونضيف أخيراً مجموع الكلمات التي خرجت صفر مرة والتي خرجت مرة واحدة ١، والخارجة مرتين ٢، إلخ . . . حتى نحصل على الكلمات الخارجة

---

(١) إذا سلمنا جدلاً أن «الكلمة» تحتوي على وحدة معنوية إضافية لكونها محدودة في إطار «كلمة» نحصل على: ١٦ إ^{٢} + ١٢٠ إ^{٣} + ٥٥٠ إ^{٤} . . . . . + . . . إ^{١٧} = ١ مما يعطي إ = ١٤٤,٠.
إ = احتمال وحدة معنوية واحدة.

أقلّه مرّتين ٢، ٣، إلخ... إن هذه الحسابات توفِّر نتائج مذهلة لاقترابها من كل الملاحظات التي كان يمكن إجراؤها إلى الآن وهي إلى ذلك تؤيِّد مجموع التوزيعات التي وصفناها أعلاه.

إنها لحسابات مسئمة حقاً، لذا فإن برنامجاً يُعَدُّ لوضعها بتصرف ناظم آليّ.

ونأمل من الآن فصاعداً أن يولِّد هكذا برنامج، بدءاً من نص معطى، ليس فقط عدد الكلمات المستعملة ١، ٢، ٣ مرّات إلخ... بل أن يولِّد أيضاً، في كل فئة، عدد الكلمات التي تتضمَّن ١، ٢، ٣ إلخ... وحداتٍ صوتية، وعدد الكلمات التي تحمل ١، ٢، ٣ إلخ... من المعاني.

لا يسع الباحث أن يثبت، نظراً لحالة الأشياء الراهنة، إن هذا النموذج يتوافق والواقع؛ ولكن يمكن لهُ دون شك، حين يسعى إلى تنويع مختلف الثوابت (عدد الوحدات المعنوية، قواعد التركيب، الإطناب) أن يبني ثوابت أخرى تتلاءم مع هذه الشروط.

بناء على هذا، تبدو النقطة الأهم وهي أن نماذج تالية يمكن أن تكون من نفس النوع الذي مثّلناه ها هنا.

ومن العقلاني جداً أن يتصور الباحث أن المفهمة تتمُّ بدءاً من تركيبات عدد صغير من الوحدات المعنوية، عدد يبلغ ٣٢، أو

١٦ حين تحوّل ضوابط القالب.

وتمثّل الوحدات المعنوية هذه على مستوى المدلولات، نسقاً مماثلاً للنسق الصوتي على مستوى الدال.

ويمكن لنا أن نتصوّر أخيراً، أن هذه الوحدات المعنوية ذاتها بنيت انطلاقاً من تركيبات عدد صغير من العلامات الثنائية التي تتعلّق «بالسِّمات الملائمة» في علم الأصوات؛ فيبلغ حينئذٍ، عدد عناصر هذه الوحدات المعنوية خمسة ٥ في حال كان النّسق مؤلفاً من ٣٢ أو ٤ حين يكون النسق من ١٦ وحدة معنوية[1].

وتقع هذه الوحدات المعنوية في عدد صغير ـ لا يتجاوز الثلاثين ـ وبناء على هذا فإن تحليلنا لا يستبق الحكم بالنسبة لمضمون هذه الأخيرة. إذ يمكن ألّا يعدو الأمر كونه «فئات» ابتدعها أرسطو أو أي نسق آخر؛ وأنه لمن الصعب القول أن نظام رموز كهذا هو كونيّ على مستوى «البنيات العميقة» أو أنه يتنوّع بتنوّع اللغات والثقافات.

على أنَّ مسألة أخرى تطرحها عمومية هذه التوزيعات، التي، وفقاً لما قلناه، ليست خاصةً بالكلام وحده ولكن أيضاً بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، ويظهر أن بمقدور هذه المضامين المتنوّعة أن تضطلع بالشكل ذاته، وأنَّ هذا التشكيل يخضع للآلية

---

(١) الكلّ يعرف أن نظام الرموز الجنيني يرتكز على نسقٍ من أربعة عناصر. والمسألة ـ التي لم تحلّ بعد ـ هي معرفة إذا كانت القاعدة ٥ أو ٤ تتخذ لها أهمية مطلقة، إذ في الحالة الثانية يمكن لنا تصوّر أنساق ثنائية.

نفسها والوظيفة نفسها. كلّ شيء يوحي أو يفترض، في الحالة هذه، أن الأمر لا يعدو كونه نظام رموز ذهني تحدِّد طبيعته فيزيولوجيا الرِّئاية.

ثم إنَّ العلامات الأربع (أو الخمس) التي من خلالها تصوّرنا التركيبات في ١٦ (أو ٣٢) سيمة أو وحدة معنوية، يمكن لها أن تتبع وتخضع لقنوات دماغية، في علاقة وثيقة مع حواسِّنا. إنها هذه الشبكة من التركيبات التي تشكِّل العقل وتفرض شكلها الوحيد والكوني على كل واقع ممفهم، أيّاً كان مضمونه. وهذا ما يفسِّر التماثل الحاصل بين نسق المدلول وبين نسق الدالّ.

على أنَّ مسألة أخرى يطرحها تحديد المعنى. فمن الواضح أن هذا التحديد منوط بعلاقة معيَّنة؛ وليس بمضمون كلمة ما، بل بخصائص تركيبية موجودة بالقوّة والتي تحدِّد إمكانيات اندماجها وتركِّبها مع كلمات أخرى في النسق ذاته.

غير أن هذا لا يعني، أنَّ الكلمات فارغة المضمون، كما يدَّعي أغلب البنيانيين. فللمفاهيم محتوى معنوي (أو سيميّ) بمقدار ما تكون نتاجاً لتركيب وحدات معنوية، كون هذه الأخيرة تحدِّد إمكانيات علاقة الكلمة، أي معانيها.

الوحدات المعنوية والمعاني تشكِّل إذاً، كيانين متمايزين، وقد يلاحظ الباحث تالياً، أن النموذج الذي يبرز العلاقة القائمة بين المعاني والتواترات، يطرح رأياً مؤدّاه أن عدد المعاني ليس محدّداً

بعدد الوحدات المعنوية المحتواة في الكلمة (أقلّه مباشرة) بل بعدد الوحدات المعنوية الغائبة للكلمة هذه. وهذا ما يفسّر أنه كلّما تعقّد المحتوى المعنوي لكلمة ما تضاءل عدد معانيها، بقدر ما يتضاءل تواترها.

كلمة أخيرة على محتوى الوحدات المعنوية هذه. إنَّ تحديدات القواميس بعامة، ترجعنا إلى عبارات أكثر عمومية حتّى لكأننا في دائرة مفرغة. هكذا فإن القواميس هذه تحدِّد كلمة «ضربة» على أنها «حركة تصدر عن جسم ما يرتطم بآخر»؛ وتحدِّد بدورها كلمة «حركة» على أنها «تبدل للموقع في الحيِّز المكاني تبعاً للزمن»؛ وتشير إلى المكان محدِّدة إياه: «المحيط المثالي، المتميِّز بخارجانية أجزائه، حيث أقامت وثبتت مدركاتنا والذي يحتوي بالتالي، كل الامتدادات المتناهية» (لالاند).

على ذلك يلتقي الباحث بمفاهيم: الزمن، المكان، الهـويّة، العلاقة، المادة، بالانتفاء، إلخ....

ولا يسع هذه المفاهيم أن تكون محدَّدة، لكونها بديهيات مسلماً بها. ومحتمل جداً أن يشكِّل هذا النسق المعنوي (أو السيمي) الذي تصوّرناه نظام بديهيات. وإذا سلَّمنا جدلاً بهـذه الحال، يصبح من الضرورة التساؤل حول كونيَّة نظام البديهيّات هذا، كما تطرح ضرورة التثبت من وجود علم دلالة واحد أو علوم دلالة مختلفة بناءً على وجود مناهج منطقية غير أرسطية أو حتى هندسات

غير أوكليدية.

غير أن موادَّ هذه الأنساق يمكن أن تتفاوت وتختلف باختلاف الثقافة المعنية، ويظهر جيداً أن شكلها يبقى مشرَّطاً بضرورات منطق طبيعي.

فهرس

منشورات عويدات ٨٩٠ / ١٩٨٦

زدني علما

١ - حوار الحضارات.
٢ - الميتولوجيا اليونانية.
٣ - مبادىء في العلاقات العامة.
٤ - الخلدونية.
٥ - سوسيولوجيا الأدب
٦ - الأسواق الزراعية.
٧ - الجمالية الفوضوية
٨ - تاريخ الفنون العسكرية
٩ - الفكر الفرنسي المعاصر
١٠ - الأدب المقارن
١١ - الإسلام
١٢ - برغسون
١٣ - سيكولوجيا الفن
١٤ - تأملات ميتافيزيقية
١٥ - في الدكتاتورية
١٦ - العقد النفسية.
١٧ - دستويفسكي.
١٨ - نظرية العفو.
١٩ - الإنسان ذلك المعلوم.
٢٠ - سوسيولوجيا الفن.
٢١ - السيمياء.
٢٢ - التخلف المدرسي.
٢٣ - علم الأديان الفكر الإسلامي.
٢٤ - مدخل إلى علم السياسة.
٢٥ - نقد المجتمع المعاصر.
٢٦ - روسو.
٢٧ - الأدب الرمزي.
٢٨ - طريقة الروائز في التربية.
٢٩ - مصير لبنان في مشاريع.
٣٠ - من ديكارت إلى سارتر.
٣١ - الإنطباعية.
٣٢ - تاريخ قرطاج.
٣٣ - باسكال.

٣٤ - المؤسسات العامة.
٣٥ - المسألة الفلسفية.
٣٦ - تاريخ السوسيولوجيا.
٣٧ - الفدرالية.
٣٨ - أمراض الذاكرة.
٣٩ - المذاهب الأخلاقية الكبرى
٤٠ - نقد الأيديولوجيات الكبرى
٤١ - الفلسفات الكبرى.
٤٢ - العواطف والحياة الأخلاقية.
٤٣ - المكتبات العامة.
٤٤ - منظمة الأمم المتحدة.
٤٥ - الدستور واليمين الدستورية.
٤٦ - هذه هي الحرب.
٤٧ - الممارسة الأيديولوجية.
٤٨ - المواطن والدولة.
٤٩ - فلسفة العمل.
٥٠ - مونتاني.
٥١ - علم الجمال.
٥٢ - تدريب الموظف.
٥٣ - فلسفة التربية.
٥٤ - السوق النقدية.
٥٥ - الإنسان المتمرد.
٥٦ - تيار دو شاردان.
٥٧ - التربية الحديثة.
٥٨ - كيركيغارد.
٥٩ - تقنية المسرح.
٦٠ - المذاهب الأدبية الكبرى.
٦١ - النقد الجمالي.
٦٢ - الحضارات الإفريقية.
٦٣ - ديكارت والعقلانية.
٦٤ - العلاقات الثقافية الدولية.
٦٥ - البيبليوغرافيا.
٦٦ - علم السياسة.
٦٧ - الاعلامياء.
٦٨ - سوسيولوجيا السياسة.
٦٩ - الأدب الطبيعي.
٧٠ - الجمالية عبر العصور.
٧١ - فن تخطيط المدن.
٧٢ - علم النفس التجريبي.

٧٣ ـ أصول التوثيق.
٧٤ ـ دينامية الجماعات.
٧٥ ـ تاريخ العرقية.
٧٦ ـ قيمة التاريخ.
٧٧ ـ سوسيولوجيا الصناعة.
٧٨ ـ الماركسية بعد ماركس.
٧٩ ـ معرفة الذات.
٨٠ ـ تاريخ الطيران.
٨١ ـ التعليم المبرمج.
٨٢ ـ السلطة السياسية.
٨٣ ـ سوسيولوجيا الحقوق.
٨٤ ـ الخطوط... لفلسفة ملموسة.
٨٥ ـ مدخل إلى التربية.
٨٦ ـ معرفة الغير.
٨٧ ـ [illegible]يمة.
٨٨ ـ عظمة الفلسفة.
٨٩ ـ الإنسان الأول.
٩٠ ـ اللحظة العدمية المتعالية.
٩١ ـ الجمالية الماركسية.
٩٢ ـ تاريخ بابل.
٩٣ ـ الفلسفة والتقنيات.
٩٤ ـ جغرافية العالم الصناعية.
٩٥ ـ فلاسفة إنسانيون.
٩٦ ـ الحرب الأهلية.
٩٧ ـ أصل الموحدين الدروز.
٩٨ ـ من الرأي إلى الإيمان.
٩٩ ـ التسويق.
١٠٠ ـ دفاعاً عن الأدب.
١٠١ ـ الذين يحضرون غيابهم.
١٠٢ ـ الجماعات الضاغطة.
١٠٣ ـ الأسطورة.
١٠٤ ـ التوفير والتثمير.
١٠٥ ـ الإحصاء.
١٠٦ ـ الوظيفة العامة.
١٠٧ ـ الكلام.
١٠٨ ـ النظام السياسي والإداري في بريطانيا.
١٠٩ ـ الثقافة الفردية وثقافة الجمهور.
١١٠ ـ توظيف الأموال.

١١١ - الأدب الألماني.
١١٢ - المحاسبة التحليلية.
١١٣ - النظام السياسي والإداري في فرنسا.
١١٤ - الأمومة والبيولوجيا.
١١٥ - الحريات العامة.
١١٦ - قانون الفضاء.
١١٧ - تلوث المياه.
١١٨ - النقد الأدبي.
١١٩ - النظام السياسي... في الاتحاد السوفياتي.
١٢٠ - التلوث الجوي.
١٢١ - النسبية.
١٢٢ - السوريالية.
١٢٣ - حلول فلسفية.
١٢٤ - التلفزيون الملون.
١٢٥ - مدخل إلى الاقتصاد.
١٢٦ - الأخلاق والحياة الاقتصادية.
١٢٧ - مناهج علم الاجتماع.
١٢٨ - استطلاع الرأي العام.
١٢٩ - وحدة الوجود العقلية.
١٣٠ - الأدب الإيطالي.
١٣١ - المذاهب الاقتصادية.
١٣٢ - الفن التكعيبي.
١٣٣ - التربية الجنسية عند الولد.
١٣٤ - فلسفة القانون.
١٣٥ - الطفولة الجانحة.
١٣٦ - الرواية البوليسية.
١٣٧ - التحليل البنيوي للحكاية.
١٣٨ - تاريخ الجزائر المعاصر.
١٣٩ - الكوميديا.
١٤٠ - تاريخ علم الآثار.
١٤١ - السيكولوجيا الصناعية.
١٤٢ - الدولة.
١٤٣ - البحث العلمي.
١٤٤ - المجتمع الصناعي.
١٤٥ - التوجيه التربوي.

PIERRE GUIRAUD

La sémantique

Traduction arabe
de
Antoine ABOU ZEID

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth - Paris